



# مباني نقد متن الحديث



قاسم البيضاوي



## مباني نقد متن الحديث

قاسم البيضاني

ربيع الثاني ١٤٢٧ق / خرداد ١٣٨٥ش



التوزيع: قم - شارع بهار  
قرب هتل الزهراء ٩٥، هاتف - فاكس: ٧٧٢٩٨٧٥  
www.eslraaq.com  
E-mail: public-relations@Qomcis.com

## مباني نقد متن الحديث المؤلف: قاسم البيضاوي

الطبعة الاولى: ذي الحجة ١٤٢٧ ق / ١٣٨٥ ش  
المطبعة: توحيد • عدد الطبع: ٢٠٠٠ • السعر: ١١٠٠٠ ريال  
الإخراج الفني: السيد مصطفى جعفري الريحمة آبادي  
الناشر: منشورات المركز العالمي للدراسات الإسلامية

البيضاوي، قاسم -

مباني نقد متن الحديث / قاسم البيضاوي؛ [المركز العالمي للدراسات الإسلامية،  
معاونية التحقيق]، قم: المركز العالمي للدراسات الإسلامية، ١٤٢٧ ق. = ١٣٨٥.

١٩٦ ص. - (معاونية التحقيق: ٢٨)

ISBN: 964-8961-20-4

١١٠٠٠ ريال

لهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیما.

عربی

کتابنامه: ص ١٨١ - ١٩٦، همچنین به صورت زیر نویس.

١. حديث - نقد و تفسير: ١. حديث، ٢. حديث، ٣. تاريخ - القم: مركز جهاني

علوم اسلامي. ٢. مركز جهاني علوم اسلامي. معاونت پژوهش. ج. عنوان.

٢٩٧ / ٢٦٧

٢٩٧ / ٢٦٧ BP

٨٥ - ٥٥٥ م

کتابخانه ملی ایران

مباني نقد متن الحديث

## كلمة الناشر

لا يخفى على عاقل ما للسنّة النبويّة من أهمية كبيرة باعتبارها إحدى المصادر الغنيّة، فهي واحدة من الأركان الأربعة التي جوار القرآن والعقل والإجماع، فالسنّة هي المشعل النوّاء في مجال الدراسات الدينيّة؛ لأنّ الكثير من المعارف القرآنيّة في مجال العقائد، العرفان، الأخلاق والأحكام، إنّما تُفسّر عن طريق السنّة بالإضافة إلى أنّ المحكم والمتشابه، والمجمل والمُبين، والناسخ والمنسوخ و... إنّما يتيسّر فهمه في ضوء السنّة أيضاً. وبالرغم من هذه الأهمية الكبيرة للسنّة عند الشيعة فإنّها ظلت منحصرة - في أغلب الأحيان - في مجال الأحكام العمليّة، في حين يعتقد الكثير من العلماء أنّ دور السنّة في مجال الأحكام النظرية والاعتقادية إذا لم يكن أكثر من غيرها من المجالات الأخرى فعلى الأقل لا تقل أهميّة عنها. إنّ تصور السنّة بهذا الشكل يعطيها مزيداً من الأهمية والاعتبار؛ ولكن لا يخفى على أحد أنّ الفهم الصحيح للسنّة ليس بالعمل السهل واليسير ولعلّ هذه الأهمية الكبيرة للسنّة هي التي جعلت أصحاب التوايا السيئة على امتداد التاريخ بأن يصفوا الأحاديث وينسبوا إلى المعصومين عليهم السلام للتقليل من أهمية هذا المصدر العظيم. ومن هنا فإنّه من اللازم على كل عالم قبل الدخول إلى ساحة الأحاديث أن يكون ملماً بالأصول والمباني؛ لفهم وتشخيص الصحيح من غير الصحيح من الأحاديث. وقد بيّن المعصومون عليهم السلام المنهج الصحيح لفهم الأحاديث، فقالوا: **إعرضوا أحاديثنا على الكتاب فما خالف الكتاب فاضربوه عرض الجدار، إلى غيرها من المباني التي ذكروها خلال رواياتهم. والكتاب الذي بين**

أيدينا مباني فقد متن الحديث هو محاولة قيّمة في مجال عرض الأصول والمباني لفهم السنّة الصحيحة، حيث قام الأنخ الفاضل قاسم البيضاوي بعرض مجموعة من الأصول والمعايير لفهم محتوى الروايات ونقدها بعد ذكر نبذة تاريخية عن نقد محتوى الحديث. ولعلّه يمكن إدخال بعض مباحث هذا الكتاب تحت موضوع الهرمنيوطيقا الكلاسيكية، والجدير بالباحثين الإسلاميين مواصلة طرح مثل هذه المباحث لتأمين فهم أدق للمصادر الإسلامية.

وفي الختام لايسع الناشر إلا أن يقدم خالص شكره وتقديره إلى كاتب هذه السطور ومقوم النص، وكذلك مكتب البرمجة وتنظيم البحوث، التابع لمعاونية البحوث، وجميع الأخوة الذين ساهموا في طبع هذا الكتاب، نرجو لهم من الله أطيب الأمنيات.

منشورات المركز العالمي للدراسات الإسلامية

١٤٢٧هـ / ١٣٨٥ش

## الفهرس

١٣ مقدمة

### الباب الأول: المباحث التمهيدية

#### ١٧ تمهيد

١٧ النقد في اللغة والإصطلاح

١٩ أنواع النقد

١٩ ١. النقد الخارجي والداخلي

١٩ ٢. نقد التصحيح ونقد التفسير

٢٠ ٣. أنواع نقد المحتوى (النقد الخارجي)

٢٠ صحة الحديث من حيث السند والمتن

٢١ علاقة نقد المحتوى بعلوم الحديث الأخرى

٢٢ ١. علاقة نقد المتن مع مصطلح الحديث

٢٢ ٢. علاقة نقد المتن مع علم الجرح والتعديل

٢٥ ٣. علاقة نقد المتن مع فقه الحديث

٢٦ أ) علاقة نقد المتن مع غريب الحديث

٢٦ ب) علاقة نقد المتن مع علم مختلف الحديث

٢٧ متابع العلماء والمحدثين في نقد الحديث

٢٧ ١. منهج المشهور

٢٨ ٢. منهج المعاصرين

٣٠ ٣. منهج أهل السنة في نقد الحديث

٣٢ منهج النقد التاريخي

٣٣ ١. النقد الظاهري (نقد التحصيل)

٣٣ أ) النقد الظاهري السلبي

٣٣ ب) النقد الظاهري الإيجابي

٣٣ ٢. النقد الباطني

٣٣ أ) النقد الباطني الإيجابي

٣٣ ب) النقد الباطني السلبي

٣٣ مقارنة المنهجين

٣٦ أسباب النقد

٣٦ ١. ظنية أخبار الآحاد

٣٧	٢. تأخر التدوين
٣٨	٣. أحاديث من بلغ والوضع في الحديث
٣٩	١. النقل بالمعنى
٤٠	٢. التخليص
٤١	٣. إغفال سبب الحديث وعلابساته
٤٢	٤. الوهم والتصحيح
٤٣	٥. الوضع
٤٤	أ) العامل السياسي
٤٥	ب) العامل الديني
٤٦	ج) العامل الديني
٤٧	د) الزندقة
٤٨	هـ) التعصب
٤٩	٢٧. تاريخ نقد المتن عن الصحابة وأهل البيت
٥٠	نقد المتن عند الصحابة
٥١	١. نقد المحتوى عند عائشة
٥٢	أ) الحديث المتضمن رؤية النبي ﷺ لله تعالى
٥٣	ب) الميت يعذب ببكاء أهله عليه
٥٤	ج) الذم لولد الزنا والتفسير من عنقه
٥٥	د) حديث الشؤم في ثلاث
٥٦	هـ) حديث الماء من الماء
٥٧	و) منع التطايب عند الاحرام
٥٨	ز) المرأة والكلب والحصار تقطع الصلاة
٥٩	ح) دخول امرأة في النار بسبب هرة
٦٠	ط) من حمل ميثاً فليتوضأ
٦١	٢. نقد المحتوى عند عمر
٦٢	٣. نقد المتن عند ابن عباس
٦٣	نقد المتن عند أهل البيت
٦٤	١. نقد المتن عند أمير المؤمنين
٦٥	٢. نقد المحتوى عند الإمام الحسين
٦٦	٣. نقد المحتوى عند الإمام الباقر
٦٧	٤. نقد المحتوى عند الإمام الصادق
٦٨	٥. نقد المحتوى عند الإمام موسى بن جعفر
٦٩	٦. نقد محتوى الحديث عن الإمام الرضا
٧٠	٧. نقد المحتوى عند الإمام الهادي
٧١	الباب الثاني: في نقد متن الحديث
٧٢	تمهيد
٧٣	١. أصول نقد الحديث عند الخطيب للبغدادي (ت ٢٦٣)

- ٤٣ ٢. أصول النقد عند الغزالي (ت ٥٠٥)
- ٤٤ ٣. أصول نقد المحتوى عند ابن الجوزي (٥١٠ - ٥٩٧)
- ٤٥ ٤. أصول نقد المحتوى عند ابن القيم (٦٩١ - ٧٤٩)
- ٤٦ ٥. أصول النقد عند ابن كثير (ت ٧٧٤)
- ٤٦ ٦. أصول النقد عند الشيخ الطوسي (ت ٣٧٠)
- ٤٧ ٧. أصول النقد عند العلامة المامقاني (عبد الله المامقاني (ت ١٣٥١)
- ٤٧ ٨. أصول النقد عند العلامة التستري
- ٤٨ ٩. أصول نقد المحتوى عند العلامة الطباطبائي
- ٤٩ ١٠. أصول النقد عند الشيخ السبختي

## ٧١ عرض الحديث على القرآن

- ٧١ أهمية القرآن
- ٧٢ مرتبة السنة من القرآن
- ٧٣ علاقة السنة بالكتاب
- ٧٣ ١. هل أن خير الواحد يخصص علوم القرآن
- ٧٧ ٢. حكم الزيادة على القرآن
- ٧٧ أ) تغريب الزاني غير المحصن
- ٧٨ أحاديث العرض على الكتاب عند الشيعة
- ٧٨ ١. تقسيم الشيخ التتامي لأخبار العرض
- ٧٨ أ) ما دل على طرح الخبر المخالف للقرآن
- ٧٩ ب) ما دل على طرح ما لا شاهد عليه من الكتاب والسنة
- ٨٠ ٢. تقسيم الشهيد الصدر لأخبار العرض
- ٨١ مناقشة وتحليل
- ٨٣ روايات العرض في كتب أهل السنة
- ٨٤ التأويل
- ٨٤ معنى التأويل وضوابطه
- ٨٧ أنواع التأويل
- ٨٧ ١. تقسيم التأويل من حيث بعده وقربه من ذهن
- ٨٨ ٢. تقسيم التأويل من حيث القبول والرد
- ٨٨ أ) للتأويل المقبول
- ٨٨ أولاً: الجري والتطبيق
- ٨٩ نموذج من روايات التطبيق
- ٨٩ ثانياً: انتزاع مفهوم من الآية وتطبيقه
- ٩٠ ب) التأويل المردود
- ٩١ خلاصة وتقويم
- ٩٢ الروايات التي تخالف القرآن
- ٩٢ نموذج من روايات التأويل
- ٩٢ الروايات التي تنسب المعصية إلى الملائكة

الروايات التي تنسب للظلم إلى الله	٩٤
ولد الزنا لا يدخل الجنة	٩٥
روايات التجسيم والتشبيه	٩٦
الروايات التي تدل على استمرار النبوة بعد النبي ﷺ	٩٦
الروايات التي تأمر بمخالفة النساء	٩٧
روايات حق المرأة لا تساوي واحد بالمائة	٩٩
الأكراد قوم من الجن	١٠٠
<hr/>	
عرض الحديث على السنة	١٠١
<hr/>	
السنة في اللغة	١٠١
السنة في الاصطلاح	١٠١
معنى السنة في الأحاديث وأقوال العلماء	١٠٢
معنى السنة عند الفريقين	١٠٣
أ) الكتاب	١٠٣
ب) السنة	١٠٣
أدلة القاعدة	١٠٤
الإجماع	١٠٦
حدود القاعدة	١٠٦
الروايات المتخالفة للسنة	١٠٩
١. روايات الاستخارة بالرفق، والبنادق، والحصي	١٠٩
٢. الروايات الواردة في تحوسة الأيام والأشياء	١١١
٣. الروايات الواردة في نجاسة الحديد	١١٣
٤. الروايات الواردة في الرضاع	١١٣
٥. الروايات الواردة في تحريم أو كراهة الخضاب بالسواد	١١٣
٦. روايات بيع التمر ممن يجعله خمراً	١١٥
<hr/>	
عرض الحديث على التاريخ	١١٧
<hr/>	
مفهوم التاريخ ودليليته	١١٧
التاريخ بين الخلق واليقين	١١٨
طرق الوصول إلى الحقيقة التاريخية	١٢٠
الروايات التي تخالف التاريخ	١٢١
١. أسماء بنت عميس شاهدة خديجة ﷺ	١٢١
٢. أسماء تحضر زواج فاطمة ﷺ	١٢١
٣. أسماء عند ولادة الحسن والحسين	١٢٢
٤. نزول آيات من سورة القوبة في حق الحمزة وعلي وجعفر ﷺ	١٢٣
٥. رواية للمسور عن الرسول ﷺ مباشرة	١٢٣
٦. سعد بن معاذ وغزوة تبوك	١٢٣
٧. مخالطة الرسول ﷺ لأزواجه في السنة الثالثة من الهجرة	١٢٥
٨. ابن مسعود في معركة صفين	١٢٦

١٢٦ ٩. خروج النبي ﷺ إلى مشاهدته

١٢٧ ١٠. فاطمة ع ونبيلة الإسراء

## ١٢٩ عرض الحديث على العقل

١٢٩ للمعنى اللغوي للعقل

١٢٩ للمعنى الاصطلاحي للعقل

١٣١ تقسيم القضايا من حيث إدراك العقل لها

١٣١ ١. القضايا الضرورية

١٣١ ٢. القضايا النظرية

١٣١ ٣. القضايا التي لا يمكن العقل طريقاً لإثباتها

١٣٢ علاقة العقل مع العلوم النظرية

١٣٣ الحصن والقيح العقليين

١٣٣ الدليل على عدم وجود أحكام شرعية تخالف العقل

١٣٣ أسباب التعارض بين العقل والنقل

١٣٥ الدليل على القاعدة

١٣٥ ماهية العقل في القرآن والسنة

١٣٧ ماهية العقل في الروايات وحديثه

١٣٨ المراد من العقل في الحكم على الروايات

١٣١ الأحاديث المخالفة لهذه القاعدة

## ١٤٩ عرض الحديث على العلم القطعي

١٤٩ العلم في اللغة والإصطلاح

١٥٠ تقسيم العلوم

١٥٠ أ) تقسيم العلوم إلى نظرية وعملية

١٥٠ ب) تقسيم العلوم إلى ثلاثة أقسام

١٥١ العلوم التجريبية بين الظن واليقين

١٥١ ١. المذهب العقلي

١٥٢ ٢. المذهب التجريبي

١٥٣ ٣. المذهب اللاذقي للمعرفة

١٥٢ خطوات تكوين للقانون العلمي

١٥٢ ١. الملاحظة وتجميع المعلومات

١٥٢ ٢. تكوين للنظريات

١٥٢ ٣. إجراء التجارب والدراسة العلمية

١٥٥ تعارض العلم مع الدين

١٥٦ منزلة العلم في الكتاب والسنة

١٥٧ الاستدلال على هذه القاعدة

١٥٧ ١. عدم تناقض القوانين الكونية مع التعاليم الشرعية

١٥٧ ٢. عصمة الرسول ﷺ والأئمة ع

١٥٨ أ) اجتهد الرسول ﷺ فيما لا نص فيه

١٥٩	ب تقسيم السيرة الى شريعية وعين بشرية
٦	مدة عن الاضرار انطية
٦٠	الروايات المعالجة بالعلوم القطعية
١٦	مبحث تكون الولد
٦٢	بين العلاج والحريه
١٦٢	وفى يكون جنس الحيد
٦٤	اصلاح الرحم والمرأه
٦٥	لا عوى
٦٦	سبب الفحص عند النساء
٦٦	الجنس وقت الحيض
٦٧	الدباب وشفاء الامراض
٦٨	الارض عنى ظهر حوث
٦٩	الاحاديث التي لا تشبه كلام المعصوم
٦٩	المعصوم في ملاعنه وقصحه
١٧	المعصوم في حلقه وسيرته
٧٣	الافراد بالو عهد الشهد على الامر الصغير او بالعكس
٧٣	ا) تبيان سورة مر اعظم الدوب
٧٤	ب عن ابي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وآله قال
٧٤	ج) وعن رسول الله صلى الله عليه وآله قال
٧٤	٢ سمحه المعنى
٧٤	٢ الاحاديث المعالجة للمصاحه والملاعه او الحديث عن مصطلحات مستحيه
٨	المصادر

## مقدمة

يحتل السيرة النبوية أهمية كبيرة في حياة المسلمين ليس في المجال العقلي فقط، بل في جميع شؤون الحياة لأخرى، ولذلك فقد تعرضت لصريات متعددة من قبل الأعداء ولأصدقاء معاً، فبالإضافة إلى التشويه وسوء الفهم ولوضع، مما يستدعي بذل جهود حثيثة للدفع عن لسانه شتميتها من الريف والتروير عبر أن المحدثين أسرفوا سعد السند على حسب المتن، ولم يذكر ما هجمهم وما بهم في لسان بصورة وصحة ومعظم المؤلفات التي دوت في هذا المجال فيما يخص نقد المتن لم تتعد ذكر المبدى دون تحديد معالمها وتفتيح مآسها، مما يتطلب دراسة مستقلة سفيح هذه المآس وتعييس حدودها ويأتي هذا البحث كخطوة أولية متوصعة في هذا الطريق على أن يقوم الباحثون والذرسون عنى ردها بالمربة من الدراسات في هذا المجال. وقد قمت بتقسيم هذه الدراسة إلى أربع تآوت في لآب الأول مجموعة من التماحت التمهيدية التي لابد منها للدحول في صلب الموضوع، فعمت بدارسه معنى النقل وأسسه وماهجه مع لإشارة إلى النقد التآحي وإخلافه مع مهج نقد الحديث، لآر تآاطه بموضوع البحث

أما الباب التآني - وهو الباب الرئيسى - فقسمته إلى سبعة أقسام، ذكرت في القسم الأول تمهيداً يتآول معايير النقل عند علماء المسلمين وستخصت معها معسر

جعلت كل واحد منها مساحة للدراسة فأصبح الباب الثاني من سبعة أقسام  
وهي انصاف لا يعوتني أن أقدم شكري الى جميع من ساهم في هذه الدراسة،  
وأخص منهم بالذكر الاستاذ الدكتور ربيعى والاستاذ حجة الاسلام كاظم ستائس  
أسأل الله العلي العظيم أن يحسنهم خيرا جزاء المحسنين

بسم الله الرحمن الرحيم

قم المقدسة - ١٤٢٧ ق / ١٣٨٤ ش

## الباب الأول

## المباحث التمهيدية

## النقد في اللغة والاصطلاح

النقد في اللغة لنقد واستعداد تمييز الدرهم وخراج اريف منها، ونقدت له لدرهم ونقدتها إذا أخرجت منها اريف ووجدت فلاناً قد بافسته في الأمر ونقد انظر بحث بقدة قد كدر ينقضة وحدث وحدث<sup>١</sup> ونقد بشر وبعد الشعر أظهر ما فيها من عيب أو حسن<sup>٢</sup>

يسين من جميع استعمالات النقد أنها تعني تمييز الجيد من الرديء يظهر ذلك من تمييز الدرهم وبعد الطائر الجيد، إذ أنه يلتقط ما ينفعه ويترك ما لا ينفعه وبعد الشخص بمعنى المناقشة بمعنى تقسيم برأي وكشف ما به من خطأ أو شقاء، وكذلك نقد لشعر، ولشعر لكشف عن محاسنه وسيئته

للمعنى الاصطلاحي وردت عدة تعاريف لنقد لا تخرج عن معناه النعوى منها ١ نقد الحديث هو لعدم الذي يبحث في تمييز لأحاديث لصحتها من الضعيفة، وبيان عللها، والحكم على روايتها، خرجاً وتعليقاً، أعطاء مخصوصة، ذات

١ ابن منظور، سنن العرب، ج ١٤ مادة نقد

٢ إبراهيم مصطفى و حروف، المعجم الوسيط، مجموعته من الباحثين، مادة نقد

دلائل معلومة عند أهل الفن<sup>١</sup>

ويمكن الإشارة إلى عدة نقاط في هذا التعريف

(أ) يشمل التعريف بعد السد بالإضافة إلى نقد لمن يؤيد مسر التصحيح من الضعيف قد يكون من حيث السد أو المنع

(ب) لم يسر لتعريف إلى التعريف الأساس المعتمد في تمييز الأحاديث ورجعه فيها في التعريف

(ج) قد يكون ضعف الحديث بسبب بعض لعوامل التي تكشف الحديث بسبب العقلية عن سبب الوجود، أو التصحيح، النقل بالمعنى، أو سبب عامل الوضع، ولقد يشمل جميع هذه الموارد، أي أنه يشمل الأحاديث غير الصادرة أصلاً (الموضوعات)، أو الصادرة ولكن، عثرها بعض الملائمات التي شوبت معها

٢ وهو الحكم على إرواه تحريجاً أو تعديلاً بأنقاط خاصة ذات دلائل معلومة عند أهله، والنظر في متون الأحاديث التي صح سندها لتصحيحها أو تضعيفها، ورفع الاشكال عما يدّعى مشكلاً من صحيحها ودفع التعارض بينها بتطبيق مقدس دقيقة<sup>٣</sup> ويمكن ذكر الملاحظات التالية على هذا التعريف

أ) اقتصر على بعد من إرواءات التي صح سندها في حين أنه يشمل إرواءات التصحيحية والحسنة بل والضعيفة أيضاً لتبين درجة الضعف وحكم على بعضها بالوضع

(ب) اعترض رفع الاشكال والترجيح ودفع التعارض بينها نوع من النقد وهو صحيح إذ أن البعد تارة يراوده تفسير لمن وأخرى تعميم لمن، وسوف يجد، ويحصر درساها بالمعنى التي مع استعداد النقد لدى ترجيح إلى الترجيح ودفع التعارض بين الروايات هذا كله من حيث تعريف البعد بصورة عامة أما المرد من بعد

١ محمد عني العمري، دراسات في منهج النقد عن المحدثين، ص ١

٢ محمد طاهر الجويني جهود المحدثين في بعد الحديث النبوي الشريف، ص ٩٤

المحتوى فيمكن أن يُعرف بأنه لعدم الذي يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من السقيمة وذلك عرص محتوى الحديث على مقاييس شرعية وعقلانية

## أنواع النقد

### ١. النقد الخارجي والداخلي

أ) النقد الخارجي (نقد السند) ، هو تصحيح أو تصعيف لرواية من خلال بحكم على روايتها حرجاً وتعديلاً وصحلاً ومن خلال مصادر لسند أو عدمه وهذا يعني أن يبحثهم عن الرواة يكون من خلال ثلاثة أمور:

١) أولاً شخصيته لروية وبلده ومسواه لحققي وهو ما يسمى بالعدالة؛

ثانياً لدقه والاهل في عن الحديث وهو ما يسمى بالصحة؛

ثالثاً اتصال السند أو انقطاعه.

ب) النقد الداخلي وهو كما ذكرناه سابقاً - ينطق من خلال عرص المحتوى على أسس شرعية وعقلانية أو من خلال مفاسدة لروايات مع برويات الصحيحة الأخرى لمعرفة ما نشأ من وهم لرواة من يعنى أو ربه معنى أو غير ذلك مما يعبر معنى الحديث

### ٢. نقد التصحيح ونقد التفسير

وهما عرص من أنواع النقد تسبق عمليه بها المحتوى فلا تُنتقل إلى لشي إلا بعد أن يمر النقد بمرحلتين نقدتين وامرود من نقد التصحيح هو تصحيح لمس لعبويأ باستبعاد ما فيه من أعلاط سمعية وبصرية ومسمومون يطلقون على هذه لعمليه «بالتصحيف والتحريف»

فالحديث المتصحف هو الذي عُرِب فيه اسقط مع الاحتفاظ على لشكل، والمتحرف هو ما عُرِب فيه اشكل - هبئه الكلمه - مع بقاء لحروف، أي تصحيح

الحديث مما فيه من علاط سمعية وبصرية وهذه هي أولى خطوات نقد وعابه ما يستفاد منها أن النص أصبح حايث من الأخطاء ثم تأتي المرحلة الثانية من النقد وهي مرحلة نقد التفسير وهي تتكون من مرحلتين.

١ شرح ما توحد في نص من مفردات غريبة، وهو ما يُصنّف عليه في علم الحديث «غريب الحديث»

٢ تحيين مفهوم النص وفهم دلالة وأساساته، الأحكام منه من خلال فهم سياق الحديث وملائماته وأسباب وروده وعبره من الأمور التي تُعنى في فهم نص

### ٣. أنواع نقد المحتوى (النقد الخارجي)

وينقسم نقد المحتوى إلى قسمين.

أ) تقييم النص ومعرفة صحيفته من سقمه بعرص المحتوى على بعض معابر واحكم عليه من خلال موافقته لهذه المصاوير وعنده ما يستفاد من حاصل هذه العمية صحة مُتضمن أحسن لا صحته في نفسه بل تشيخ لصوسي «فهذه أقرش كلها [كتاب، سنة، عقل] تدل على صحة مُتضمن أحسن الاحاد، ولا يدل على صحتها أنفسهم، لما نشأ من حوار أن يكون مصنوعة وول وقعت هذه الأداة»<sup>١</sup>

ب) تقييم النص وحكم عليه من خلال عرصه على بعض المصاوير والسطر إليه بما هو مُخالف لهذه المعايير، ومفهوم الموافقة غير مفهوم لمخالفة وحاصل هذه العمية رد الحديث وعدم القبول به، وهذا ما يردده في بحث نقد المحتوى

### صحة الحديث من حيث السند والمتن

يمكن حصر خلافة السند بالمتن بأربع حالات:

١. أن يضح السند والمتن معاً،

٢. أن يصحف السند والمن معاً،

١. الطوسي، العدة في أصول الفقه، ج ١، ص ١٤٥.

٣ أن يصح اسد وبصعف المنى

٤ أن يصح لمن وبصعف السد

أما في الحالة الأولى فيكون الحديث صحيحاً قطعاً ويحتاج به وترد في الحالة الثانية أما بالنسبة إلى الحالة الثالثة فإن بعضهم قال لا نقول في هذه الأمور أن الحديث صحيح قطعاً بل يجوز صحيح الأسد فقط وهذا قد يرد إشكال وهو كيف يكون للأسد صحيحاً وامتن وأهلاً، عسماً أن من شروط الصحة أن لا يكون الحديث ساداً ولا معولاً، ولعله كما تقع في لسانهم في بطنهم أيضاً، فإد كان الحديث صحيحاً فلا بد أن يصح لمن أيضاً نعم ممكن أن يحل هذا الإشكال فيما إذا كانت جميع الشروط لما حوذة بالصحة ترجع إلى لسانه وحده فقط، وهذا ما لم يؤخذ به في تعريف الحديث الصحيح أم بالنسبة إلى حالة الرابعة فلا يُقبل الحديث، لأنه لا يكفي أن يكون معنى الحديث مستقيماً لكي نعروه إلى المعصوم، بل لابد أن يصح اسمه كالمعنى، يمكن لقول به على بعض المسائل التي تأخذ بالوثوق بالرواية نظر الاعتدال وإن كانت ضعيفة فيما إذا تترتب بعض العرائش

### علاقة نقد المحتوى بعنوم الحديث الأخرى

أختلف علماء الحديث من سنة وشعة في تقسيم هذه العلوم ولكن يرى المشهور عند أهل السنة أن عنوم الحديث تنقسم إلى قسمين

١ عدم الرواية وهو العلم الذي يقوم بنفس ما أُضيف إلى سبيل التوضيح من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية بدلاً من حقيقة محررة<sup>١</sup> وأُضيف بعضهم ما أُضيف إلى النصيحة والسعي<sup>٢</sup>

٢ علم الدراية وهو مجموعها أنواعه والمسائل التي يُعرف بها حال الراوي

١ محمد عبد الحظير، أصول الحديث، عنونه ومصطلحه، ص ٧

٢ صحتي الصالح، عنوم الحديث ومصطلحه، ص ١٠٥

والمروى من حيث انقون والرد<sup>١</sup> وفي هذه النجاة سوف تكور كثير من صاحب علم الرحار د حنة في هذا لعلم، لأن معرفة أحوال الراوى من حيث لغبور والرد يستاعى معرفة حائله سجملأ وأداء وحرأاً وبعديأ، ومعرفة موضعه وسره ومولاه ووفاته<sup>٢</sup>

أما عند الشيعة فهم من جعل الدارة تقتصر على البحث في المعنى ومفاهيم الألفاظ الواردة في الحديث<sup>٣</sup> أى درسه متر لحدث خاصة من شرح لغاته، ويب حالاه من حيث كونه نصأ، أو ظاهرأ، أو عاماً، أو خاصأ أو مطعأ أو مقدأ أو مجملأ أو مبسأ<sup>٤</sup> ولكن الرأى لمشهور عند لشيعة في تعريف الدراية هو البحث في متر لحدث وطرفه من صحيحها وسقمها وعندها وما يحتاج إليه يعرف بمشهور منه من المردود<sup>٥</sup> ونطق عليه مصطلح حديث أو أصول الحديث، وهو (علم يبحث عن سد الحديث ومثته وكيفية سجمله وآداب سجده<sup>٦</sup> والدرة إدس تشمل دراسة الامر والسد

والعرف بين علم لرحال وعلم لداره هو أن علم الدراية يبحث عن لأحوال اعراضة على الحديث أو على السد بما أنه طريق لحدث، أما في علم لرحال فيبحث عن رواة الحديث بما هم أجاد<sup>٧</sup>

وعلى كل حال فسوف نقوم بدرسه لعلاقه بين نقد لمجوى وكل من علم لرحال، مصطلح الحديث (الدراية) وفقه الحديث

١ أصول الحديث (عمومه ومصطلحه)، ص ٨

٢ علوم الحديث ومصطلحه، ص ١٠٦

٣ كاظم مدبر شاه جى، علم الحديث ودراية الحديث، ص ٨

٤ اعاب ر ك طهرانى الدرة إلى تصانيف الشيعة، ج ٨، ص ٥٤

٥ رس الدين العسمى، شرح البداية في علم الدراية، ص ٤٥

٦ محمد بهاء الدين العسمى الوحيدة في الدراية، ص ٥

٧ أصول الحديث وحكامه، ص ١٥

# ١. علاقة نقد المتن مع مصطلح الحديث

هناك كثير من المصطلحات لحدثة التي تربط ارتباطاً مباشراً مع موضوع بحثنا ونحن نشير إلى بعض هذه الاصطلاحات:

(أ) المطروح وهو ما كان محتاجاً لتدقيق تقطعي ولم يقبل تأويل ومن المعلوم أن له ليس لقطعي قد يكون كتاباً، أو سهو عبرة من مباني التي يطرح الحديث ولا يصحح به إذا خالفها

(ب) المروك وهو لحديث له يروى عن ينهم بالكذب، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من جهة ويكون محتاجاً بقوله عدم المصحة<sup>٢</sup> فاشترط لثاني وهو حادثة انقوع عدم المصحة مما له صلة كسرة بعد امتن وقد تكون تحت القواعد بقلية مستخرجة من الكتاب والسنة أو قد تكون عملية

(ج) الحديث المدرج وهو ما كان فيه زيادة ليست منه<sup>٣</sup> وهو من المباحث النقدية انراجه إلى فصل من لحديث مما حاطه من كلام الرواة وهو عن بقى يختص بالمتن

(د) الحديث الموضوع وهو المكذوب المصنوع<sup>٤</sup> وهو من الصنوع أنواع الأحاديث الموضوع بحثنا لأن علماء الحديث قد وضعوا علامات لمعرفة الحديث لموضوع منها ما يختص بالسند ومنها ما يختص بالنص، وأكثر علامات انتهى وضعها علماء الحديث لمعرفة لحديث الموضوع من خلال تمت تصلح أن تكون صدقة من لضوابط لتقييم الحديث.

١ عبد الله بن ماضي، مقاس الهدية، ج ١، ص ٤ - ٣١٥، أصول الحديث وأحكامه، ص ٩٥

٢ مقاس الهدية، ج ١ ص ٣١٥

٣ المصدر السابق، ص ٢٢٠

٤ المصدر السابق، ج ١، ص ٣٩٨، ريس الدين العامي، اندريه في علم مصطلح الحديث، ص ٦٩

## ٢ علاقة نقد المتن مع علم الحرح والتعديل

الحرح والتعديل هو العلم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول روايتهم، أو ردّها<sup>١</sup> وهو من العلوم المساعدة في نقد الحديث، لأنه يبحث في انمو صيغ التي تتبع شروط الراوي من حيث العدالة والصسط، والأساس التي نقدر فيها، ويمكن ساوئ هذا العلم وعلاقته مع نقد المتن من راويين

(أ) العدالة وقع لاختلاف بين المحدثين في اعتبارها وفي موضوعها فقد عرفها بعضهم بأنها عبارة عن ملكة نفسانية راسخة باعثة على ملازمة التقوى، وترك ارتكاب للكذب، والإصرار على الصعائر، وتزجر ارتكاب مفايات لمروءة<sup>٢</sup>

وعرف ابن حبان العدالة فقال «هو ما كان طاهر خوله صاعه الله تعالى»<sup>٣</sup> وهذا اشترط من الأمور الاحتياطية، التي اشترطها لمحدثون للتحقق من كذب في الحديث، فحتى انفس لم يشترطوا هذا شرط، وقتلو رواية انفسوا فإنهم شترطوا أن يكون صحيحاً في روايته، كما أشار إلى ذلك الشيخ بطوسي في عمل الطائفة بحرق انفسوا إذا كان متحرراً في روايته<sup>٤</sup>

وهذا شروط أخرى اشترطها لمحدثون للاحتياط في الرواية كالبلوغ والعقل فلا نفس، وانه غير لممير والمجبور، وهذه الشروط لها دور رئيسي في الحديث وصيغته وهي تدل على مبلغ عناية المحدثين في صيانة انفسه فكما كان لا بد من النظام محبواً على أسماء حسنة مسعد كن شته وسوء طس، فإن العدل لا يكذب والآسقطت عنه العدل، والصابط عالماً لا بسهولة، ويعطى، ولما كانه بادرة

وكما قلنا إن هذه ليست قاعدة عامة إلا القاعدة إنه لا تلامس من لاساد، والمنتقد

١ أصول الحديث (عمومه ومصطلحه)، ص ٢٦٠، ٢٦١

٢ مباحث الهداية، ج ٢، ص ٣٢، ٣٣

٣ محمد طاهر الجوابي الحرح والمحدثين بين المشدد وبين والمتساهل ص ٢٤٩

٤ مباحث الهداية، ج ٢، ص ٣٩، ٤٠

يصح الاسناد ولا يصح المتن، وقد لا يصح لسد ويصح لمتن من طريق آخر،  
ولذلك فإن لحكم على الرواية بما يكون لمصلحة المتن.

ب) الصبط وهو نقطة المحدث عند حجمه ورسوخ ما حفظه في ذكرته وصيانة  
كنايه من كل تغيير إلى حين الأداء<sup>١</sup> ويقسم إلى قسمين صبط صدر، صبط كتاب  
فصط الصدر يعني أن ثبت الرواية ما سمعه بحيث يمكن من استحصاره من  
شيء أما صبط الكتاب فهي صياغة بذنه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي عنه<sup>٢</sup>  
وتعرف صبط الرواية من خلال موافقة مروياته مع مرويات الثقات، فإن وافقتها،  
في ألعاب، فهو صابط والآ فلا فالعوام التي تؤدي إلى إغدر هذه لصقه هي لوهم  
واعلط ومخالفة مروياته مع مرويات ثقات، ومن ثم يهيئ لهذا علاقة فبينة  
بين قوة الحفظ والصبط وصحة المتن فكلما كان الروي صابطاً قلّت نسبة الخطأ في  
متن الرواية

### ٣. علاقة نقد المتن مع فقه الحديث

والمراد من فقه الحديث هو العلم لدي بحث في متن الحديث خاصة، في شرح  
لعابه وبيان حالاته من كونه نصاً أو ظهراً، عاماً أو خاصاً، مطلقاً أو مقيداً، محملاً أو  
مبيناً، معارضاً أو غير معارض،<sup>٣</sup> وهذه أصول وصوطل يمكن من خلالها فهم  
لحديث فهماً صحيحاً كالتيه إلى أسس وملاست وروود لحديث ومفاصدها،  
ولتميز بين أوسيه لمتغيره وأهداف لثبت للحديث، ومن هذه الصوطل فيما  
يبحث وتحقق بدراسة مستقلة

وهنا نقطة ذات أهمية كسرة وهي أنه لا يصح نقد الحديث وانحكم عنه بالوضع  
والضعف لعلامات في متنه من فهمه فهماً صحيحاً بالصوطل والمعايير المعروفة في

١. جهود المحدثين في نقد الحديث النبوي الشريفه ص ١٧٨.

٢. المصدر السابق، ص ١٨٣. ٣. النبعة إلى مصابف الشيعة ج ٨ ص ٥٤.

فقه الحديث، فهناك من يحكم على بعض الأحاديث بالوضع بعارضه مثلاً مع بعض المعايير سيحة للعملة عن سب الورد، أو كونه منسوحاً أو ما شابه ذلك ويمكن بحث علاقة نقد المس مع فقه الحديث في المحاور لانية

### أ) علاقة نقد المتن مع غريب الحديث

غريب الحديث هو فرع من فروع فقه الحديث، وهو يبحث عما وقع في متون الحديث من الألفاظ العامة، البعيدة عن لغتهم، لقلة استعمالها<sup>١</sup> ويعتبر معرفته العرب الخطوة الأولى في فهم الحديث ومن أشهر ما كتب في هذا العلم هو كتاب «البيان في غريب الحديث» لأثره للمحدث والدعوى «ابن الأثير» وكذلك «محرر الدين لصريحي» في كتابه «غريب الحديث الخاصة» ومن المعلوم أن كل عصر موروثة الدعوى وأساليبه في التعبير، وأن لغة ليست ثابتة على مر العصور بل هي تتغير من عصر إلى آخر ومن سنة إلى أخرى وقد وجدنا بعض الكلمات والمفردات التي لا تستخدم ولا تتلاءم مع عصر المعصوم وقصصاً بذلك فلا يمكن قبولها والتصديق بها فإن بعض المترجم لم يستعمل إلا في بعض الأمكن وفي بعض العصور

وسوف نسول هذا البحث شيء من التفصيل في الفصل الثامن

### ب) علاقة نقد المتن مع علم مختلف الحديث

علم مختلف الحديث هو الذي يبحث في الأحاديث التي طهرها التعارض، ويريد تعارضها، كما يبحث في الأحاديث التي يُشكل فهمها، أو تصورها فيدفع إشكالها ويوضح حقيقتها،<sup>٢</sup> ومن أقدم هذه التصنيفات كتاب أحلاك الحديث لأس إدريس

١ أبو عمرو عثمان بن عبد الوحد الشهرورري، مقدمة ابن الصلاح، ص ١٩٥

٢ أصول الحديث (علومه ومصطلحه)، ص ٢٨٣

الشافعي (ب ٢٠٤ هـ)، ويعبر كتب لتهذيبه لاسيما لشيخ بطوسي (ت ٤٦٠) من أهم ما كتب في الأحاديث المختلفة عند الشيعة وأسباب الاختلاف كثيرة بعضها يدخل في علم فقه الحديث، كنعيم و لحاص و مصنف و مفيد و محسن و المصنف و الناسخ و المسحوق، و بعضها يرجع إلى أوضاع و لحظ و لصحيف، و من المعلوم أن هذه الأسباب هي التي أدت إلى نشوء لنقد

## منهج العلماء والمحدثين في نقد الحديث

### ١. منهج المشهور

لم يعرف لعلماء والمحدثون القدماء لتقسيمات الأربعة للأحاديث، فهي اصطلاح متأخر حصص في عصر العلامة وس صاوي وس، لأن لصحيح كان في عرفهم هو ما ترون بعض انقرض لمصلحة موثوق بصدوره قد لشيخ حسن بن لشهد اثني (ب ١٠٦١)؛ «إن القدماء لا علم لهم بهذا الاصطلاح قطعا، لاسيما منهم عنه في الغالب كثرة انقرض الدالة على صدق لخير ورد أضفت لصحة في كلام من تقدم فمرادهم منها لشوب أو لصدق»<sup>١</sup> بل إنهم قد روروا الأحاديث عن بعض الفرق المخالفة، إذ ظمأنو بصحة لخير فار استخاري في توحيه بن المحدثين رويات الفرق غير لإمامية «غاية الأمر أن قول الأصحاب بروايات بعض الفرق المخالفة لابد أن يسي على وجه صحيح لا يتصرف إليه لشك، كأن يكون سماعه من من عدوله عن الحق، أو بعد توثقه ورجوعه إلى الحق، أو أن استدل بما وقع عن نفسه لدى أنه»<sup>٢</sup> وقد استدلل صاحب لوسائل بشي عشر و حها على بطلان انتقاسم لربعي<sup>٣</sup> وأشكك على

١ جمال الدين حسن بن الدين، مستغنى بحمان في لأحدث الصحاح والحسان.

ح ١، ص ٣-١٣

٢ يوسف البحراني، الخدائق الباهرة ح ١، ص ٢٠، المقدمة الثانية

٣ وسائل الشريعة ح ٢٠، ص ٩٦، الثالثة التاسعة

## هـ المنهج بعدة شكليات

- ١ ضعف بعض القرائن ومنها موافقة لحدث مع فوى جماعة من الإمامية فهو يكون تحديث صحيحاً ومعتبراً لمجرد موافقة لفتوى جماعه من الإمامية؟<sup>١</sup>
- ٢ عدم الالتفات إلى نقد المحتوى وإسمائى والصواب لى جاء ذكره في حديث الأئمة عليه السلام كعرض لحدث على لقرآن أو على سنة أو ما شبه ذلك<sup>٢</sup>

## ٢ منهج المعاصرين

وقد اشتهر هذا المنهج بين المتأخرين كالسيد المحونى وتلامذته، وهو لاعتماد اعتماداً كبيراً على لى لى تحديث وعدم الالتفات إلى القرائن التى دعاها المشهور بصعفها، وقد ذكره فى المقام السادس أعوانها فترس سد على صدور هذه الروايات من المعصوم عليه السلام لا يرجع شىء منها إلى محصل<sup>٣</sup>، وبذلك لابد من الرجوع إلى علم الرجال ومراجعته، حال لى فى تمييز الصحيح من غيره، والحقبة من غير الحقبة، ولكن ذكرنا أن كل خبر عن معصوم لا يكون حققة، وإنما الحققة هو خصوص خبر الثقة أو الحسن ومن اظهر أن شخص ذلك لا يكون إلا مراجعته علم الرجال ومعرفة أحوالهم وتمسك بثقة والحسن عن الضعيف<sup>٤</sup>، حتى لشهرة لا تكون خبره لصعف الخبر ولا يكون إعرص لمشهور، موحاً بوهل الخبر، فإن خبر الضعيف ليس بحققة فى نفسه، وكذلك فإن فتوى لمشهور ليست حققة وانضمام خبر حققة إلى غير الحققة لا يوجب الحققة، وبعد قيام الحققة على خبر يكونه صحيحاً أو موثقاً لا وحه لرفع اليد عنه لإعرص مشهور عنه<sup>٥</sup> وقد تشكى على هذه المنهج كونه

- ١ معياراً ناقصاً، إذ كيف يمكن لحكم على الحديث بالحققة أو بصعف بمجرد

١ علم الحديث ودراية الحديث، ص ٥٦، ٥٧

٢ المحونى معجم رجال تحديثه وتصنيف طبعات الروايات، ص ٢٢

٣ المصدر السابق، ص ٢٠، ٥ الحونى مصباح لأصول، ج ٢، ص ٢٠٢، ٢٠٣

بوثق رجال السند فقط، وقد كان لكذابون يدسون الأحاديث في الكتب وبأساليب صحيحة لكي تكون مقبولة ويؤخذ بها.

روى الكشي بسنده عن محمد بن عيسى أنه قال: «إن بعض أصحابنا من يروي عن عبد الرحمن وأما حاصر فقال له: يا محمد ما سأت في حديثه، وكثير يكره لما يرويه أصحابنا مما اندي يحمي عنى رد لأحاديث؟ فقال حدثني هشام بن الحكم أنه سمع أن عبد الله يقول: لا تقبلوا عنه حديثاً إلا ما وفق لقرن وسنة، وتحدوا معه شاهداً من أحاديث المتقدمة، فإن المعيرة بن سعد - لعله له - قد روى في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي»<sup>١</sup>

وقال السيوطي: «كثير ما يكون حديث صحيحاً أو وهياً، والأسناد صحيح مركب عليه»<sup>٢</sup>.

وذكر ابن حجر أن من أوصاف من حميتهم لشهرة ومحنة الظهور، فجعل للأسناد الضعيف اسناداً صحيحاً مشهوراً<sup>٣</sup>.

٢ الرواة لمشركون وهي مشككة أخرى و جهت علماء الرجال، فكثير ما يقع لأشترت بالاسم والنسب وغيرها من الصفات، وكثير ما يصدف أن الرواة نمشركون فيهم الثقة وغير الثقة مما يسبب مشككة في التمييز، ولازل هذا الإشكال موجوداً في كثير من الرواة

٣ اختلافهم في ما يان الحرج ولعدن وبهم كثير من المفاهيم وعدم صحتها بصابط، كمفهوم العو

٤! سال لوثقات وعدم وجود لأدلة عنى لأحكام الرجاله

٥ عدم الإلتفات إلى مفد المحتوى<sup>٤</sup>.

١ الكشي: اختيار معرفة الرجال، ص ٢٢٤، ٤٠١

٢ عبد الكريم: إسماعيل صباح، الحديث الصحيح ومنهج عمماء الحديث في التصحيح، ص ٢٢٦

٣. المصدر السابق. ٤ عم الحديث ودر به الحديث، ص ٥٨ ١٢

إلى غيره من الإشكالات والتي يمكن الخروج منها نتيجة أنه لا يمكن الاعتماد على هذا المسمى في تعداد الحديث بوحده، بل إنه يمكن أن يكون أحد نقرائن على الوثوق بالبحر، فلا يمكن أن تقوم إن تمام موارد الكذب يُحجر عن هذا الطريق فإن لحق التحقيق بالقبول كما يقصاه في عدم الأصول أن العمل بالأخبار كما هو من باب الوثوق والاطمئنان العقلاني، ومن النيب لذي لا مزية فيه لذي مسكة في مدحه ملاحظة أحوال الرجال في حصول الوثوق وعدمه<sup>١</sup>

### ٣ مسيح أهل السنة في تعداد الحديث<sup>٢</sup>

بعد أن كثرت الأحداث الموصوغة لأسباب عدة منها الكذب على رسول الله ﷺ حتى راس حبر روى في مقدمه فتح الباري<sup>٣</sup> أما على العسائي روى عن البحاري أنه قال حرّخت الصحيح من ٦٠٠ ألف حديث<sup>٤</sup> ونقص عن أحمد بن حسن أنه قال صح من الحديث سبع مائة وكسر<sup>٥</sup> وبذلك فقد ازدادت حركة النقل سعة لذلك ويعتبر البحاري هو أول من دأب في الصحيح ووضع شروطاً لمعرفته، وأصبح هذا المسح هو مسيح عامة المحدثين

ويمكن معرفة هذا المسح عن طريق تعريف الحديث لصحيح فقد عرفه ابن الصلاح فقال: الحديث الصحيح هو الحديث المسند الذي يتصل بسنده بنقل العدل الصالح إلى منسبه ولا يكون شاذاً ولا معطلاً<sup>٦</sup> وهذا يعني أن شروط لصحيح خمسة هي

١ المامقي، تنقيح المقال، ج ١، ص ١٧٤

٢ لم يتعد هذا الحديث في القرنين الثاني والثالث الهجري على صواب محدده في هذا الحديث فهناك شروط وصواب عند أحمد بن حنبل تختلف عن شروط البخاري وشروط مسلم يختلف عن شروط البحاري وعلى كل حال فما ذكرناه هو رأي الجمهور منهم وما استقر به العمل الآن

٣ محمود توريه أضواء على السنة المحمدية، ص ٢٩٩ ٤ المصدر السابق

٥ مقدمه ابن الصلاح، ص ١٥، ١٦

١. عدلة الرواة؛

٢. ضبط الرواة؛

٣. اتصال السند؛

٤. السلامة من الشذوذ في السند والمتن؛

٥. السلامة من العبد في السند والمتن

فمفهوم السند يشمل نقد لسند من خلال شروط ثلاثة الأولى، ونقد المتن من خلال الشرطين الآخرين، وسرد من اعلاه التي نقدها بالحدث هي لأسباب نحته، لعدمه التي تضعف لحدث مع أن لظاهر لسلامة منه،<sup>١</sup> ويستعان على ذلكها بتفرد الروي وبمخالفة غيره به، مع قرئ نصم إلى ذلك أنه لعارف بهذا الشأن على إرساء في لموصول أو وقف في لمفروع، أو دحور حديث في حديث ثم قد تقع العلة في إسد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في منه<sup>٢</sup>

أما بالنسبة إلى لساد فهو لحدث لذي يرويه بمقبول مخالفاً لمن هو أولى منه<sup>٣</sup> ومن ههنا يسير أن النقد عند جمهور المحدثين أكثر ما يتناول لسند، يعني أن اهتمامهم بعد لسند أكثر من نقد المتن وهذا ما صرح به المذكور، الأدلي وغيره عندما وم يعرض المصطلحات لحدثه في كتاب لحكم فقال: «ومن خلال ههنا يسير مدى اهتمام وتركيز الإلمام لحكم على النقد الاسادي، حتى في الأنوار التي يمكن لتوسع فيها في نقد المتن»<sup>٤</sup>.

ههنا هو منهج جمهور المحدثين في نقد الحديث، وههنا ما ههنا غير علميه ولا تعتبر حجة على الآخرين

١ الحديث الصحيح ومنهج علماء الحديث في تصحيحه، ص ١٥٤، المامقاني، مسهبى اندر به.

ج ١، ص ٣٦٧. ٢. مقدمة ابن الصلاح، ص ٧١، ٧٢.

٣ أصول الحديث (عمومه ومصطلحاته)، ص ٣٤٧.

٤ صلاح مدين بن أحمد الادبي، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، ص ١٩٠.

فهذا طائفة من المتصوفة والعرفاء هم ينظر إلى اسناد في نقد الحديث واعتمدت على انكشاف والشهود في نقد الحديث وتصحيحه أو تصعيقه، فإن ابن عربي «أورب حديث يكون صحيحاً من طريق. وأنه يحصل لهذا المكشوف الذي قد عدى هذا لمطهر وسأد نسي رحمته عن هذه الحديث فأكرهه، وقال سم أفه ولا حكمت به، فعلم صعبه فيروا العمل به عن بيعة من ربه»<sup>١</sup>، ومن كلاماً عن بزره اسسطمي (أحد لعرفاء في هذا المقام وهو صاحب علماء الاسلام قال أخدم علمكم ميتاً عن ميت وأحدنا عنما عن الحي اندي لا يموت يقول أمثلاً حديثي فسي عن ربي وأستم يقولون حديثي قال وابن فلا قالوا مات<sup>٢</sup> ومن المعلوم أنه لا يمكن تصحيح الحديث اعتماداً على لمتن وحده، إذ سر كل حق يمكن أن ينسب إلى لرسول ﷺ وإن صدق مضمون الخبر غير كاف لجعله حديثاً، إذ أن القاعده هو أن كل ما قانه لرسول ﷺ فهو حق وليس كل ما هو حق فهو قول رسول له ﷺ، ولذلك علق ابن العربي لاشي على الحديث الموصوع في قصبة سورة لمائة وفيه أن لسي ﷺ قال لعبي ﷺ ما رجع من الحديثية «ب على أشعر أن أنه برلت على سورة المائدة، وهي بعنت المائدة» قال أما بما يقول سورة المائدة بعمت المائدة فلا يؤثره على أحد ولكنه كلام حسن»<sup>٣</sup>

### منهج النقد التاريخي

نظراً لنشأته منهج نقد عبد المزرحين والمحدثين<sup>١</sup> تأتت أن نعرض لمنهج المؤرخين في نقد ومقدرته مع منهج أهل الحديث فقد عرف علماء لتاريخ بوعس من النقد للوثائق التاريخية، أي إلهم بقومون بحظونين عندما يتعدون لوثبته

<sup>١</sup> ابن عربي الفصوحات المكية في لاسم ر المالكية والمكبة، ح ١، ص ١٥٠

<sup>٢</sup> المصدر السابق، ص ٢٨٠ ٣ ابن العربي، أحكام الفروع، ح ٢، ص ٣

## ١) النقد الظاهري (نقد التحصيل)

وهي عمليات يقوم بها المؤرخ للوصول بالنص كما هو دون بصرفه أو بفصل فهو وسنة للقيام بالخطوة الأخرى من النقد، وينقسم هذا النقد إلى قسمين

## أ) النقد الظاهري السلبي

ويتركز على إثبات صحة أصل الوثيقة، وسلامتها في حاشتها الأصلية ومطابقة الوثيقة لزمان التدوين، والكشف عما إذا كانت الوثيقة في أصلها متحفة أو مشوهة ولوثيقة المكتوبة والحاشية من النقط والمسبوبة إلى القرن الرابع الهجري أو ما بعد ذلك فمن الأرحح أنها مزيفة، ويمكن أن يحمل الأمور السلسلة التي تطرأ على الوثيقة التزجية إحداث لوثيقة وتروبرها

تشويه الوثيقة تتحه تنف بعض الأوراق تقدمها أو نتيجة لمخطأ والتصحيح والحشو من قبل بعض نسخيين فإن كثيراً من الوثائق عثرنا بإضافات من المهم تمييزها من النص الأصلي والإضافات على نوعين لحشو والإكمال والحشو إدخال كلمات أو حشو لم تكن فيه من قبل ولكن قد يحدث أحياناً أن يكون الحشو متعمداً فيصاف أو يستند عبارات من عند الناسخ فقصه الإكمال، وعند الانتهاء من الخطوة الأولى تبدأ الخطوة الثانية وهي

## ب) النقد الظاهري الإيجابي

فيطر في لغة الوثيقة ومصادقتها لمعة العصر واستعمالاتها والصنع لمعتادة فيه، كما يطر إلى شكل الخط وما في ذلك، وعند ذلك تنتهي من هذه الخطوة تبدأ الخطوة الأخرى من النقد

## ٢) النقد الباطني

وينقسم بدوره إلى قسمين

### أ) النقد الباطني الإيجابي

وهو قراءة النص واثباته للوقوف على معناه ومعرفته قصد وعرض صاحب الوثيقة، وهي تتطلب من المؤرخ معرفة لغة النص، ولابد أن يأخذ بظن الاعتقاد عدة أمور في تفسيره لأصل

أولاً تتغير لغة من عصر إلى عصر، ولذا يجب الوقوف ومعرفة الاصطلاحات والكلمات المستخدمة في عصر النص

ثانياً اختلاف معاني الكلمات من مكان إلى آخر

ثالثاً أسلوب الكاتب يختلف من كاتب لآخر، ولذلك يجب معرفة لغة الكاتب وأسلوبه

رابعاً يجب تفسير الكلمة في السياق العام للنص التاريخي

### ب) النقد الباطني السلبي

وعنى بها بعد دقة الكاتب وبراهمه، ولمقصود من أدقّه هي الأخطاء التي تقع فيها كتب الوثيقة بدون قصد وإسرافة هي النقل غير الأمين نتيجة مصالحي معصية، ومن خلال هذه الخطوات سهي من لنقد كلاً قسميه، والآن يأتي لقرار بين منهج لمحدثين و لمؤرخين<sup>١</sup>

### مقدرة المنهجين

أما بالنسبة إلى الخطوة الأولى وهي التأكد من صحة لأصل، فقد قام بها المحدثون سواء كنت الوثيقة حديثاً أو كتاباً منسوبة إلى صاحب الأصل، وذلك من خلال إبعاد

١ أنظر د حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ص ١١٩ د محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين ص ٩٤ د عبد العزيز عبد العلي إبراهيم، التاريخ، تاريخه وتفسيره وكتائته، ص ٢٩٨ . ٣٠٤

كل حديث في سنده أحد الكاذبين، أو متهم بالكذب، أو عن طريق أعمال بعض لمسي وانمايير في عهد المتن، أما إذا كانت الوثيقة كذباً، أو أصلاً حديثاً فقد افش بعض النقاد في صحة بعضها نتيجة بعض لقراءات موجودة في الكتاب، فقد افش ابن العسائري في صحة كتاب شيم بن قيس لأشمار كتاب عني أمور لا يمكن التصديق بها،<sup>١</sup> وشكك بن لعصائري وللمحقق لدماد والسيد لحويني في صحة انتساب التفسير لمسيوب للإمام العسكري عليه السلام، وقد ذكرنا من يرجع إلى تفسير يرى أنه لا يصدر عن عالم فضلاً عن الإمام عليه السلام<sup>٢</sup> قال بعض المحدثين «تفق محدثو الشيعة والسنة على حوار نقل الأحاديث والكتب التي ثبت نسبها إلى المؤلفين يقسماً وإلا فلا بد من ذكر وحدث ولا يقول حديثي»<sup>٣</sup>

وهنا يعقّب لمسيح المحدثي على منهج المؤرخين بسبب وجود مؤلفات كثيرة في تاريخ الرواة وفي الجرح والتعديل وتوثيق وتحريج رواة الحديث مع فقدان المؤرخين لمثل هذه المصرة.

أما بالنسبة إلى لخطوه الثانية من لنقد، لظاهري وهو اشمال لوثيقة لأخطاء نتيجة لتصحيح والخطأ والوهم من قبل مسيح وغيرهم، فقد بحث لمحدثون ذلك في كتاب الحديث لمصنّف والمدرج والمصنّف وغيره.

وقد بحث لمحدثون لنقد لطبي الإيجابي في غربت الحديث لمعرفة الفاطه ومعرفة سبب ورودها، ولابد من الإشارة إلى أن المحدثين لم يعطوا هذه نقطة الأهمية التي تستحقها وقد أشار بعض العلماء المعاصرين إلى هذا البحث فقال «أنه من المهم جداً لهم السنة التأكد من مدلولات الألفاظ التي جاءت بها السنة، فإن الألفاظ تعبير وتتطور من زمن إلى آخر، وصرح مثلاً بكلمة التصوير التي وردت الأحاديث في حرمها فهي لا تعني لتصوير، (لغيره في) المتعارف عندنا لأن هذا اللون من

١ مسند بن موري، أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق، ص ٢٧٨، ٢٨٣.

٢ المصدر السابق ٣ علم الحديث ودراسة الحديث، ص ١٣٨، ١٣٩.

لهم لم يعرف في عصر التشريع<sup>١</sup>

أما بالنسبة إلى ليقدا اساطيبي السبي امتعارف عند المؤرخين فقد بحثه علماء الفرح وسعدين بعوان شروط لراوي من لعدلة و لصسط كما مرت الإشارة إلى ذلك

### أسباب النقد

يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى مجموعتين أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة، والمقصود من الأسباب غير المباشرة هي لعوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى الاشتباه والخطأ في نقل الحديث<sup>٢</sup> أو تشجع على اوضع خلاف لمجموعة ثانية من الأسباب التي تستوجب نقد لحدث بصورة مباشرة فكل من يندفع في المجموعتين يجد هناك فرقاً أساسياً بين اوضع وتصحيح وسرقة الأخبار التي تشكل عاملاً من شأنه أن يستوجب الأخطاء والاشتباهات في الأخبار ويمكن تقسيم لعوامل غير مباشرة لتي يستوجب نقد الحديث إلى ثلاثة أنواع

#### ١. ظنيه أخبار الآحاد

يعتبر خبر الآحاد هو المجال الرئيسي من مجالات نقد لحدث وقد احتج علماء الحديث والأصوليين في فادته ليعلم إلى ثلاثة طوائف

١ خبر لو حد نقدا لعدم مطلقاً

٢ خبر لو حد لا نقدا لعدم مصداقاً

٣ نقدا لعدم إذا احتج بالقرون

والمذهب الأول هو مذهب جمهور لمحدثين ونسب إلى عامة السلف وأهل لصاهر فارس حرم لكن عند روى خبراً أن رسول الله ﷺ في لذين أو فعله عنه السلام، فذلك لروى معصوم من تعمد الكذب ومن حوار ابوهم<sup>٣</sup>

١ يوسف الفرساوى، كيف سغان مع السنة النبوية، ص ١٧٩، ١٨٠

٢ أبو محمد عبيد بن محمد بن حرم، الإحكام في أصول الأحكام، ج ١، ص ١٢٦

أما الرأي الثاني فهو مذهب بعض لمتكلمين ولأصوليين كالحويبي والغزالي والباقلاني.<sup>١</sup>

أما الرأي الثالث فهو مذهب جمهور المحققين ولأصوليين فار الشيع المقيّد «إنه لا يجب لعلم ولا لعمل بشيء من أحوار لأحد، ولا يحوز لأحد أن يقطع بحبر الواحد في الدين إلا أن يفتر به ما يدس على صدق رويه على ليد، وهذا مذهب جمهور الشيعة وكثير من المعتزلة والمحكمّة وطائفة من المرحنة وهو خلاف ما عليه متفقهم لعامة وصحاب الرأي»<sup>٢</sup> ولما لها بصدد لترجيح بين لأراء ومناقشها، ولكن لقول شحبر لو حد يعدل عن مثله تكبد لعلم لقطعني محاليف لاسديت والضرورة، وكف يقد البقطع والراوي معروض للاشتباه والوهم نعم، غاية ما يندل خبر لعدل أنه لا يعتمد نكدت في احدثت ب صفة أحوار لأحد وعدم اقطع باصدور واحتمل معروض لروى لوهم ولاشئته ونحط هي من الأسس لموجة لطهور النقد ول السند المرصى «إن الحديث المرروي في كتب الشيعة وكتب جميع محامليها تصمم صرور لخصء وصوف لخاص من محاب لا يحوز ولا يتصور، ومن باطل قد دل اندليل على بطلانه وفساده ولهد، وح قد الحديث»<sup>٣</sup>

## ٢. تأخر التدوين

مهما تكن أسباب مع لئده من واتحدثت، وحوار، أو معة فإن تأخره إلى فترة طويته كان له أثر سببيه على يحدث فمهما نولع في قوة ائداكرة في ذلك الوقت فإن النقل الشفوي له أثر سببيه في التدين واتحريف مرور الزمن مما سب صباع كثير من لأحدثت «كد لقر لأول يتتهي، ونم يصدر أحد من لخصء مرة إلى لعلماء

١ عثمان بن عني حسن متهج الاسدلال على مسائر لاعتماد عبد أهل السنة والجماعة، ح ١، ص ١٢١، ١٢٢

٢ محمد بن محمد بن لعثمان العكري، بسلسلة مويّد الشيع المقيّد، ح ٤، ص ١٢٢

٣ أبو تقاسم عني بن الحسب، رسائل السند المرصى، ح ١، ص ٤٠٩، ٤١٠.

تجمع الحديث، ثم تركوه موكولاً إلى حفظهم، ومرور هذا الزمن الطويل كصبي بأن يذهب كثير من حملة الحديث من الصحابة والتابعين<sup>١</sup> ثم بعدم التدوين لفترة متأخرة جعل لبعض الأشخاص والمندسين مفعلاً يقدون له في وضع الأحاديث والكذب على رسول الله ﷺ قال الشيخ أنور رية «كان من آثار تأخير تدوين الحديث، و ربط ألفاظه بالكذب، إلى ما بعد المائة الأولى من الهجرة، وصدر كثير من المائة الثانية إلى سبعت أبواب الرواية، وقاصت النهار لو وضع بغير ما صبط ولا قيده»<sup>٢</sup>

### ٣. أحاديث من يلع والوضع في الحديث

هناك رأي مشهور من الفريقين وهو انتشار في أحاديث السفس، أي أن رواتب لتهريب ولزعم والفضائل وثواب الأعمال لا تشدد في أسانيدها، واستخرج فقهاء الشيعة قاعدة معروفة هي قاعدة التسامح في أدلة السفس، على ضوء بعض الروايات الموحدة في بعض مجاميع الفقهاء منها

عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال «من سمع شيئاً من الثواب على شيء صعب كان له وإن لم يكن على ما بعده»<sup>٣</sup> وقد يكون هذه الأحاديث عاملاً مساعداً في انتشار ظاهرة الوضع من خلال عدم تشدد أعداء في مثل هذا النوع من الأحاديث

فقد روى عن أحمد بن حنبل أنه قال «إذا روي في الحلال والحرام والسفس والأحكام شديداً وإداروا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يصح حكماً ولا يرفعه تساهلاً في الأسانيد»<sup>٤</sup>

والحدير بالذكر أن عدم التشدد والتسامح في أدلة السفس جاء نتيجة لهذه الأحاديث عند الشيعة، ومن المعحدثين من لم يقبل هذه القاعدة، إما لعدم صحته هذه

محمد بن زهر هو الحديث والمحدثون ص ١٢٧

٢ أصول أبي السنة المحمدية، ص ٨٨

٣ الكبير، الكافي، ج ٢، ص ١٧١ باب من يلع ثواب من أنه على عمل

٤ محصب سعد دي الكيفية في علم الرواية، ص ١٣٤

الأحاديث عنده واعتبارها من صبح العصاصين « فقد وضع انقصصه صور أحاديث  
لتدعيم مروياتهم وأساطيرهم وورعوا بها لأسيد التي تربطها بالسي والأئمة بأسوب  
يوحى بصحتها فرووا لهم أن الإمام عليه السلام قال من بعه ثوب عني عمل فعمه راء  
ذلك ثواب أعطيه وإن لم يكن رسول الله فله <sup>١</sup> »

ومعصم اعصرها من صبح العلاء والربدفة « ولما رأب العلاء والربادفة أن طلاب  
لعموم ورود الحديث بتحريج عن لأحد والسمع حتى عن صعب المنسايح  
المطعوبين ولم رأوا عدد الليل وأسهار قد رجعو إلى السنة لعادته ورفضو  
لعادات والأدعية لمحترة، رعمو لهم « أن من بعه ثواب من الله » فتم بهذه  
الأكادب لمحترة أكادبهم <sup>٢</sup> »

ويظهر من كلام صاحب المدارك أنه لا يقبل هذه القاعدة « وما يقال من أن أدلة  
لنسب ينسجح فيها ما لا يسجح في غيرها فمصور فيه؛ لأن لاسجحات حكم شرعي  
بتوقف على دليل شرعي <sup>٣</sup> »

وعلى كل حال فمن لنسب تصدق على أوثبت هذه القاعدة المشهورة عند الفقهاء  
ولمحدثين، بل ما أريد قوله من بعماء ولمحدثين قد وضعوا شروطاً لعمل بمنش  
هذه الأحاديث، ويسبب العصة عن هذه لشروط تنشرت لأحاديث المنكدونة  
والصعيفة، وإن كثير من لوصاعين ستعمو منش الأحاديث لكذب على لسال  
الرسول عليه السلام والأئمة عليهم السلام، فمن هذه لشروط التي وضعها المحدثون في قسور  
لأحاديث الصعيفة

١ أن لا يبلغ الصعيف حد الوضع، فال الشهيد الثاني « وحوال الأكثر العمل به -  
انحر الصعيف في نحو القصص وأمو عطف وقصائن لأعمال، لا في نحو صفت

١ الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ١٦٠

٢ محمد باقر انهبوري، صحيح الكافي ج ١، لمقدمة

٣ حسن انصهر، بهاية النبوة، ص ٢٨٥

لله المعتدل وأحكام لجلال وانحرى وهو حسن من حيث لا يسلع الضعيف حد  
ابوصع والاحلاق»<sup>١</sup> لأنه لا فرق في الكذب بين أن يكون في الحلال وانحرى، أو في  
فصائل الأعمال والمواضع، وأن الرسول بهي عن مطبق الكذب ولم يستثن الكذب  
في الفصائل وانحرى وانتهى به إلى البلوغ فيها ليس هو اسنوع و... بطريقه لا يصمان  
به، بل امراده للبلوغ العملائي لمعلمان به نحو لسوع في الإبراميات<sup>٢</sup>

٢ أن يكون مدرجاً تحت أصل عام، فيخرج ما يحرج بحيث لا يكون له أصل<sup>٣</sup>  
ولم أحد هذا لشرط فيما بحث فيه في مصادرنا، وهو حسن حيث يمكن أن تتعدى  
البدع والأصول ليجارحه عن الكتاب والنسبة بأحاديث وهية وضعفه

٣ ١ لا نعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقفه، وهو  
شرط لا يهي لأن الضعيف لا يمكن نسبه إلى النبي ﷺ وقد أصاب أحد المعاصرين  
شرطاً آخر وهو ألا يشتمل الحديث على مساعات وتهويلات يصحها العمل، أو  
الشرع أو لعة، لأن ذلك يؤدي إلى إحلال لسب التي وضعها الشرع لتكليف  
والأعمال، فيكل عمل ورن معين في نظر الشارع ولا يجوز لنا أن نتجاوز به حده  
امدى حده له الشارع<sup>٤</sup> وهذا ما سيبه فيما بعد

وهذا أحاديث أخرى ساهمت بإعطاء المرء تكديس ولعلاء بالكذب على  
لأنمة عمداً، أو جهلاً، منها عن أمير المؤمنين عليه السلام<sup>٥</sup> قال «إياكم وأنعلو فيقولوا إنا  
عبد مريون وقولوا في فصلنا ما شئتم»، وما جاء عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال «يا أي  
إسماعيل لا ترفع اليد فوق طاقته فيهدم، اجعلونا مخلوقين وقولوا فيما م شئتم ولن  
تبلغوا»<sup>٦</sup> أو الروايات التي شجع على الأحد بالروايات حتى وإن لم تكن صادرة

١ بن أبي عمير، الدرقة، ص ٢٩، جلال الدين عبد الرحمن بسوصي، تدریب الراوی شی

شرح تقریب البوسوی، ح ١، ص ١٦٢ ٢ عقبات الیهیة، ح ١ ص ١٩٦

٣ تدریب البروی، ح ١، ص ١٦٢ ٤ المصدر السابق

٥ كيف تتعامل مع السنة النبوية، ص ٧٨ ٦ بحار الأنوار، ح ٢٥، ص ٢٧٠

٧ المصدر السابق

عن رسول الله مثل ما روي عن رسول الله أنه قال: «إذا حدثتم عني بحدیث یوافق الحق فحدوا به حدثت به أو لم أحدث»<sup>١</sup> فمن المؤكد أن موضوعس و لعلاء محدود مثل هذه الأحادیث دریعه بتكذب عني لأئمة<sup>ع</sup> يظهر ذلك من لاحظ محاور انوضع وان 'حدثت انصائل وانعو فی صعب الأئمة أحدث حیر<sup>٢</sup> كبير' بالإضافة إلى ذلك فإن هناك أسباب مباشرة تسدعي نقلا لحدیث، هي

### ١ النقل بالمعنى

كان من أسباب تأخر لدوس من الحدیث بالمعنى وقد نقى<sup>٣</sup> كثير المحدثین عني حواره بشروط معينة، والعمدة عن هذه الشروخ قد يؤدي إلى تعبير معنى الحدیث بالريادة والنقص مما يؤدي إلى الاشياء فی فهمه مما يسو حبه بقده

### ٢ التقطيع

إن لدوس المصاميع احداثة عني شكل ثوب فقهيه سندا عني تقطيع الحدیث ونقل جزء منه في مقام لا احتیاج، أو تسهيل لرجوع، له وتعجب التكرار، وكثيراً ما يؤدي هذا العمل إلى سوء لفهم بضياع بعض انقراض لتعطيه ولسيولة مما له دخل فی فهم الحدیث

### ٣ إغفال سبب الحدیث وملايساته

إن كثيراً من لأحادیث لها أسباب وطروف خاصة اسدعت لمعصوم عني فور الحدیث<sup>٤</sup> وفعل شيء من الأشياء، تشبه أسباب لدوس فی القرآن، وأن هذه الأسباب لها دور رئيسی ومهم في فهم لحدیث فهماً صحيحاً وأن لعقنة عن نسب يؤدي إلى سوء فهم لحدیث

١ من الحوري، الموضوعات، ج ١، ص ٨٦

٢ محمد معارف، پژوهشی در تاریخ حدث شعبه، ص ٢٠٣؛ الموضوعات، في الآثار والأخبار، ص ٢٠٠ وما بعدها

## ٤. الوهم والتصحيح

كثيراً ما يشتبه لرواه في نقل الحديث بد حدثوا من مروياتهم، أو لعلط و لتصحيح بد نقو من لكتب ولذلك أعتبر المحدثون أن أفضل طريقة لحمل الحديث هو السماع من الشيخ، أو لقراءه عنه للأمن من هذه لاشتهات، و خصوصاً بد حدثنا سطر الاعتدال أن كثيراً من السُّنَّاح يجهلون نسب العربي فلا يفرق بين المعروف و لمصوب، ولا يعرف لبعه ومحاربتها، مما يسب انحطاً في نقل الحديث.

## ٥. الوضع

لحديث الموضوع في اصطلاح المحدثين هو ما نسب إلى المعصوم مما لم يقله أو يعنه، أو يُقره وهو من أهم أسباب انقذ وهناك أسباب كثيرة لموضع بمكر أن نحبها مما ينسب

## أ) العامل السياسي

والمقصود بذلك هو الاستعانة من حديث المعصوم ﷺ في تدعيم سلطة معينة أو نوع من التشريعية عنيها من خلال الاشادة بحكها، ومدح قادتها، وذلك أفوان بسبونها ورأ وهدناً إلى الرسول، الأكرم وقد استعاده، الأمويون وخصوصاً في زمن معاوية من هذه الوسيلة في سبيل توطيد سلطتهم وحكام سيطرتهم وإساع نوعاً من الشرع عنه على منكمهم الذي حصو عنه عن طريق المكيدة والجدع والتهديد، وقد كان معاوية بأمر الحاجة إلى هذا الأمر بسب ماضيه السي في محاربه لإسلام والمسلمين، ولم يكن صعباً عليه أن يجد بين المسلمين من يبيع دينه في سس وضع الأحاديث وفسها إلى لسي ﷺ فقد روى البعض عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يلين بعض مدثر الشام رجل عربي مبيع هو مني وأنا منه، فقال من هو يا رسول الله ﷺ؟ فقال رسول الله ﷺ بقصص كان في يده في قعا معاوية هو هذا»،<sup>١</sup> وقد

١ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، مبرر الاعتدال في نقد الرجال، ج ٢، ص ٢٤٣

اسحق بن راهويه لا يصح في قصص معدومة من أبي سميان عن النبي ﷺ شيء<sup>١</sup>  
ولم يقتصر هذا الأمر على بني أمية، بل استفاد النعسانيون من هذا السلاح في  
تدعيم ملكهم، فقد سئوا إلى رسول الله أنه قال اهبط عني حبريل ﷺ وعنده فناء  
أسود، وحملة سوداء، فقد ما هذه الصورة في سمراء هبطت عني فيها قط؟ في هذه صورة  
الملك مرية النعسان عميد، كتب وهم على يحيى؟ فإن حبريل نعم قال لبي ﷺ بهم  
عمر لنعسان وولده حيث كانوا وأين كانوا<sup>٢</sup> وعبرها من الأحاديث لمعدومة

### ب) العامل الدنيوي

وهو من العوامل المهمة في وضع الحديث، أي وضع الحديث بدافع اكتساب المادي  
أو لخصوم على مصححة شحصة، مثل أحاديث الهريسة تشد الطهر<sup>٣</sup> فإن واضعه  
محمد بن الحجاج السجعي، وكان يبيع الهريسة<sup>٤</sup> ومن ذلك ما وضعه عياض بن  
إبراهيم عندما دخل على أبيه النعسان لمهدي فوجده يبيع بالحمام فروى له لا  
سبق إلا في خف أو يصل أو حافر أو جناح<sup>٥</sup>

ومن هذه لطائفة «لقصاص» وهم طائفة من الناس عندهم التذكير ولو عطف بأي  
وسيلة كتب وهم طوائف متعددة «مهم وعاصد عيتهم التذكير، ومهم الذين يسعون  
لجمع المال عن طريق الحديث، وقد كانوا يعتمدون المسكير والأكاذيب ويستندون  
حيث أناس عن هذا الطريق، فقد روى في بعض المجموعات قصصاً حسن تعداد،  
فروى في تفسير قوله تعالى ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ نَفَسًا مَخْمُودًا﴾<sup>٦</sup> أنه يجلسه ومعه  
على عرشه، فبلغ ذلك الإمام محمد بن جرير الطبري فأحتد من ذلك، وبلغ في

١ محمد بن أبي بكر بن عري، بعد المفقول والمحك المميز من المردود

والمقبول، ص ١٠٦. ٢. الموضوعات، ح ١، ص ٣٤٢

٣ الفروحي، التلويح المصنوع، ح ١، ص ٦٧. ٤ المصدر السابق.

٥ بعد المفقول والمحك لمحمد بن المردود والمقبول، ح ١، ص ٩٥

٦ الإسراء، ٧٩

إنكاره، وكتب عبيد بن داره سخاها من ليس به أبس ولا له في عرشه حسس  
فثارت عليه عوام بعدد ورحموا بيته بالحجارة حتى يستألفه به بالحجارة  
وعب عليه<sup>٢</sup>

### ج) العمل الديني

والمقصود هو وضع الأحاديث بدافع ديني، أي في سبيل الرعيب والترهب وحث  
لناس على فعل الخير كأن الذين افصح وهم يريدون أن تتمموا قصه بمثل هذا  
لكذب ويعب عبي هؤلاء لرهف، فعن عن يحيى بن سعيد لفظان أنه كان يقول (ما  
رأيت الكذب في أحد أكثر منه ممن يسب إلى التحير والرهف)<sup>٣</sup> وكان هدفهم كما  
فما هو شرعيب، كما نقل عن بعض لمحدثين أنه سمع من لمهدي يقول بمسرة من  
عبد ربه من أين حث بهذه لأحد حديث، من قرأ كذا فله كذا<sup>٤</sup> فإن وصفتها  
رعب الناس فيها<sup>٥</sup>

وكذلك قيل لأنى عصمة نوح بن أبي مريم من أن يك عن عكرمة عن ابن عباس  
في فضائل العرب سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال يسي رأيت  
باسس أعرضوه عن القرآن وأشتعلوا بعه أبي حبيقة ومعاري ابن سخاها فوضعت  
هذا الحديث حسنة<sup>٥</sup>

### د) الرديفة

والمقصود بهذا لعامل هو وضع الأحاديث من أجل فساد لشرعه وشوئها في  
أعين الناس لإبعادهم عنها، ولهذا فقد وضعوا الأحاديث في تحريم الحلال وتحسين  
لحرام، كما نقل عن ابن أبي العوحاء أنه عندما أمر بصرب عنقه قال (والله لقد

اسم واسم نفس المعنى ٢ على القاري، الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٨٩

٣ الموضوعة، ج ١، مقدمة المؤلف

٤ المصدر السابق ج ١ مقدمة المؤلف

٥ المصدر السابق

وصعب فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها لحلال وأحل فيها لحلال، لقد فطركم  
يوم صومكم، وصومتكم أيام فطرکم<sup>١</sup>

ومن أمثلة ما وضعوه (رأيت ربي يمشي يوم النحر على حمل أوراق عذبة حبة  
صوف أمام لباسي)<sup>٢</sup>، وسبوا إلى رسول الله ﷺ ناهية سألته مم ربنا؟ فقال «من ماء  
مرور لا من أرض ولا من سماء، خلق حياء فأحراه فعرقت فخلق نفسه من  
دلت العرق»<sup>٣</sup>

وقال بعض المحدثين في الأحاديث المسبوبة إنني رسول الله في فصل لعن  
والفلاء والنحس والحدود والذبح والرمز والرب أنه لم يصح منها شيء ونها  
وصع البرادة شيئاً للإسلام<sup>٤</sup>

### هـ) التعصب

وهو من أنواع من المهمة في وضع الحديث وله مصديق معدده فقد يكون التعصب  
لما ذهب الكلامه والمفهمة التي نشأت في لقرن الثاني من الهجرة والتي شملت كثيراً  
من مسائل الفروع والأصول، وقد صور من فتية هذا الوضع فقال (ولو كان اختلافهم  
في الفروع والنسب لا يسع لهم العذر... ولكن اختلافهم في التوحيد وفي صعب الله  
تعالى وفي قدرته وفي أهل الجنة، وعدب النار، وعدب البرج، وفي لنوح  
وفي غير ذلك من الأمور التي لا يعنها سوى إلا بوحي من الله تعالى)<sup>٥</sup> هذا لاختلاف  
أدى بعض أتباع هذه المذهب لتأييد ما يعتقدون بالأحاديث لمروره لمسبوبة إلى  
الشي، نقل ابن الجوزي بإسناد عن من لهجة قال (سمعت شيخاً من الحو رح، وهو

١ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج ٢، ص ٦٤٤، برحمه عبد الكريم بن أبي نوحه

٢ ابن عراق، نزهة الشرعة المرفوعة، ج ١ ص ١٤٦ ٣ المصدر السابق ص ١٣٤

٤ إسماعيل بن العجلوني، كشف الحفاء ومرتب للإلباس عن ما يشتهر من الأحاديث عن ألسنة

الناس، ج ٢، ص ٤٢١

٥ أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص ٢١

يقول إن هذه الأحاديث دس فأطروا عمن تأخذون دينكم، فإننا كما د هويته مُرَّ صيرناه حديثاً<sup>١</sup> ومن أمثله هذه الأحاديث قولهم (من رعم أن لا يمد يده ويقتص ويريد بهاق ويقتصه كفر، فإن تابوا وإلا فأصروا عاهم بالسيف)<sup>٢</sup>، وطهرت لأحدث المناقصة في فضائل ومثالب رؤساء المذاهب الفقهية الكلامية، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل شمل التعصب لعجس كالأحاديث الواردة في انتراء والسودان<sup>٣</sup> والعصب للعه<sup>٤</sup> وتفصيل بعض البلدان، فقد وضع «أبو عصمه» حديثاً طويلاً في فضائل مدن خراسان واحدة واحدة<sup>٥</sup>.

هذه هي أهم لأسباب الموحه لنقد لحديث وفيها يحتتم هذا لفصل الأول.

١ الموضوعات، ج ١، ص ١٦ ٢ بن عرق، تزيه اشريعة المرفوعة، ج ١، ص ٥٠

٣ نظر المصدر السابق ج ٢، ص ٣١ ٣٣

٤ المصدر السابق، ج ١، ص ١٣٦

٥ المصدر السابق، ص ٣٤٨ ج ٢، ص ٤٧

## تاريخ نقد المتن عن الصحابة وأهل البيت

### نقد المتن عند الصحابة

ستخدم الصحابة مبهم نقد المتن للحديث لسوى، فكانوا ينتقدون بعضهم بعضاً، وذلك معرض مروياتهم على انقراض السنة وبعض، وذلك نتيجة لخطأ في نقل الحديث، أو الاشتباه، أو العفة عن ملاحظة سب ورود الحديث، مما يسبب تعارض الحديث مع المسمى المذكورة ويعتبر هذا المصالح هو اسناد سنهم، لأن نقد لسند بمعناه الاصطلاحي لم يُعرف في هذه الفترة، وذلك لعدم وجود لواسطة بين لصحابة ورسول ﷺ، ولقرب العهد به بالسنة لمن حدثوا بعد موته، وإن كان هناك إشارات ودلائل تدل على أنهم كانوا يدققون فيما يروون عنه، فقد نقل ابن قُتَيْبَة عن القطام أنه قال: إن لصحابة كانوا يكذبون أبا هريرة منهم عمر وعثمان وعلي بن أبي طالب ما أكثر من الرواية وأتى ما لم يأب بمثله من خبة أصحابه واسمعيين لأولئك إليه، اسهموه، وأنكروا عليه، وقالوا كيف سمع هذا وحده؟ ومن سمعه معك؟<sup>١</sup>

وقد جمع الرزكى جميع هذه الاسناد كانت في كتابه (الإجابة لايراد ما استبركته عائشه على الصحابة) وسوف نورد نماذج من هذه الاستدادات مؤرخه حسب أسماء

الصحة وسوف يحقق بها الاستدراكات على بعض الفتاوي الصادرة من لصحابة، لأنها عاباً ما يكون مُستسقة من أقوال الرسول ﷺ، ولأن الهدف هو تبين المصحح النقي لمتن عبد لصحابة

## ١ نقد المحتوى عند عائشة

### أ) الحديث المتضمن رؤية النبي ﷺ لله تعالى

روى البخاري بسنده إلى عائشة أنها قالت «من رآه أو محمداً رأى ربه فقد أعظم الغربة، ولكن قد رأى حزين في صورته وحقيقه ساداً ما بين الأفق»<sup>١</sup> وفي رواية أخرى عن مسروق قال قلت لعائشة «أما ما هو رأى محمد ربه؟» فقالت «قد فُفَّ<sup>٢</sup> شعري مما قلت نسأت من ثلاث من حديثكهن فقد كذب، من حدثك أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد كذب ثم فُفَّت لانه ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾<sup>٣</sup> ولكن رأى حزين في صورته مرتس»<sup>٤</sup> وهذا الحديث رواه مسلم وائرمدي عن ابن عباس باختلاف يسير ويظهر أن المراد بالرؤية في هذه الأحاديث هي الرؤية البصرية، وبذلك فقد دُهِشَت عائشة من هذا الرأي واستعدته وعرضته على لعرا.

### ب) الميب يعذب ببكاء أهله عليه

روى البخاري عن عبد لله بن عمر أنه قال لما أصيب عمر جعل صهيب يقول: «أحاه، فقد عمر» ما علمت أن النبي ﷺ قال «إن الميت ليعذب ببكاء أهله»<sup>٥</sup>

١ البخاري، صحيح البخاري، كتاب بدء الحروب، به ذكر الملائكة، رقم الحديث ٣٢٣٤

٢ فُفَّ شعري قام من الفرج ٣ الانعام، ١٠٣

٤ صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، تفسير سورة النجم، الحديث رقم ٤٨٥٥

٥ المصدر السابق، كتاب الحائث، باب قول النبي ﷺ يعذب ميت بكاء أهله عنه

وقد انتقدت عائشة هذه الرواية بعرضها على لقرن مره وبصحيحها بذكر ملاسبات  
تحديث مرة أخرى، قال ابن عباس رضي الله عنه «فما مات عمر (رض) ذكرت ذلك لعائشة  
(رض) فقالت رحم له عمر، وله ما حدث رسول الله ﷺ أن الله ليعذب المؤمن  
سكاء أهله عليه، ولكن رسول الله ﷺ قال إن له ليريد الكافر عداءً بكاء أهله عليه،  
وقالت حسبكم القرآن (ولا تزروا زرة وزر أخرى)»<sup>١</sup>

وفي رواية أخرى عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها سمعت عائشة وذكر لها أن  
عبد الله بن عمر يقول: «إن لميت ليعذب سكاء الحي» فقالت عائشة: «إنما مر رسول  
الله ﷺ على يهودية يبكي عليها أهلها فقال بهم ليسكون عبيها، وبها لتعذب في  
غيرها»<sup>٢</sup> وقد نسبت عبد الله بن عمر إلى عدم الحفظ قال يعمر الله لأسى عبد  
الرحمن، أما أنه لم يكذب، وبعد أنسي أو حفظاً<sup>٣</sup> وذكرت انقصة

### ج) ائذم لولد الزنا والتنفير من عتقه

روى الحاكم عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ولد الرب شر الثلاثة»<sup>٤</sup> وقال:  
«لأن أفع يسوط في سبعين الله أحب إلي من أن أعق ولد الرب»<sup>٥</sup>

وقد انتقدت عائشة هاتين الروايتين وصوبتهما بذكر أسباب الورود فعالت: «رحم  
الله أبا هريرة أساء سمعاً فأتاه بصبيته» وذكرت ملاسبات لتحديث الأور فقالت: «فهم  
يكن الحديث على هذا، بما كان راجعاً عن لصافق رسول الله ﷺ فقال: من  
تعدى من فلا»<sup>٦</sup> فمن ياب رسول الله مع ما به ويدرب فقل رسول الله ﷺ «هو شر  
الثلاثة» وأنه عروجل يقول (ولا تروا زرة وزر أخرى)<sup>٧</sup>

١ المصدر السابق، الحديث ١٢٨٨

٢ المصدر السابق، رقم الحديث

٣ مسلم، الصحيح البخاري، كتاب الجنائز باب نميت يعذب بكاء أهله عليه، رقم الحديث ٢٧،

ج ٥، ص ٤٨٨

٤ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم البيهقي المستدرک على الصحيحين كتاب العقق،

ج ٢، ص ٥٨٣، باب ولد الزنا شر الثلاثة، رقم ٢٩١٨

٥ المصدر السابق

٦ المصدر السابق، رقم ٢٩١٠

أما بالنسبة إلى الحديث الثاني فقدت «أما قوله لأن أفع بسوط في سبيل الله أحب إلي من أن أعتق ولد الربا إنها لما برئت. (فلا أقبح لعبه وما أدراك ما لعبه) قس. يا رسول الله، ما عندما ما يعتق إلا أن أحدا له حارية سوداء تحلمه وتسعى عليه فلو أمرت هؤن فرس فجئت بالأولاد فأعتصمهم، فقال رسول الله ﷺ لأن أفع بسوط»<sup>١</sup>

وؤكد هذا ما سنا في مقدم إندت أو يعى الحديث وإنما المراد نيس لمنهج النقدي عند الصحابة.

### (د) حديث الشؤم في ثلاث

روى أحمد عن أبي حسان أن رجس من سى عامر دحلا على عائشة فأحراها أن أن هريه يحدث أو السى ﷺ قال الطيره من الدار والمره والفرس عصت قطارت شقة منها في السماء وشقة في الأرض، وقاله وادى نزل الفرق على محمد ما قاله رسول الله ﷺ قط، إنما قال. كب أهل الحاهله يقولون الصيرة في المره والداية والطير»<sup>٢</sup>

فانعمه عن أسباب الصدور وملابساه أدت إلى لخط في فهمه وبلغته من الحصوص إلى العموم مما سبب التعارض مع القرآن أو باقي المائتي لندية

### (هـ) حديث الماء من الماء

عن أبي سيمه بن عبد الرحمن، قال دحت على عائشة، فقلت يا أمه، بن حابر بن عبد الله يقول «أماء من الماء» فقلت «أخطأ، حابر أعسم من رسول الله ﷺ» يقول «إذا جاور الحتن فقد وجب الغسل» أيو حب ارحم ولا يو حب الغسل»<sup>٣</sup>

١ المسند إلى أبي الصحيح، كتاب العن، باب ولد الربا شر الثلاثة، رقم ٢٩١٠

٢ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، مسند أحمد بن حنبل، ج ٦، ص ٢٤٠

٣ التركشى، الإحاده لأبواب ما تسدركه عائشه على الصحابة، ص ١٤٥ منهج نقد المنس عند علماء الحديث النبوي، ص ١٢٨

## و) منع التطيب عند الاحرام

عن إبراهيم بن محمد عن أبيه قال «سألت عائشة فذكرت لها قوب بن عمر ما أحث أن أصبح محرماً أنصح طيباً» فقالت أن طيبك رسول الله ﷺ، ثم طاف في ثوبه، ثم أصبح محرماً<sup>١</sup>، وأسفل المواجهة من عائشة إني ابن عمر وإن كان نقداً نصوي ورس الحديث ولكن يمكن أن يدخن تحت هذا لئلا لمسنايته له في المعنى

## ز) المرأة والكلب والحمار تقطع الصلاة

روى مسلم عن أبي هريرة وأبي ذر أن امرأة والحمار والكلب تقطع الصلاة إذا لم يكن بيدي المصلي ستره قال

قال رسول الله ﷺ «يقطع لصلاة المرأة والحمار والكلب، ويسقى ذلك مثل مؤخره الرجل»<sup>٢</sup> وفي رواية بن داود «يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب»<sup>٣</sup> وقد استكرت عائشة هذا المعنى استكراً شديداً وأنه محال سبة رسول الله لعصية فقد ورد عن عائشة أنها قالت عندما سمعت هذا الحديث «يتسما عدلنونا بالكلب والحمار، لقد رأيت رسول الله ﷺ يصلي وأنا متعترضة بين يديه، فيأخذ أراد أن يسجد غمز رجلي فصممتها إلى ثم يسجد»<sup>٤</sup>

وفي رواية أخرى قلت «عدلنونا بالكلاب والحمار فقد رأيتني مصطجعة على السرير فيحيي رسول الله ﷺ فيوسط فيصلي فأكره أن أسأله فأنسل من رجلي السرير حتى أنسل من لحافي»<sup>٥</sup>

- ١ صحيح البخاري ج ١، ص ١٠٦ باب من تطيب ثم اغتسل، رقم الحديث ٢٧٠
- ٢ يحيى بن الووي الشافعي صحيح مسلم بشرح النووي، ج ٣، ص ٢٦٤، ٢٦٥، كتاب الصلاة، باب قدر ما ستر المصلي.
- ٣ أبو داود سليمان بن الأشعث نسجسي مس أبي داود ج ١، ص ٨٧، كتاب الصلاة، باب ما تقطع الصلاة، رقم ٧٠٣
- ٤ المصدر السابق، ج ١، ص ١٨٩، كتاب الصلاة، باب من ذاب المرأة لا تقطع الصلاة، رقم ٧١٢
- ٥ صحيح مسلم شرح النووي، ج ٩-١٠، ص ٤٧٦، كتاب الصلاة، باب الاعتصاف بين يدي المصلي

### ج) دخول امرأة في النار بسبب هرة

أخرج البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: دحيت امرأة الدار في هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض<sup>١</sup> وفي رواية مسم قال: «عذبت امرأة في هرة لم تطعمها ولم تسقها ولم تتركها تأكل من خشاش الأرض»<sup>٢</sup> وقد صححت عائشة هذه الرواية وذكرت سبب الورود وأسعدت دخول المؤمن لدار بسبب لهرة فقد أخرج أحمد في مسنده عن عقيقة قال: كنت عند عائشة فدخل أبو هريرة فعاب أبت الذي تحدث أن امرأة عذبت في هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تسقها؟ فقال: سمعته منه يعني النبي ﷺ فقال: هل تدري ما كانت المرأة؟ إن المرأة مع ما فعلت كانت كافرة، وإن المؤمن أكرم على الله عز وجل من أن يعدنه في هرة، فإذا حدثت عن رسول الله ﷺ فانظر كيف تحدث<sup>٣</sup>.

### ط) من حمل ميتاً فليتوضأ

عن أبي هريرة أنه قال: من غسل ميتاً فليتوضأ ومن خضمه فليتوضأ، فنع ذلك عائشة، فقال: «أو تجش مؤمن المسلمين؟ وما عني رجل لو حمل عوداً؟»<sup>٤</sup>

فعائشة سافش في الحديث وسعده بأنه كما أنه لا عصا فيه عني من حمل عوداً أو خشباً فكذلك لا شيء عنه إذا حمل جنازة أحد الموتى وكما فسار مرراً نحن هنا ليس في مقام النقد بقدر ما نريد عرض الروايات التي تدل على صحة انصحة في تقديم الحديث لسوي وتصحيحه، وقد لا حظاً أنهم يستعملون المقياس القرني ولله السوية بصورة واضحة، وأنهم قد يعرضون الحديث وبقوله عن أساس

١ صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق باب خمس من الفواضل يقتل في الحرم.

٢ المصدر السابق، ج ٧، ص ٤٤، كتاب من أحيات، باب حريم من الهرة.

٣ مسند أحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٥١٩.

٤ الإجابة لابن د ما استدر كته عائشة على الصحابة، ص ١٢١، ١٢٢، منهج نقد المس عند علماء

الحديث النبوي، ص ١١٦.

عقلى وليس بالضرورة أن يكون بعدهم هذا مصاً على تكذيب لروى فلموارص  
ولا فاب انبي نظراً على الحديث لبوي كثيرة كما قد من قبل كالحظ والاشياء وبعن  
الحديث دون ملابساته مما قد يؤدي إلى حدوث تعارض واحتلاف مع القرآن  
والعقل والسنة السوية.

## ٢. نقد المحتوى عند عمر

المطلقة المبتوتة لا بعة لها.

روى اشعبي في دحلت عني فاطمة بنت قيس فسألها عن قصة  
رسول الله ﷺ في السكبي ولقعة قالت فتم يحسن لي سكبي ولا بعة وأمرني أن  
أعتد في بيت أم مكتوم<sup>١</sup>

وقد أنكر عمر هذا الحديث ولم يأخذ به واعتز به مخالفاً للقرآن روى ابن داود عن  
أبي إسحاق، قال كتب في المسجد الجامع مع الأسود، فقال أنت فاطمة بنت قيس  
عمر بن الخطاب رضى الله عنه، فقال ما كنا لدع كتاب رب وسنة نبي ﷺ يقول  
امرأة لا تدرى أحفظت [ذلك] أم لا.<sup>٢</sup>

## ٣. نقد المتن عند ابن عباس

لوضوء مما مست النار

روى السائي عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «توضؤوا مما  
مست النار»<sup>٣</sup> وقد استبعد ابن عباس هذه لرويه وكان يعتقد أن وضوء الحلال  
لا ينقص الوضوء فكأن يقول «أوصأ من طعم أجده في كتاب الله حلالاً  
لأن النار مسته»<sup>٤</sup>

١ صحيح مسلم بشرح النووي، ج ٩-١٠، ص ٣٥٣، كتاب الطلاق، باب المصعة ثلاثاً لا بعة بها

٢ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٨٨، كتاب الطلاق، باب من تكر عني فاطمة

٣ سنن السائي، ج ١، ص ١٠٥، كتاب الطهر، باب الوضوء مما عبرت به

٤ المصدر السابق، ص ١٠٦

## تقد المتن عند أهل البيت

ابن أبي أئمة أهل البيت عليه السلام مجموعة من الكداسين وعلالة ندين كنوا، يصعور الأحاديث بوسائل كثيرة عن طريق الدس في كتب الأصحاب وخصوصاً في من الإمامين الباقر والصادق عليه السلام، فقد من الكشي بسده عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قد نأ أهل بيت صدقور لا نحو من كذاب يكذب عسا ويسقط صدق كديه علينا عند الناس.<sup>١</sup>

وقد وصف الإمام الصادق عليه السلام الغلاة فقال إن فيهم من يكذب حتى أن الشيطان ليحتج إني كذبه<sup>٢</sup> ولذلك كان أصحاب الأئمة عليهم السلام يتحذرون في نقل الأحاديث ويعرضونها على الأئمة عليهم السلام لصحيحها فيما إذ شكوا في وضعها أو في فهم دلالتها فإذ كانوا يعرضون عليهم أحاديث مرده لفهم معاني وخصوصاً عند لعرض بين الأحاديث وكان الأئمة عليهم السلام يعموهم الطريق لصحيح في نقد الحديث

روى المحسني بسده عن المشي أنه سأل لرصاصاً عليه السلام يوماً - وقد جمع عنده قوم من أصحابه وقد تارعوا في الحديث لمحتصين عن رسول الله صلى الله عليه وآله في شيء الواحد فقال عليه السلام إن الله عز وجل حرم حرماً، وحل حلالاً، وفرص فرئص، فما جاء في تحريم ما حرم له، أو تحريم ما أحل الله، أو دفع فريضة في كتاب الله رسمها بن قائم بلا ناسح مسح ذلك فحدث ما لا يسع لأحد به، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن ليحرم ما أحل له، ولا ليحل ما حرم الله عز وجل، ولا ليغير فرئص الله وأحكامه<sup>٣</sup> وعرفه المصحح لصحيح في الأحاديث ومرة أخرى كانوا يعرضون عليهم مجموعته من الأحاديث أو نسخة من الكذاب؛ لأن كثيراً من انسح والكتب اعترافا الشك بدس الأحاديث كما فعل المعبرة من سعيد فقد عررض

١ بحار الأنوار ج ٢٥، ص ٢٨٧، باب في العرف في النبي والأئمة، حديث ٤٢

٢ المصدر السابق، ص ٢٩٦، باب في العرف في النبي والأئمة عليهم السلام، ص ٥٦

٣ المصدر السابق ج ٢، ص ٢٣٣، كتاب لعنم، باب من أخلاق الأظهر، حديث ١٥



## ٢. نقد المحتوى عند الإمام الحسين (ع)

سئل لإمام الحسين (ع) عن قوم ناس في الأذان وأنه السب في شريعته كن في رؤيا رها عبد الله بن زيد فخبير بها النبي (ص)، فأمر بالأذن، فقال الحسين (ع): «الوحي ينزل على نبيكم، ويرعمون أنه أحد الأذن عن عبد الله بن زيد، والأذان وجه دينكم، وعصب (ع) وقال: بن سمع بن عبي بن نبي طلب (ع) يقول: أهبط الله عروحن منكاً حتى عرج برسول الله (ص) وساق حدث المعرج»<sup>١</sup>

## ٣. نقد المحتوى عند الإمام الباقر (ع)

عن عمرو بن نبي المقدام، عن أبيه، قال: سئلت أن جعفر (ع) من أي شيء خلق الله تعالى حواء؟ فقال: «أي شيء يقول هذا لحنو؟» قسب يقولون إن الله خلقها من صلح من أصلع دم<sup>٢</sup>، فقال: «كذبوا، كن لله يعجزه أن يحقها من غير صبعة»<sup>٣</sup>، فقلت: جعلت فداك - بن رسول الله - من أي شيء خلقها؟ فقال: «أحمرى أسي، عن أبيه، قال قال رسول الله (ص): إن الله تشارك وتعالى فنص قصة من طين وحفظه سمته - وكنتا يديه يمين - فخلق منها آدم، وفصلت قصة من لضير فخلق منها حواء»<sup>٤</sup>.

## ٤. نقد المحتوى عند الإمام الصادق (ع)

١ روى الكشي عن علي بن اعميرة قال: قلت لأبي عبد الله (ع) جعلت فداك الميتة يتبع نساء منها قال لا، قلت بلعد أن رسول الله (ص) مر بشاة ميتة، فقدر ما كان على أهل هذه الشاة فلم يتبعوا بحمها، أن يتبعوا بها قال: تلك شاة لسودة نسا رمعه

١ لوري مستدرک الوسائل ج ٤ ص ١٧، رقم ٤٠٦٣؛ أمالي الشيخ المفيد، ص ٣٤٠، حديث رقم ٦

٢ نظري، جامع النسا، ج ٤، ص ٢٢٤؛ هاشم البحراني، البرهان في تفسير القرآن، ج ٤، ص ١٥٤ ٣ بحر الأنوار، ج ١١، ص ١١٦، رقم الحديث ٤٦

روح النبي ﷺ وكتب شدة مهروله لا يُتَمَع بجمعهم فتركوها حتى ماتت فقال رسول الله ﷺ ما كان عليّ ههنا يد سم يتفعوا بجمعهم أن يتفعوا بأهليها أن يدكي<sup>١</sup>

٢ قال رحل لأبي عبد الله ﷺ حديث يروي أن رجلاً قال لأُمير المؤمنين ﷺ إني أُحِبُّك فقال له أَعَدُّ لِمَقَرِّ حَلِيبٍ، فقال سم هَكَد قال بما قال به أَعَدَدْتُ لِمَا قَتَلْتُ حَبِيباً يَعْصِي يَوْمَ الْقِيَمَةِ<sup>٢</sup>

٣ روى النكليس في سنده عن أبي عبد الأعلى مولى آل سم قال قَتَلَ لأبي عبد الله ﷺ ١١ رَوِي عَنِ عِدَدٍ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَعْصِي بَيْتَ الْحَمِّ<sup>٣</sup> فَقُلْ كَذَبُوا بِمَا قَالِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسَيْتَ لَدِي يَعْتَبِدُونَ فِيهِ أَنْسَاسَ وَيَأْكُلُونَ لِحُومَهُمْ وَفَدَّ كَانَ نَبِيٌّ حَمًّا وَلَقَدْ مَاتَ يَوْمَ مَاتَ وَفِي كَمِّ مٌ وَنَدَّ ثَلَاثُونَ دَرَهْمًا لِلْحَمِّ<sup>٤</sup>

##### ٥ نقد المحنوي عند الإمام موسى بن جعفر

روى الصدوق عن الإمام أبي الحسن ﷺ قال ذُكِرَ عِنْدَهُ يَوْمٌ يَرْعَمُونَ أَنَّ لَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَرْبِ إِلَى السَّمَاءِ لَدَبٌ، فَقَالَ إِنَّ لَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يَرْبُ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَرْبُ بِمَا مَظَرُهُ فِي الْقُرْبِ وَلَتَعْدُ سَوْءٌ - سَمِيعًا مَهْ قَرِيبٌ، وَلَمْ يَقْرَبْ مَهْ بَعِيدٌ أَمَا قَوْلُ الْوَاضِعِينَ بِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَرْبُ فَبِمَا يَقُولُ ذَلِكَ مِنْ نَسْبِهِ إِلَى الْفَصْلِ أَوْ رِيَاذِهِ<sup>٥</sup> وَعَيْنُ هَذَا لِلْحَدِيثِ قَدْ عُرِضَ عَنِ الْإِمَامِ الْرِصَالِيِّ كَمَا فِي الْقِسْمِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ قَتَلَ لِلرِّصَالِيِّ نَاسَ رَسُولِ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي يَرْوَاهُ النَّاسُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ، أَنَّهُ قَالَ إِنَّ لَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَرْبُ كُلُّ لِبْنَةٍ حَمْعَةٍ إِلَى

١ الكافي، ج ٣، ص ٣٩٨، كتاب الصلاة، باب الناس الذي يكره الصلاة فيه وما لا يكره

٢ بخار لأشوار، ج ٧٢، ص ٥٠، كتاب الامان والكفر، رقم الحديث ٣٧

٣ الرحل الذي يحب بجمع، والنسب الذي يكثر فيه اللحم، فقاموس

٤ الكافي، ج ٦، ص ٣٠٨، كتاب لأطعمة، باب فصل اللحم، ج ٥

٥ الصدوق، التوحيد، ص ١٨٣، باب في الممكن والزماني وانحركة عن الله، رقم الحديث ١٨

لسماء الدنيا، فقال ﷺ لعن الله المحرمين منكم عن مواضعه، والله ما قال رسول الله ﷺ ذلك، إنما قال إن الله تبارك وتعالى يرسل منكاً إلى اسماء الديق كل ليلة في الثلث الأخير وليلة الجمعة في نور الليل فأمره فسادى هن من ساش فاعطيه؟ هل من تائب فأتوب عنه؟<sup>١</sup>

## ٦. نقد محتوى الحديث عن الإمام الرضا

١ روى الكشي في كتابه عن صفوان بن يحيى، قال سألتني أبو قره لمحدث أن أدخله إلى أبي الحسن الرضا ﷺ فسأدته في ذلك فأذن بي فدخل عليه، فسأته عن المحلال والمحرم والأحكام حتى بلغ سؤاله إلى التوحيد، فقال أبو قره يا رويت أن الله قسم الرؤية للكلام بين سبعين فقسم الكلام لموسى، ولمحمد الرؤية؟ فقال أبو الحسن ﷺ فمن المصنع عن له إلى اثنين من الحسن والإبراهيم **﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَنْصُرُ﴾** و **﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾**<sup>٢</sup> و **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾**<sup>٣</sup> ليس محمد؟ قال من، فإن كيف يحيى رجل إلى الحق حملاً فحترهم أنه جاء من عبد الله وأنه يدعوهم إلى الله بأمر له فيقول **﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَنْصُرُ﴾** و **﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾** و **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾** ثم يقول أنا ربته عسى وحطت به عماً وهو على صورة نشر أما تستحيون؟ ما قدرت لربادقة أن ترميه بهذا أن يكون يأتي من عبد الله بشيء، ثم يأتي بخلافه من وجه آخر؟ قال أبو قره، فيه يقول **﴿وَلَقَدْ رَأَوْهُ نَزَّةً حَرَّى﴾**<sup>٤</sup> فقد أبو الحسن ﷺ إن بعد هذه الآية ما يدل على ما رأى، حيث قال **﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾**<sup>٥</sup> يقول ما كذب فؤاد محمد ما رأت عيناه، ثم أخبر بما رأى فقال **﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾**<sup>٦</sup> آيات الله غير الله وقد قال له **﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾**

١ بمصدر السابق، ص ١٧٦، باب في المكان والرمز والحركة عنه، رقم ٧

٢ طه، ١١٠، ٣ الشورى، ١١، ٤ النجم، ١٣

٥ النجم، ١١، ٦ النجم، ١٨

فيذ ربه الأنصار وقد أحاطت به نعم ووقعت المعرفة، فقال: حفره فتكدت بالروايات؟ فقال أبو الحسن: إنا كانت الروايات محاضرة ليقرا كذبته. وما أجمع المسلمون عنه أنه لا يحاط به عدماً ولا يدركه الأنصار وليس كمثله شيء<sup>١</sup>

٢ وفي عيون الأخبار في باب مجلس لرصد عليه السلام عند حُجُوع مع أصحاب المجلس والمنعالات قال لرصد: لا بأس بهم وأما داود فما يقول من فيكم فيه؟ فقال علي بن محمد بن الحنبل: يقولون إن داوداً كان يصلي في محرابه، تصور به إنيس على صورته طير أحسن ما يكون من الطيور، فضع داود صلواته وقام بأحد لصير فخرج طير إلى امداد فخرج في أثره فصار طير إلى لسطح فصعد في ظله، فسقط الطير في دار أوريب بن حباب، فاطلع داود في أثر لصير فأدب امرأة أوريب تعس، فلم ينظر إليها، هوأها وكان قد أخرج أوريباً في بعض عرواته، فكتب إلى صاحبه أن قدم أوريب أمام ثابوت. فقدم فقبل أوريب رحمه الله وتروح داود امرأته<sup>٢</sup> قال فصربر لرصد: يده على حبه وقاد، إنا لله وإننا إليه راجعون، لقد سئمت سباً من أنبياء الله إلى التهاون بصلواته، حتى خرج في أثر الطير، ثم بانما حشة ثم بانقتل<sup>٣</sup> ثم من البحر الصحيح في القصة وزوج داوداً من زوجة أوريب<sup>٤</sup>

#### ٧ نقد المحتوى عند الإمام الهادي عليه السلام

في رسالته عليه السلام إلى أهل الأهواء - كرامته - صحيح في التعامل مع الأخبار فقد قال: «إذا وردت حقايق الأخبار وانتمست شوهد من التبرير فوحد لها موقفاً وعيها دليلاً كالأقتداء بها، فربما لا يتعد إلا أهل لعاد»<sup>٥</sup> ثم صحح انحرال ورد عن أبي

١. الكافي، ج ١، ص ٩٥، ٩٦، باب في إبطال الرواية، ح ٢

٢. جامع السنن، ج ١٢، ص ١٥٠ - ١٥٢، فقد روى مثل هذه الأخبار مرفوعة وبعضها مرفوعة إلى رسول الله ﷺ

٣. نور الثقلين، ج ٤، ص ٤٤٥، ٤٤٦

٤. العطار، دى، مسند الإمام الهادي، ص ٢٠٠

عبد الله ﷺ في إنكار الجبر والتعويض فقال: «ولما التمسنا تحقيق ما قاله الصادق ﷺ من المنزلة بين المرئيتين وإنكاره لجبر والتعويض وجدنا الكتاب قد شهد له وصديق مقالته في هذا»<sup>١</sup>

ثم ذكر الآيات القرآنية التي سطل الجبر والتعويض فقال: «فمن رعم أنه مجبر على المعاصي فقد أحال بدسه على الله وقد ظلمه في عقوبته، ومن ظلم الله فقد كذب كما»<sup>٢</sup>

## الباب الثاني

في نقد متن الحديث



## تمهيد

لم تكن أصول نقد المتن واضحة عند المتقدمين من نقاد الحديث فقد كانوا يعتمدون المتن من خلال نقلهم للسند وبالعكس كما ذكرنا سابقاً في الفصل الأول ولا يعني هذا فقدان المصحح النقدي عندهم فقد سئل عبد الرحمن بن المهدي كيف تعرف لكذاب؟ قال: كما يعرف الطبيب المعجون.<sup>١</sup>

وقد اُرتب من حديث حثيم إلى من الحديث حديثاً له صوء كصوء النهار، يعرفه به، ورد من الحديث حديثاً له ظممه كظمه الليل، يعرفه بها<sup>٢</sup> وبمرور الزمن تميزت هذه المناسبات والأصول حتى نبعت أوجها عند ابن القيم وسوف نتعرض إلى ذكر بعض المناسبات عند بعض العلماء ثم نحذر المناسبات ولأصول المستركة عند العريقين

## ١ أصول نقد الحديث عند الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)

وقد ذكر أصول النقد عند تعرضه لمبحث الواحد فقال:

«ولا يُقبل الخبر الواحد في مسافة لعن، وحكم القرآن ثابت ونسبة

١. أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل ص ٢٥٢

٢. مهجع عند المنس عند علماء الحديث السيوطي، ص ٢٣٥ عن معرفة علوم الحديث انحاكم

المعروفة والعرض الجاري محرى لسنة وكل دلس مقطوع<sup>١</sup> فتعميمه للدليل المعصوم يمكن أن يشمل كثيراً من الأصول والمبادئ كالتاريخ لصحيح النعصى ولعلم القطعى وما شابه ذلك مما لا يتطرق إليه الشك.

## ٢. أصول النقد عند الغزالي (ت ٥٠٥هـ)

قسم لغزالي الأخبار إلى ثلاثة أقسام ما يجب تصديقه، ما نعلم كذبه، ما لا نعلم صدقه ولا كذبه ثم ذكر الأصول التي يمكن بواسطتها معرفة الحديث المكذوب بقول (ما يعلم خلافه بصراحة لعرض، أو سطره، أو لحسن، أو امشاهدة، أو أخبار لتواتر

- (ب) ما تحالف النص المناطق من انكتاب والسنة لمتواترة، وجماع الأمة
- (ج) ما صرح بتكذيبه جمعٌ يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب
- (د) ما سكوت لجمع عن نقله والتحدث به، مع حريان الواقعة بمشهد منهم مع بحالة العادة السكون لتوفر الدواعي على نقله<sup>٢</sup>.

## ٣ أصول نقد المحتوى عند ابن الجوزي (٥١٠ - ٥٩٧هـ)

في دراسته لأحد الباحثين ستخرج المبادئ والأصول التي تعتمد عليها من الحورى في نقد محتوى الحديث فكانت كالتالى:

- (أ) العرض على السنة؛
- (ب) التاريخ؛
- (ج) مخالفة الإجماع؛
- (د) مخالفة العقل والأمر الممّحال؛
- (هـ) مخالفة الشريعة، الإسلام، أصول الدين، الصفات الإلهية؛
- (و) فساد المعنى، الركاكة، المخارقة؛

١- الكفاية في علم الدراية، ص ٤٣٣.

٢- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفى من علم لأصول، ج ١، ص ٣٦٧.

- (د) مخالفة أصول الاعتقادات،  
 (ح) العرص على عمل لصحية،  
 (ط) الاستعداد،  
 (ي) العرص على القرائ،  
 (ك) العرص على نظر لمتخصص،  
 (ل) عدم الاطمئنان لقسي إلى غيره من الأصول التي ذكرها هذا الباحث<sup>١</sup>

#### ٤ أصول نقد المحتوى عند ابن القيم (٦٩١ - ٧٥١)

يعتبر ابن القيم هو أول من تناول في هذا الموضوع بدراسة مستقلة وبيّن أصول نقد المحتوى مع ذكر مصدري لهذه الأصول في كتابه المنار المصف في الصحيح والضعيف فعدم مثل هل يمكن معرفته بحديث لموضوع بضابط من غير أن تُطرح في سنده؟ قال: «هذا سؤال عظيم انعد، وما يعجم ذلك من يصنع في معرفته لئس لصحيحة، وحيث لم يحمله ودمه، وصار له فيها ملثة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة لئس والآثار ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهداه فيما أمر به ونهى عنه»<sup>٢</sup> ثم ذكر هذه المناسبات وهي:

- (أ) ائتماله على المحارفات التي لا يقولها رسول الله ﷺ،  
 (ب) بكايه الحسن له،  
 (ج) سماحه للحديث وكونه مما يسخر منه،  
 (د) مُدْوَعة الحديث لما جاء به لسة بضريحة مافضة شفه،  
 (هـ) الادعاء بأن النبي ﷺ فعل مُرْطَهاً مُرْطَهاً من الضحاة كهم وأهم انفقوا على كتابته.

١ نقد وبررسي روشهي شحيح حد يث موضوع، رسالة دكتوراه، ص ٥٥

٢ ابن القيم لجورة، المنار المصف في الصحيح والضعيف، ص ٤٧

(و) أن يكون الحديث باطلاً في نفسه؛

(ز) أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء؛

(ح) أن يكون بوصف الأعداء أشبه؛

(ط) أن يكون في الحديث بريح كذا وكذا؛

(ي) مخالفة الحديث لصريح القرآن؛

(ك) ركازة اللفظ وسماحته بحيث يحجبها النسخ ويدفعها الصنع؛

(ل) أن يقتصر الحديث من القرائن التي يُعلم به أنه باطل<sup>١</sup> وغيرها من لصوبات انتهى يمكن من خلالها معرفة الحديث الموضوع من غير نظر في سنده والتجدير بالذكر أن بعض هذه الصواب لا يمكن عدّها من الأصول والمساكن في نقد الحديث دائماً

## ٥ أصول النقد عند ابن كثير (٧٧٤)

من أصول النقد عند ابن كثير هي

(أ) ركازة اللفظ،

(ب) فساد المعنى؛

(ج) المجازفة، المباحشة؛

(د) المخالفة لما ثبت في الكتاب والسنة الصحيحة<sup>٢</sup>

## ٦ أصول النقد عند الشيخ الطوسي (٤٧٠)

ذكر مجموعة من القرائن التي تدل على صحة أو ضعف الخبر ثم قال فمضى تحرد الخبر عن واحد من هذه القرائن فإن كان ما تضمنه هذا الخبر هناك ما يدل على خلافه من كتاب أو سنة أو إجماع وحب طراحه والعمل بما دلّ الدليل عليه<sup>٣</sup>

١ المصدر السابق، ص ٤٧ وما بعدها

٢ أحمد محمد شاكر، الباعث، الخثيث في شرح اختصار علوم الحديث، ص ٢٣٧

٣ العدة في الأصول، ج ١، ص ١٤٥

فأصول النقد عند الشيخ في هذا النص هي الكتاب وأدبته والإجماع ولتي يمكن رد الحديث فيما إذا كان محالاً لها.

٧ أصول النقد عند العلامة المامقاني (عبد الله المامقاني (ت ١٣٥٩ ق،  
ذكر العلامة لمامقاني عدة معايير لمعرفة الحديث الموضوع منها:  
(أ) الركاكة؛

(ب) فساد المعنى كما لو كذب الحس والوجدان؛

(ج) مخالفة الكتاب والسنة المتواترة؛

(د) مخالفة الحقائق التاريخية؛

(هـ) الإطراف في الثواب لعظم على لعمل لصغير وبالعكس؛

(و) لحبر عن أمر حسيم تتوافر أسباب نقله ولا ينقله إلا واحد

مجهول أو مجروح<sup>١</sup>

٨. أصول النقد عند العلامة التستري

من المعايير التي ذكرها العلامة في نقد الحديث هي

(أ) العرض على القرآن<sup>٢</sup>

(ب) عرض الحديث على السنة لقطعية أو مجموعة من الأحاديث<sup>٣</sup>

(ج) عرض الحديث على التاريخ<sup>٤</sup>

(د) عرض الحديث على العقل<sup>٥</sup>

(هـ) مخالفة الحديث للواقع<sup>٦</sup>

١. معيار الهداية، ج ٦، ص ٢٨، مستدرک رقم ١٤٥.

٢. العلامة التستري، الأحكام الخمسة، ج ٣، ص ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦ ح ١، ص ١١٠ ح ٢، ص ٢٥٠-٢٥٢ و... ٣. المصدر السابق، ج ١، ص ١١٦، ١٤٧، ١٤٨ و...

٤. المصدر السابق، ص ١٠١، ١٠٢، ٢٣٥.

٥. المصدر السابق، ص ٢٣٦، ٤٨، ١٢٨.

٦. المصدر السابق، ج ٤، ص ٣١٧ ح ١، ص ٢٥٠.

- (و) عدم مطابقة الحديث مع قوة الدعة<sup>١</sup>  
 (ر) عدم مطابقة الحديث مع شأن وأدب الأئمة<sup>٢</sup>  
 (ج) مخالفة الحديث مع فتوى المشهور<sup>٣</sup>  
 (ط) مخالفة الحديث مع صروريات المذهب<sup>٤</sup>

## ٩. أصول تعدد المحتوى عند العلامة الطباطبائي<sup>٥</sup>

استخدم العلامة الطباطبائي عدة معيار لنقد محتوى الحديث منها

- (أ) انعدام القطعي<sup>٦</sup>  
 (ب) لبرهان العقلي<sup>٧</sup>  
 (ج) القرآن<sup>٨</sup>  
 (د) السنة<sup>٩</sup>  
 (هـ) المساني والأصول المأخوذة من الكتاب والسنة<sup>١٠</sup>  
 (و) ضروره الدين<sup>١١</sup>  
 (ز) التاريخ<sup>١٢</sup>

- ١ المصدر السابق، ج ١، ص ١٠٠، ح ٣، ص ٣١٢  
 ٢ المصدر السابق، ج ١، ص ٩٩، ح ٢، ص ٣٠٥  
 ٣ المصدر السابق، ج ٤، ص ٣١٣، ٣١٤، ح ١، ص ٢٣٥، ٢٣٧، ٤ المصدر السابق، ج ١، ص ١٠٨  
 ٥ قام الدكتور علي نصيري باستخراج هذه الصور في مقال له بعنوان (معيير هي نقد محتوى حديث أو نظر علامه طباطبائي) انظر موزيان وحكي وخرده ص ٥٥٤  
 ٦ محمد حسين الصاغانى، الميزان، ج ١٧، ص ٣٧٢  
 ٧ المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٣٩، ح ٣، ص ١٨٥، ح ١٥، ص ٣٦٩ و..  
 ٨ المصدر السابق، ج ٩، ص ٣٦٦، ح ١١، ص ٤٢ و  
 ٩ المصدر السابق، ج ١١، ص ٣٨٠، ح ١٨، ص ٧١ و  
 ١٠ المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٦٠، ح ١٨، ص ١٥٨ و  
 ١١ المصدر السابق، ج ١، ص ٣٣١  
 ١٢ المصدر السابق، ج ١٤، ص ٣٧٩، ح ١٣، ص ٢٤، ح ٢٠، ص ٧٠

## ١٠. أصول النقد عند الشيخ السبحاني

ذكر الشيخ السبحاني عدة معايير لنقد المتن وهي:

(أ) لكتاب؛

(ب) السنة المتواترة أو المستتبعة؛

(ج) العقل الحصيف؛

(د) ما اتفق عليه المسلمون؛

(هـ) التاريخ لصحيح<sup>١</sup>

من خلال هذا العرض السريع يمكن الخروج بعدة مبادئ وأصول مشتركة اتفق

عليها<sup>٢</sup> أكثر العلماء بعد ادغام بعض لمبني لمثابه وهذه المبادئ هي

(أ) مخالفة الحديث لنقلان؛

(ب) السنة لقطعية؛

(ج) إجماع المسلمين؛

(د) العقل؛

(هـ) الحسن والمشاهدة أو المسلمات العلمية؛

(و) التاريخ؛

(ز) أن لا يشبه لحدث كلام الأسياء لركة في معناه أو تضمنه ببعض المحارفات

و ما شبه ذلك.<sup>٣</sup>

١ جعفر سبحاني، الحديث النبوي بين الرواية والبراهنة، ص ٦

٢ إن أكثر الصواب لشي ذكره العلماء يمكن رجاعها إلى هذه المعايير السبعة لأن بقية إمام تكون صياغة محتصة بأحد المداهب ولا يفتن عليها جميع العلماء، أو أنها ترجع إلى ما ذكره بطريقه من الطرق.

## عرض الحديث على القرآن

### أهمية القرآن

لم تكن هناك معمة أعظم من إبراز القرآن على هذه الأمة، بعد أن حُرِفَت الكتب السماوية، وقُست القلوب، وتبدل لشرع الإلهية حسب الأهواء ولمصالح، قال تعالى ممتناً على المسلمين: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾<sup>١</sup> فهو لكتاب الذي لا يأتيه لاطل من بين يديه ولا من خلفه فمن طلب الهداية في غيره ضلَّ كيف لا وقد تحلى له لحظه بالقرآن كما قال أمير المؤمنين عليه السلام: «فتجلى لهم سبحانه في كتابه من غير أن يكونوا رأوه بما أراه من قدرته»<sup>٢</sup>.

وروى لإمام الحسن عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله إن أمتك ستفتن، فقتل من المحرَّج من ذلك؟ فقال كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه اللطل من بين يديه ولا من خلفه تنزُّل عن حكيم حميد من تنعى أنعلم في غيره أصده الله<sup>٣</sup> وقد وصفه أمير المؤمنين عليه السلام قال «جعله الله رياءً لعطش العلماء، وريباً لقلوب الفقههاء»

ومحاج لطراق الصدق، ودواء ما بعده داء، ويورأ ليس معه ظمعه<sup>١</sup> إلى غير ذلك من الأقول التي لو استعرضها لظال ما المقام فهو لمصدر الأول لتشريع عدد جميع لمسلمين لا يختلف على ذلك أحد وهو المرجع عند الاختلاف قال تعالى ﴿فَحُكِّمَ الْحَيْبِيَّةِ يَتَعَوَّنَ وَمَنْ أَحْضَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا يَقُومَ يُوقِنُونَ﴾<sup>٢</sup>

### مرتبة السنة من القرآن

اتفق المسلمون على أن السنة هي المصدر لثاني لتشريع بعد لقراء التكرام وأن رتبته هي الأخر عن لقراء، وقد استدلل لثبتي على ذلك بعده أدلة.

١. أن الكتاب مقطوع به والسنة مضبوطة، وانقطع فيها إنما يصح في الجملة بخلاف القرآن فإنه مقطوع به في الجملة والتفصيل، ولمقصود به مقدم على المطبوع  
٢. أن السنة إما بيان للكتاب، أو زيادة على ذلك فإن كان بياناً فهو ثابت على المبيّن في الاعتناء، إذ يدرم من سقوط المبيّن سقوط البيان ولا يدرم من سقوط البيان سقوط المبيّن وما شأنه هذا فهو أولى في التقدم، وإن لم يكن بياناً فلا يعتبر إلا بعد أن لا يوجد في الكتاب وذلك تقديم على تقديم الكتاب.

٣. ما دلّ من الأخبار على تقدم الكتاب على السنة كحديث معاذ<sup>٣</sup>

وقال لبعض إن الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب وبها تفصي عليه<sup>٤</sup> وقد رد الشاذلي هذا القول بأن قضاء السنة ليس بمعنى تقديمها على القرآن، بل أن ذلك المعتبر عنه في السنة هو المراد في الكتاب، فكأن السنة بمنزلة لتفسير والشرح لمعاني القرآن بمعنى كونها قاصيه يعني أنها مبيّة له<sup>٥</sup> وهو الحق لأن السنة فرع القرآن وحيثها بابعه منه، وما كان هكذا فمنزلة لأخر فلا ريب

١. بهج البلاغة، رقم الخطبة ١٩٨.

٢. المائدة ٥٠

٣. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاذلي، الموافقات في أصول الشريعة، ج ٤، ص ٨

٤. الشوكاني، إرشاد الفحول، ص ١٠٢، ١٥١

٥. الموافقات في أصول الشريعة، ج ٤، ص ٨

## علاقة السنة بالكتاب

قلنا سابقاً إن رتبة السنة من القرآن تأتي بالدرجة الثانية بعده، وإن كانت حجة بنفسها، أما بالنسبة إلى علاقتها ومترتها بالنسبة إلى القرآن فقد قسمها لشافعي إلى ثلاثة أقسام أيها علماء المسلمين على اثنين وإن احسبوا في بعض التفاصيل - وحتنوا في القسم الثالث قال الإمام السنن رحمته الله من ثلاثة وجوه فجمعوا فيها على وجهين والوجهان مجتمعان ويتفرعان، أحدهما ما أورل به في بعض كتاب سنن رسول الله ﷺ مثل ما في بعض والآخر ما أورل الله به حمية كتاب فين عن الله معنى ما رد وهذا الوجهان اللذان لم يحنوا فيهما ووجه الثالث ما سن رسول الله ﷺ فيما سن فيه بعض كتاب فمهم جعل الله له بما فترص من طاعته وسوق في عباده من توفيقه برصاه أن بس فيما ليس به بعض كتاب ومهم من فترص لم يسر سة قط إلا ولها أصل في الكتاب كما كتب سنة لنبيين عدد لصلاة ١

واندى يظهر من كلام شافعي أنهم لم يحنوا في النوع لثالث، وإنما لاختلاف كان حول كيفية تشريع لحكم من قبل الرسول ﷺ هل أن كل ما سنه الرسول ﷺ له أصل في الكتاب أو لا؟ ولذلك يمكن تقسيم علاقة السنة مع الكتاب كالتالي

١ السنة التي تدعى لكتاب من جميع لوجوه فتكون من توراد لأدلة كما في قوله ﷺ لا يحل مال مريء منكم إلا بطيب من نفسه» فإنه يوافق قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ أو قول لرسول ﷺ «تعوا الله في النساء فبهن عوان عسكم» فإنه يوافق قول الله تعالى ﴿وَعَشِرُوهُنَّ بِالْمَقْرُوفِ﴾.

٢ السنة التي تبين لقران فتفصل محمله، أو توصح مشككه، أو تُفِيد مُطبقه، أو تحصر عامه، وذلك مثل السن التي تبين كيفية انصلاة والصوم ولحج، وحكم لحج وتفصيل الربا - لحج

٣ لسة الدائره عني حكم سكت عنه لقرون، لم ينص عليه الكتاب ولا عني مخالفته ودلت مثل لأحاديث التي دلت عني تحريم ما يحرم من اسب وسحرهم الجمع بين المرأة ومخالفتها<sup>١</sup>

وقد اختلف فقهاء المسلمين حول تخصيص عموم القرآن بحبر لواحده، وحكم لزيادة على القرآن والحديث ما ذكر أن اختلاف المسلمين سوف يؤثر على الحكم عني بعض لأحاديث بالتعارض أو عدم التعارض مع القرآن ولذلك سوف يكون اسحت هي لنفاذ السالية.

#### ١. هل أن خبر الواحد يخص عموم القرآن

صرح فقهاء لجمعية بأنهم لا يحبرون تخصيص عموم القرآن بحبر الاحاد، لأن عموم لقراء قصعي وحبر الواحد طعي، ولا يمكن تخصيص لقصعي لاطعي، ف لبحر لمواير فقد أجمع المسلمون عني حور، تخصيص الكتاب به قال أحد فقهاء لجمعية «العام من الكتاب ولسة المواير لا يحتسب لخصوص أي لا يحبر تخصيصه بحبر الواحد و عيس؛ لأنهما طيان فلا يحوز تخصيص لقصعي بهما»<sup>٢</sup> وقال انس حسي «ولأن لكتاب ميقن به وفي اتصال لبحر الواحد برسو الله ﷺ شبهة فعند تعدد الأحاد بهما لابد من أن يؤخذ بالمتيقن ويترك ما فيه شبهة، والعام والحاص في هذا سوء»<sup>٣</sup>.

وحالفهم الجمهور فقالوا بتخصيص عام الكتاب بحبر لو حد كما يخصه لبحر لمتونر «إن حبر ابو حد يخص عام لكتاب كما يخصه امتواتر»<sup>٤</sup>

١. وهبة الرحيني أصول الفقه الإسلامي، ج ١، ص ٤٦١؛ محمد تقى لحكم، الأصول العامة للفقه المقرون، ص ٢٣١ - ٢٣٣، عبد نعي عبد الحالى، حجيه السه، ص ٤٩٦

٢. علامه لدين البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٩٤

٣. أبو بكر بن أحمد البرحسي، أصول السرحسي، ج ١، ص ٣٦٥

٤. محمد الحصري، أصول الفقه، ص ١٨٧

أما عند الشيعة فقد دعى الشيخ الأنصاري لإجماع على تخصيص العام بحسب الواحد «قام لإجماع من لأصحاب على انعم بأخبار الأحاديث في حال لعام النكائي من ذلك مما قطع به في زمن صحابة والدعوى، وبهم كانوا ينسكبوا لأخبار في حال العموم»<sup>١</sup> «نكتسه، ولم ينكر ذلك عندهم، وهذه سيرة مستمرة في من لأنهم عليه»<sup>٢</sup>

واحد لإجماع الذي سبه لشيخ إلى الشيعة ثم ثبت فيها الشيخ المنعدي يكر أن يكون خبر الواحد محصياً للقرآن في «ولا يجوز تخصيص لعدم خبر لو حد» لأنه لا يوجب عمماً ولا عملاً<sup>٣</sup> وقال الشيخ الطوسي بعد أن يذهب الفقهاء في تخصيص عموم لكتاب باسم «ولدى ذهب إليه أنه لا يجوز تخصيص لعموم بها على كل حال سواء خص أو لم يخص، بسبب من خص، أو من خص، وكف كان، ولدي بدل على ذلك، أن عموم يقرن بوجوب نعم، وخبر لو حد يوجب النص، ولا يجوز أن يترك لعدم لنص على حال، فوجب لذلك أن لا يخص لعموم به»<sup>٤</sup>

ونج عن هذا الاختلاف في المبني قنور خص الأحاديث عند عمه لفقهاء باعتبارها نسب للقرآن في حين رفضها الفقهاء النحوية وغيرهم باعتبارها تعارض القرآن، ويمكن ذكر بعض الأمثلة منها:

(أ) يرى أهل الرأي أن المسمم إذا ترك لتسمية على الديبحة عمداً لا تحل للديبحة أحد بعموم قوله تعالى «وَلَا تَكُونُوا مِمَّنْ يَدْعُونَ لَكُمُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»<sup>٥</sup> ورفضوا الحديث الوارد عن رسول الله ﷺ «المسمم يدبح على اسم له سم أو لم يسم» باعتبارها مخالفاً لعموم القرآن وقوله الجمهور.<sup>٦</sup>

(ب) يرى أصحاب الرأي أن مباح اندم برودة أو سي، أو فصص، إذا نتج إلى لحرم

١ محمد جواد «مفتي»، علم أصول الفقه في ثوبه الجديد، ص ١٩٠.

٢ سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد، ج ٩، ص ٣٨.

٣ الطوسي، بعده في أصول الفقه، ج ١، ص ٣٤٤ ٤ لأندم، ١٢١

٥ حليته بانكر الحسن، الاجتهاد بالرأي في مدرسة الحصار، ص ٣١٠، ٣١١

يكون أمّا بمسكّ بقوله تعالى ﴿ وَمَنْ ذَخَرَ كَانًا عَاصِيًا ﴾<sup>١</sup> وعثروا لحديث  
المروى عن رسول الله ﷺ الذي يقول « محرم لا يُعِيد عَاصِيًا وَلَا مَارًا بَدَمًا » معارصاً  
لعموم الآية، لا محصصاً لها وقبّه الجمهور.<sup>٢</sup>

ح) ردّ أصحاب لرأي بحديث الوارد عن رسول الله ﷺ لذي يعزّم فيه نكح كس  
دي محب من الطير؛ لأنه يعارض الآية الكريمة ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا  
عَلَى طَعْمٍ يُطَعَّمُهُ، وَلَا أُنْ يَكُونُ مَيْتَةً أَوْ ذَمًّا مُشْفَوْحًا وَلَا لَحْمَ حَبِيرٍ ﴾<sup>٣</sup> ولابد من  
إشارة إلى أن مذهب مالك ردّ الحديث لذي يعارض عموم القرآن، لم يعصده  
شيء، خوفاً مشهور مذهبه بأخه نكح الطيور ولو كانت ذات محب.<sup>٤</sup>

والجدير بالذكر أن الذين يرفضون تخصيص عام الكتاب بحبر الواحد بشرطون  
أن لا يكون الحبر مشهوراً، ومجموعاً عليه، ولذلك فقد قسّموا كثير من الأحاديث مع  
مخالفيهم، فقد ردّ الشيخ لقوسى في حواشه على من قال إن نصيحة قد  
حصت عموم المقر بحبر الواحد كالخبر الذي روي عن النبي ﷺ « إن الغافل لا  
يرث » لذي حص اية الموارث فقال « بهم تركو عموم به اميراث بالحبر لذي  
نصمّن أن الغافل لا يرث » لأنهم أجمعوا على صحته<sup>٥</sup> وقد أحب الحنفية على  
الإشكال أن لا يقول إن الصحابة حضوا قوله تعالى ﴿ يُؤْتِيكُمْ مِنْهُ فَيَقُولُ وَلَكُمْ »<sup>٦</sup>  
بقوله ﷺ « لا ميراث لغافل » وحصر قوله تعالى ﴿ وَجَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ »<sup>٧</sup>  
بقوله ﷺ « لا سكح لمرءة على عمتها » فقالوا إن هذه الأحاديث مشهورة بحور  
لزيادة بمثلها على الكتاب ولا كلام فيها.<sup>٨</sup>

٣. الأئمة، ١٤٥

٤. المصدر السابق.

١ آل عمران، ٩٧.

٤. فاعتق فوري عبد المطلب. بوثيق السمة في القرن الثاني الهجري أسسه  
واتحاضاته، ص ٢٨٦. ٥. العدة في أصول الفقه، ح ١، ص ٣٤٦

٧. تسمية، ٢٤

٦. تسمية، ١١

٨. حبل الحصري، استنباط الأحكام من النصوص، ص ٢٤٦.

## ٢. حكم الزيادة على القرآن

ومن الاختلافات بين أصحاب الرأي وأصحاب الحديث لمؤثرة في كون الحديث معارضاً للقرآن أو مُبَيِّنٌ له هو حكم الزيادة لمحاكاة من أقوال النبي ﷺ والتي لا يوجد غيرها في القرآن قال لردوى أحد فقهاء الحنفية «إن الزيادة بمأخوذة عن النص أمر يدعيه تكون نسخ معنى لا تخصيص لهذا النص»<sup>١</sup> ومن المعلوم أن نسخ القرآن بحر لو أخذ مرفوض عند الجميع فيكون الحديث حينئذ معارضاً بقرآن، وقد حالفهم الجمهور في ذلك قال ابن القيم بعد أن بين مرة السبب من القرآن وأنها على ثلاثة وجوه الثالث منها «أن تكون موحية لحكم سكنت القرآن عن إيجاده أو محرمة لما سكنت عن تحريمه فما كان منها بُدْعٌ على القرآن فهو تشريع مُتَدَّعٍ من النبي ﷺ»<sup>٢</sup> بحسب طعته فيه، ولا تحل معصيته، وليس هذا تقليداً لها على كتاب الله، بل منال لما أمر الله به من طاعة ورسوله، ولو كان رسول الله ﷺ لا يطاع في هذا القسم لم يكن لبطاعته معنى»<sup>٣</sup>.

وقد فصل الشرح بعيد ولست لمرتضى ولطوسي في ذلك، فقال الشرح لطوسي إنه إذا كانت لزيادة مُعْتَرِة لحكم أمزيد عنه، بحيث لو وقع بعد زيادة على البحر لذي كان يعمل فيها لم يكن مجزئاً، ووجب إعادته فذلك يوجب نسخ المريد، ما يد كان مجزئاً فلا يوجب نسخ أمر يد عليه وصرح مثلاً في الثاني وهو النقي على حد لرتي بلكر وريدة لرحم على حد المحصن<sup>٤</sup> وترتيب الاختلاف في هذه المبانى ما يلي:

### أ) تغريب الزاني غير المحصن

ذهب أهل الرأي إلى أن حد الزاني غير المحصن لحد فقط، ولم يُحْيروا تعريبه أحد، معوم قوله تعالى ﴿لَزَانَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ خَلْعَةٍ﴾<sup>٥</sup> لأن

١ المصدر السابق، ص ٥١٩ ٢ من القسم الحورية، أعلام الموقعين، ج ٢، ص ٢٢٠

٣ البقرة ٢

٤ البقرة ٢٨٨.

هذا الحديث الذي يتضمن الريادة على لقرون يعثر بسجاً لمقرب ومعارضاً له،  
وحالهم أهل لحديث وعامة الفقهاء في هذا الأمر<sup>١</sup>

ب) ذهب أهل لرأي إلى أنه لا يجوز لمصاء بالشاهد والمبين وعثرو الأحدث  
ريادة ماسحة للقرآن ومخالفة للآية: ﴿وَشَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا  
رَحِيضَيْنِ فَرْجُلٌ وَآمُرَأْنِي بِشْ بَرُصُونَ مِنْ أَشْهَدَاءِ﴾<sup>٢</sup> وحالهم انجهمو فأحارو  
لمصاء بالشاهد واليمين أحد<sup>٣</sup> ما ورد عن لرسول ﷺ<sup>٤</sup>

### أحاديث العرض على الكتاب عند الشيعة

وردت أحاديث كثيرة تأمر بعرض الحديث على القرآن وطرح ما يحاهه وصعبها  
بعض المحققين بأنها متواترة معنى<sup>٥</sup> ويمكن تقسيمها إلى عدة أقسام

#### ١. تقسيم الشيخ الأنصاري لأخبار العرض

قسم الشيخ الأنصاري أخبار العرض إلى مجموعتين

#### أ) ما دل على طرح الخبر المخالف للقرآن

منها «ما جاءكم من حديث لا يصدقه كتاب الله فهو باطل»<sup>٦</sup> وقوله: ﴿لَا تَقْلُبُوا عِيدًا  
خِلَافَ لِقْرَانٍ فَإِنَّ إِنْ حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا مُوَافِقَهُ الْقُرْآنَ وَمُوَافِقَهُ السُّنةَ»<sup>٧</sup>

وهذه الأخبار على قسمين أيضاً:

أولاً منها ما يدل على عدم صدور الخبر لمخالف للكتاب وسنة عنهم<sup>٨</sup> وأن  
المخالف لهما باطل وليس بحديثهم

ثانياً. ومنها ما يدل على عدم حوار تصديق لحبر انمخالف بكتاب

والسنة عنهم<sup>٩</sup>

١ الاجتهاد بالرأي في مدرسة الحنابلة، ص ٣٠٦، ٣٠٧، ٢ بقره، ٢٨٢

٣ المصدر السابق ٤ الشيخ الأنصاري، فرائد الأصول، ج ١ ص ١٦٢

٥ محمد بن مسعود البصري، تفسير الغياشي، ج ١، ص ٢٠، ح ٥

٦ احبصار معرفة رجال، ج ٢، ص ٤٩٠، رقم ٤٠٠١

(ب) ما دلّ على طرح ما لا شاهد عليه من الكتاب والسنة وهي على طائفتين أيضاً

أولاً ما يدل على بطلان ما لا يوافق الكتاب وأنه باطل وحرف.

ثانياً ما يدل على عدم حوار يصدّق ما لا يوجد عليه شاهد من الكتاب وهي كثيرة منها صحاحه هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال «لا تقبلوا عنه حديثاً إلا ما وافق الكتاب والسنة» وتجود معه شاهداً من أحاديث المتقدمة<sup>١</sup>

والفرو بين لفظه (أ) و(ب) هي أن الطائفة الأولى من الأخبار، لأحذر لي يدل على صرح ما يخالف الكتاب لا يجمع من لأحد بالحرف لدى لا يوجد مضمونه في الكتاب بعدم صدق المحاولة حيث، بل يجمع من لأحد بالأحذر المحاولة لمضمون الكتاب وبذلك قال «وأما لصانعه الأولى فلا تال على الجمع عن أحذر انتهى لا يوجد مضمونه في الكتاب والسنة»<sup>٢</sup>

ثالثاً الطائفة ثالثة من لأحذر فشمس مضمون الأحذر سوء كان مضمونها موجوداً في الكتاب وحالها الحرف أو لا يصدق عدم الموافقة في كت التحليل

وقد أوجب لشيخ على الإشكال لغرض بأن المراد من المحاولة هي ليست بمعنى التبيين الكلبي بل بمعنى مطلق المحاولة وذلك، لأن حميتها على لسان الكلبي حمل على الفرد البار فها، بل ذلك يستلزم بمحدود وهو رد أحذر كثيرة صادرة عن الأئمة قطعاً واعتبارها محاولة لكتاب «ولاً تعدت الأحذر لصادرة بقبساً عن الأئمة عليهم السلام المحاولة لعمومات الكتاب والسنة محاولة لكتاب والسنة»<sup>٣</sup>

وإجمالاً يمكن الخروج بعده سائح من حلال بحث الشيخ لأصاى حوون اختيار العرض:

١. إن أخبار العرض متواترة معنى؛

١. المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٨٩، ٤٩١؛ بحار الأنوار، ج ٣، ص ٢٥٠

٢. فرائد الأصول، ج ١، ص ١٦٢، ٣. المصدر السابق.

٢ إن أحار العرض على قسمين منها ما يدل على طرح ما لا يوافق لكتاب ومنها ما يدل على طرح ما لا شاهد عليه في الكتاب؛

٣ إن لطائفة الأولى لا تدل على طرح ما لا يوجد مضمونه في الكتاب وحالته لحبر على عكس لطائفة الثانية؛

٤ إن معنى لمخالفة ما هي لمخالفة نحو لتباين الكنى وليس بمعنى لحاص والعام والمطلق والمقيد؛

٥ إن أحار الطائفة الأولى يمكن حمل بعضها على لأحبار لو ردة في أصول الدين وبعضها الآخر على صورة تعارض الخبرين؛

٦ إن أحار الطائفة الثانية يمكن حمل بعضها على الأحبار لو رده في أصول الدين أو على صورة المعارضة أو على "أخبار غير ثقات

## ٢. تقسيم الشهيد الصدر لأخبار العرض

قسم الشهيد الصدر أحبار العرض إلى ثلاثة طوائف<sup>١</sup>

(أ) ما ورد لسان الاستسكار والتعاشي عن صدور ما يخالف الكتاب من المعصومين عليه السلام مثل ما ورد عن أيوب بن الحر قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول كل حديث مردود إلى كتاب وأئمة، وكل شيء لا يوافق لكتاب فهو رخرق»<sup>٢</sup> وفي رواية أخرى عن هشام بن الحكم قال: «خطب رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: يا أيها الناس ما جاءكم عني بوافق كتاب الله فأنا فاته، وما جاءكم يخالف كتاب الله فم أقبه»<sup>٣</sup> وفي رواه أخرى وصفت الحديث الذي لا يشبه كتاب الله بأنه باطل

(ب) لطائفة لثامة من الرويات وهو ناطة لعمل بالروايات بأن يكون موافقاً

١ محمد باقر الصدر، بحوث في علم الأصول، ج ٧، ص ٣١٥ وما بعدها

٢ وسائل الشيعة، ج ٢٧، كتاب القضاء، باب وجوه الجمع بين الأحاديث المختلفة، حديث ١٤

٣ المصنوع السابق، ص ١١١، رقم الحديث ١٥

للكتاب وعليه شاهد منه مثل روي به أس بن يعقوب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اختلاف الحديث يرويه من يثق به ومنهم من لا يثق به<sup>١</sup> قال لا يرد عنكم حديث فوجدتم له شاهداً من كتاب الله أو من قول رسول الله ﷺ، والأول الذي جاءكم به أولى به<sup>٢</sup>.

أجاب الشهيد الصدر على الإشكال لو رد على هذه الأحاديث باعتبارها واحدة في صورة تعرض اثنين فقال: «لأن الاستدلال إنما يكون بحواجيب الإمام ﷺ الذي يحتوى على كبرى كفيه مستقنة تدل على أن كل حديث ليس عليه شاهد من كتاب الكريم أو السنة النبوية فلا يؤخذ به»<sup>٣</sup>.

ج) الطائفة الثالثة من الروايات وهي التي تنفي حجية كل حديث يخالف لكتابها رواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: إن على كل حق حقيقة وعلى كل صواب نور» فما وفق لكتاب فحدوه وما خالف كتاب الله فدعوه<sup>٤</sup>. وغيرها من الروايات.

### مناقشة وتحليل

وهنا لابد من ذكر عدة نقاط حول هذه الأحاديث

١) إن الاختلاف حول شمول هذه الأحاديث لمطلق لاختلاف أو الانحصار على الناس لكلي يرجع في الحقيقة إلى اختلاف مباني وهو من أخبار المعصومين ﷺ يمكنها تحصيل أو تعييد عموميات وإطلاقات الكتب، أو لا يمكن ذلك؟ فإذا سألنا عن إمكان ذلك فحيث سوف تكون هذه الأخبار باطنة إلى صورة أساس لكلي فقط دون لمخصصات ومقتضيات أم إذا قلنا بعدم إمكان ذلك

١ المصدر السابق، ص ١٢٤، رقم ٤٨

٢ بحوث في علم الأصول، ج ٧، ص ٣١٩

٣ وسائل الشريعة، ج ٢٧، الباب التاسع من أبواب صفات العصاة.

واقْتَصَر في التحصيل ولتقييد على الأخبار المتواترة، والمجمع عليها كما هو رأي بعض اعياننا فحيث سوف تشمل هذه الأخبار جميع أنواع العراض بما فيها التحصيل ولتقييد.

٢. إن الاختلاف حول شمول أخبار العراض للأحاديث المحالفة لمصنوع القرآني وكذلك للأشياء التي سكبت عنها الكتاب يرجع إلى مسألة مسيئة عند جميع المذاهب وهي حجة السنة، وأنه يمكن لرسول ﷺ التشريع بصورة مستفيدة عن القرآن حتى لو قلنا بأي الشاطبي بأن تشريعات النبي ﷺ يرجع بصورة أو بأخرى إلى القرآن عن طريق القياس أو الاجتهاد؛ لأنه في هذه الحالة يمكن بمعصوم ﷺ أن يستعمل بالتشريع في طول القرآن ولا تكون هذه التشريعات والأحكام لصدارة منه محالفة للقرآن لأنها جاءت بحكمه وأمره.

٣. إن عادة ما تدل عليه أخبار الموافقة هو صحة المصنوع فلا يمكن اعتبار موافقه الأحاديث معياراً لصحتها بل لمعيار هورد الأحداث لمخالفة وأن المقصود من موافقة الأحاديث للكتاب هو عدم مخالفتها له.

٤. إن انمرد من المحالفة للكتاب هي مخالفة طواهر الكتاب وبصوغه وهذا ما أكده السيد الشهيد فقال «ولا يوهم اختصاص مفاد هذه الأخبار لمخالفة النصية فإنه يصدق وحدان عوار، المحالفة بالنسبة إلى لظاهر كما يصدق بالنسبة إلى النص وإن الذي يتبع الأخبار يرى أن المقصود منها ما شاع وتنتد من الكذب والإفساد والتروير على لأئمة وهؤلاء انكذبون كانوا يكذبون عادة بما يحالف القرآن لا بما يحالف ظاهر النص لقطع القرآن الذي لا شائبة فيه»<sup>١</sup> ولم يستبعد لشهيد لصدر معنى آخر لمخالفة وهي محالفة الروح لعامة للقرآن، وما لا نكون بطوره وأشابهه موجودة فيه فإذا لم يكن الدليل الظني مسجماً مع طبيعة تشريعات القرآن ومراح حكاه العدم لم

يكن حجه<sup>١</sup> واستدل على ذلك في الروايات التي تتضمن بعض التعبيرات مثل قوله: «إن وجدتم عنده شاهداً أو شاهدين من لكتاب» فقال فإن التعبير بالشاهد لدى يكون بحسب ظاهره أعم من الموافقة بالمعنى لحرفي فهذه قرينة على أن المراد وجود لأمثال والنظائر.<sup>٢</sup>

### روايات العرض في كتب أهل السنة

أما بالنسبة إلى الروايات الواردة عن طريق كتب أهل السنة فهي كثيرة أيضاً وردت عن طريق أبي هريرة، الأصمعي بن محمد، بن عمر، علي بن أبي طالب<sup>٣</sup> منها:  
١ روى الخطيب البغدادي عن أبي هريرة عن أبي بصير<sup>٤</sup> أنه قال: «سألتكم عني أحاديث مختلفة، فما جاءكم موافقاً لكتاب الله وسنيي فهو مني، وما جاءكم مخالفاً لكتاب الله وسنيي فليس مني».<sup>٥</sup>

٢ روى الدارقطني بسنده عن أمير المؤمنين عن أبي بصير<sup>٦</sup> أنه قال: «أنها ستكون بعدي رواية يروون عني الحديث، فاعرضوا حديثهم على القرآن، فما وافق القرآن فخذوا به، وما لم يوافق القرآن فلا تأخذوا به»<sup>٧</sup> قال الدارقطني هذا وهم، والصواب عن عاصم عن زيد عن عبيد بن الحسين<sup>٨</sup> مرسلاً عن أبي بصير<sup>٩</sup>.

٣ أما حديث بن عمر فقد رواه الطبراني في الكبير قال: «سئلت ليهود عن موسى فأكثروا فيه وراذوا ونقصوا حتى كفروا به، وأنه ستمشوا عني أحاديث فما أتاكم من حديثي فافروا وكتاب الله فاعترضوه، فما وافق كتاب الله فخذوا به، وما لم يوافق كتاب الله فلم أخذه».<sup>١٠</sup>

٢ المصدر السابق.

١. بحوث في علم الأصول، ج ٧، ص ٣٣٤.

٣ الكفاية في علم الرواية، ص ٤٧١، باب في وجوب طرح المكروه والمتحل عن الأحاديث:

سبن الدارقطني، ج ٢، ص ١١٢، رقم ٤٤٢٧.

٤ سبن الدارقطني، ج ٢، ص ١٣٤، رقم الحديث ٤٤٣٠.

٥ الهيثمي، مجمع الروايات، ومنبع الفوائد، ج ١، ص ١٧٠.

وهناك أحاديث أخرى رواها ابن حزم في الإحكام عن طريق أمير المؤمنين عليه السلام في نفس المضمون.<sup>١</sup>

وقد ناقش جمهور المحدثين في مثل هذه الأحاديث فقال الشافعي «إن قول من قال تعرض السنة على القرآن، وإن وافق ظاهره، وألا استعملنا طاهر القرآن وتركنا الحديث جهل»<sup>٢</sup> وعنى الحديث المنسوب إلى رسول الله ﷺ لدى يقول «ما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله، وما وافقه فأنا قلته وما خالفه فلم أقبه» فقال «ما رواه أحد ثبت حديثه في شيء» صغير ولا كبير»<sup>٣</sup>

وقال في موضع آخر عن هذه الرواية بأنها مقطعة عن رجل مجهول وبحس لا يقبل مثل هذه الرواية<sup>٤</sup> وقد عثر الدكتور أبو شهبة أن جميع هذه الروايات التي تدل على عرض الحديث على القرآن موضوعة ومحتلفة وصعته لربادقه كي يصبوا إلى غرضهم من إهمال الأحاديث<sup>٥</sup>

وقال آخر أما عن أحاديث العرض على كتاب الله فكيفها ضعيفة لا يصح لمسك بها فهي مقطعة، أو أن في بعض روايتها غير ثقة أو مجهول.<sup>٦</sup>

وقد أحاب فقهاء الحنفية هو أن الحديث وإن كان ضعيفاً، ولكن له ما يتأيد به عن محمد بن حبيب بن مصعب أن لسي ﷺ قال «ما حدثتم عني مما تعرفون فصدقوا به، وما حدثتم عني مما تنكرون فلا تصدقوا، وإني لا أقول المكبر، وإنما بعرف ذلك بالعرض على الكتاب»<sup>٧</sup>.

١ الإحكام في أصول الأحكام، ج ٢، ص ٧٦، ٧٧ محمد بن علي شوكاني: إرشاد المحققين إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ص ١٤٧

٢ محمد بن إمام الشافعي، اختلاف الحديث، ص ٣٣ ٣ الرسالة، ص ٢٢٤ ٢٢٥

٤ المصدر السابق، ص ١٦٣، الفقرة التاسعة والعشرين

٥ محمد بن محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة، ص ١٧ ١ حجية السنة، ص ٤٧٤

٧ كشف الأسرار، ج ٣، ص ٤٣٠ توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه وافتحاته، ص ٣٠٢

وقد أشكروا أيضاً على هذا الحديث فقالوا: يا عرض هذا الحديث على كتاب الله  
فوجدناه مخالفاً له؛ لأن الله سبحانه وتعالى يقول ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ إِلَّا رِشْقًا وَمَا يَهْتَكُمُ عَنْهُ فَاغْبُوهَا﴾<sup>١</sup> وقال تعالى ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ ضَعَّفَ نَفْسَهُ﴾<sup>٢</sup>  
والجواب أن ظاهر الحديث يقتضي أن الذي يُعرض على القرآن هو الحديث  
الذي يُشك في صدوره عن الرسول ﷺ وليس الحديث الثابت عنه، فلا إشكال في  
الأخذ به والعمل بمقتضاه؛ لأن طاعة الرسول ﷺ باعة من طاعة الله سبحانه  
وفاؤه أيضاً، لأن الامتثال بهذا الحديث يستلزم رد الكثير من الأحاديث التي لا يوجد  
عندها في كتاب الله والتي وردت عن الرسول ﷺ بأسانيد صحيحة  
وقد أحسب أن المقصود من الحديث هو الذي يُخالف كتاب الله ولا يوافقها، أما  
الحديث الذي لا يوافق ولا يخالف فهو خارج عن البحث  
قال السرخسي في حديثه عن شرط لمخالف كتاب الله «ولمرد كل شرط  
مخالف لكتاب الله، لأن يكون المراد لا يوجد عنده في كتاب الله فإن عين هذا  
الحديث لا يوجد في كتاب الله تعالى، وبالإجماع من الأحكام ما هو ثابت بحجج  
لوحد ولما سوان كان لا يوجد في كتاب الله تعالى»<sup>٣</sup> وكلامه واضح في أن  
المقصود هو الحديث المخالف، أما الذي لا يوجد عنده في الكتاب فممتنع له  
هذه الأحاديث والدليل على ذلك هو أن الأحاديث قد ثبتت كثيراً من الأحاديث التي  
لا يوجد مضمونها في الكتاب كما تعرضنا له سابقاً.

وفي الحسام لابد من تناول بعض المسائل المهمة التي تتعلق بموضوع البحث  
وهي أحاديث التأويل والبطون؛ لأن هناك الكثير من الأحاديث الواردة في مجال  
التفسير تبدو وكأنها معارضة مع طواهر القرآن فما هو معنى التأويل والبطون وما هي  
صوابها وحدوده هذا ما سوف نتناوله في النحوت التالية

١ العنبر، ٧. ٢ التيسار، ٨٠.

٣ أصول السرخسي، ج ١، ص ٣٦٤، ٣٦٥.

## التأويل

الأصل عند العلماء والمفسرين أنه لا يمكن تجاوز طوهر لألفاظ في القرآن إلا بتدوين معتبر سواء كان هذا لدليل شرعياً أو عصباً ولعام يبقى على عمومته إلا لمخصص أو لمطابق على إطلاقه إلا سقيته والأصل في اللغة هو الحقيقة ولا يُتجاوز عنها إلى المحار إلا بدليل وهذا اتفاق أكثر علماء المحدثين على حواش التأويل في كلام الله، حتى الظاهرية استلزموا لتأويل في بعض الأحاديث، أن أن استخدم التأويل يعتبر من الضرورات في بعض الأحيان وهذا يسع من طبيعة اللغة العربية فقد كانت العرب تقسم سبب أشياء على مقام الشيء، وتسميه باسمه والقرآن مزل بعد ذلك العرب وأن العرب سمو المطر سماء لأنه من السماء لأن اسماء سبب لمطر كما قد تأتي الأساليب العربية وتقصدها غير طواهرها فمن شئ العرب محذوفة طاهر لفظ ومهمه لتأويل أن شئ عن لقصده من وراء الاشارات والرموز ويكشف الحجب عن الكلمات.<sup>٢</sup>

## معنى التأويل وضوابطه

هناك معنى اصطلاحية كثيرة لتأويل وما يريد به هو المعنى المشهور وهو صرف اللفظ من معناه لظاهر إلى معنى مرحوح يحتمله تدويل نصه راجحاً<sup>٣</sup> ومن هذا التعريف يمكن أن يستخرج عدة ضوابط لصحة التأويل:

١ يجب أن يكون صرف اللفظ إلى معنى يحتمله وإن كان مرحوحاً،

٢ رعم أن الصهرية أشد العرق تمسك بطواهر الالفاظ مع ذلك فقد استخدموا التأويل في بعض المواضع، في تفسير معنى بعض الأحاديث منها الحديث الثوار عن رسول الله ﷺ أن سبحان وحججنا ونزل والعرب من نهار الحجة وكما في الحديث عن رسول الله ﷺ «ما من شيء ومبري روضة من روضة الجنة».

٣ أحمد عبد العمار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، ص ٩٦، ٩٧.

٤ أنظر الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١ ص ١٣، محمد علي رضائي، درامدي بر تفسير علمي قرآن، ص ٤٤.

٢ لابد أن يكون اللفظ المصروف راجحاً.

٣ لابد من وجود قرينة معنوية على هذا الصرف سواء كانت شرعية أو عينية، أو لغوية، وهبك صوت أخرى منها أن لا يناقض التأويل نصاً قرينياً، وإن لا يحالف قاعدة شرعية مجمعة عليها بين العلماء.<sup>١</sup>

## أنواع التأويل

هناك تقسيمات كثيرة للتأويل منها:

١. تقسم التأويل من حيث بعده وقرينه من الدهن

وهو على ثلاثة أقسام

(أ) التأويل القريب وهو لتأويل الذي يقينه الدهن بأدنى دليل مثل تأويل قوله تعالى ﴿يَدُّ لَهُ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾<sup>٢</sup> حيث يمكن رفع اليد عن ظاهر العرس بأدنى تكلف لوجود لغزائن العظمية والعفوية

(ب) التأويل البعيد وهو التأويل الذي لا يمكن للدهن أن يصل إليه بسهولة وهو بحاجة إلى دليل قوي<sup>٣</sup> وما يحتاج إلى معرفته والوصول إليه مراد من التأويل مع كون اللفظ يحتمله<sup>٤</sup>

(ج) التأويل العسء وهو لتأويل المتكلف الذي لا يمت إلى ظاهر اللفظ بأدنى مناسبة ولا يوجد دليل على صرف اللفظ عن معناه لا قوياً ولا ضعيفاً وما نقله من تأويل هو لنوع الأول ولتأني فيما إذا كان الدليل قوياً، أما التأويلات المتكلمة فلا يمكن لقول بها لافتقارها إلى لصوابط التي ذكرها سابقاً

١ إبراهيم بن حسن بن مسلم، قصص التأويل في القرآن من الغلاة والمعتدلين، ج ١، ص ١٣٥

٢ المفتح، ١٠

٣ محمد حسن هبتي، الوجيز في أصول الفقه، ص ٣٤٢، محمد كاظم شاذلي، روشهای تأويل قرآن، ص ٢٩٢

٤ قصص التأويل في القرآن من الغلاة والمعتدلين، ج ١، ص ١٣٨

## ٢. تقسيم التأويل من حيث القبول والرد

ويمكن تقسيم التأويل من لحاظ آخرى من حيث القبول والرد إلى قسمين

## أ) التأويل المقبول

وهو بدوره ينقسم إلى قسمين:

## أولاً. الجري والتطبيق

يعتبر العلامة لضبطائى أول من استخدم مصطلح لحري على كثير من الروايات التفسيرية الواردة عن أهل البيت عليه السلام، وقد أخذ هذا المعنى من لرواه الواردة عن الإمام لباقر عليه السلام عندما سئل عن معنى لظهر والنظر فقال «ظهره تزيله ونظره تأويله، منه ما مضى ومنه ما لم يكن بعد، يجرى كما يجرى الشمس والقمر، كلما جاء منه شيء وقع»<sup>١</sup> ولفرق بين الروايات لتفسيرية وروايات الحري هو أن التنبية لا تعتبر تفسيراً للآية، بل تُشَيِّم مصداقاً من مصاديق الآية، و«كم المصاديق، وقرآن بما أنه لا يحصر بعصر دون عصر ولا لأمة دون أمة بل هو حائل ودقي ما بعيت السماوات والأرض، والآة منه لا تختص بمورد التبريل بل هي تشمل مصاديق كثيرة في كل عصر من العصور قال العلامة انصاطائى: «القرآن انشاعاً من حيث انطاقه على المصاديق ومن حيث حانها، والآة منه لا تختص بمورد سروبها بل تجرى في كل مورد يتحد مع مورد الثروب ملاكاً كالأمش لا تختص بمورده الأول، من تتعدها إلى ما يناسها»<sup>٢</sup>.

وروايات الحري كثيرة في المجاميع الروائية وخصوصاً في مورد تطبيق الآيات لقراءة على أهل البيت عليه السلام وأعدائهم قال العلامة: «روايات الحري كثيرة في الأنواع المختلفة، وربما تبلغ المئتين»<sup>٣</sup>.

وعلى هذا فقد وردت روايات تحالف طواهر الآيات وتدخل في دائرة الروايات

٢. الميزان، ج ٢، ص ٧٨

١. تفسير العياشي، ج ١، ص ١١.

٣. المصدر السابق، ج ١، ص ٤٥.

لمصدقية فلا يمكن ردها واعتبارها مخالفة للعرش شرط أن لا يكون في الرواية إشارة إلى أنها من روايات التفسير، مثل عده هكذا روت أو غيرها من العرش التي تعدها عن أن تكون من روايات لحرى

### نموذج من روايات التطبيق

عن ابن عباس، عن «لما برئت» ﴿إِنَّمَا أَنت مُبْدِرٌ وَلِكُلِّ يَوْمٍ هَادٍ﴾<sup>١</sup> وصححه عليه السلام يده عن صدره، فعن ابن مسعود، ولكن قوم هاد، ووما بيده إلى مكعب عبي، فقال أنت لهادي يا علي، بك يهتدي المهتدون بعدي<sup>٢</sup>

وقد عتق العلامة عن هذه الرواية فقل معنى قوله عليه السلام «أنت المبدر وعن لهادي» أي مصدق المبدر والانداز هدية مع دعوة، وعن معنى مصدق لهادي من غير دعوة، وهو الاسم لأن المراد بالمبدر هو رسول الله عليه السلام والمصدق لهادي هو علي عليه السلام فإن ذلك صاف لظاهر الآية<sup>٣</sup>

### ثانياً: انتزاع مفهوم من الآية وتطبيقه

وهو النوع الثاني من أنواع التأويل لمقبول، ويعني به استخراج مفهوم عام من نص الآية بعد إعلاء انحصار صيات التي ليس لها مدحلية في موضوعها بأسر وتقسيم ويمكن أن يصرح مثلاً عن ذلك في الآية ﴿فَسْتَأْذِنُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>٤</sup> فهذه ثلاثة حصصيات في هذه الآية

١ مورد لسؤال وهو، لشككك سورة النسي محمد عليه السلام ومكان أن يكون الرسول لمعوث من الشر

٢ لمحاطب في الآية وهم المشركون

٣ الأشخاص المسؤولين وهم أهل الكتاب

٢ جامع البين، ج ٨، ص ١٠٨

١ الرعد ٢

٣ الميزان، ج ١١ ص ٣٢٦ ٤ الأنساء، ٦

وهذه هي الحصوصيات الثلاثة المذكورة في الآية جاءت نتيجة لصروف التاريخية وكانت سبباً لردول هذه الآية، ولكن بعد تحرير هذه الحصوصيات عن الآية المذكورة فلا يكون لهذه الحصوصيات (لشرك، أهل الكتاب، المسألة مورد لسؤال) أي موضوعية، بل بها تعتبر مجرد مثل فحينئذ يمكن باستخراج مفهوم عام من الآية ونطبقه في كل من ومكان وهو «أن كل شخص جاهل في بُعد من بُعد انشريعة يحب عليه أن يسأل العلماء في هذا الشأن» أو «يحب على الجاهل مراجعة العالم فيما لا يعلم»<sup>١</sup> فلهن ولعلم هما للملاك في هذه الآية وليس للملاسات التاريخية وسبب ردول الآية

في ادوات روايات تذكر بأن المقصود من أهل الذكر هم أهل البيت فلا يمكن أن ترد هذه الأحاديث بحجة محابتها لظاهر الآية، ولا يعنى هذا أن الرواية تعتبر تفسيراً بالآية بل هي من باب التأويل والظن، ويمكن انطباقها على مصداق عديده، كما المفهوم انعام المستبسط من الآية يشمل مثل هذه المصداق، هناك لموردان من أنواع التأويل المقبول وفي غير ذلك لا يمكن قبول الرواية بحجة أنها من اسطن إذا كانت فعدة للصوابط المذكورة سابقاً، ولم تكن من مصديق الآية أو أن المفهوم لا ينطبق عليها

### ب) التأويل المردود

وهو التأويل الباطني الذي لا يتفق مع صواهر الكتب ولا سواحد فريته على هذا الصنف لا من بعد ولا من قريب، وبالنسبة فهو تحميل للقرآن نوعاً للمبوء والأهواء لرائعه فهو من التفسير بالرأي ويشمل مادح كثيرة من تأويلات لمرق الباطنية وعلاوة الصوفية قال أبو حامد العراقي في تأويلاتهم للطواهر «والقول انو خير فيه أنهم لما عجزوا عن صرف الحق عن لقرآن والسنة، صرفوه عن لمراد بهم» إلى

<sup>١</sup> محمد مهدي معرفه، التفسير والمفسرون في ثوبه الفشيحة، ج ١ ص ٤٧٠، كرامس درسى لامتداد آية الله في معرفة بهوان «آيات مشكل»

محرقيق، حرفوها، واستفادوا - بما تروعه من نفوسهم من مقتضى الأنفاط - بضال معنى الشرع وأنهم لو صرحوا بالمعنى لمحض وتكذيب المجرد لم يحطوا بمؤالة الموائين، وكانوا أول المقصودين لمقتولس<sup>١</sup>، واحد بر بالدكر أن هؤلاء غالباً ما يستعينون بروايات ينسبونها زوراً وهتافاً إلى المعصومين عليه السلام لتحرير مخططاتهم العاسدة.

### خلاصة وتقويم

يمكن تلخيص ما توصلا إليه بالنقاط التالية

١. أحاديث العرض من الأحاديث التي جمعت عليها كلمة المستمين و - لقول نوصعها من قبل الردفة مما لا دليل عليه ولا برهان.
٢. إن المقصود بالأحاديث التي تحالف القرآن هي لى تحالفه بحو التبيين لكلى، ولا يمكن اجمع بينها وبينه إلا بالتعسف والتأويل السعد.
٣. إن أحاديث العرض لا تشمل لأحاديث لى لا يوافق ولا يحالف، أي إنها ساكنة عن هذا النوع من الأحاديث؛
٤. المقصود بالمخالفة هى مخالفة طواهر القرآن، أو نصه، أو روحه العامة؛
٥. اعبر لحتمه الجبر لو حد المحصص لعموم القرن وكذلك الرادة على القرآن مخالفة لقرآن فيما يرد، ثم يكن مجمعة عليها وحائهم الجمهور في ذلك؛
٦. لا يمكن اعتبار روايات أوائل أو البطل مخالفة طواهر القرآن فيما يرد كانت (أ) من مصاديق التطبيق والجري؛
- (ب) فيما إذا كانت تشكل مفهوماً سراعياً عاماً؛
٧. تُرد لروايات لى تشكل تأويلاً بعيداً وفاسداً لأنها تحالف طواهر القرآن ولا يوحى دليل يصرف الطواهر عن معناه.

١ المرصاوي، كيف سعامر مع القرن، ص ٢٩٤، مقلد عن كذب، فصائح الماطمية (أبو حامد العراقي)، ص ١٤.

## الروايات التي تخالف القرآن

### نموذج من روايات التأويل

١ وردت روايات منسوبة إلى الأئمة عليهم السلام في تفسير بعض الآيات منها ما ورد في تفسير **﴿سَفَرُكُمْ لَكُمْ أَيْهٌ أَثْقَالٌ﴾** <sup>١</sup> بأن المراد من الثقلين هم كتاب الله وأهل البيت عليهم السلام <sup>٢</sup> وقد ورد نصة **«الثقلان»** في الأحاديث النبوية وقصد به القرآن وأهل البيت ولكن لا يمكن أن يُراد من انفس في هذه الآية هذا لتفسير لمخالفته بظاهر وسبق الآية فسورة الرحمن من أولها إلى آخرها تتحدث عن الإنسان وحق **﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾** **﴿وَحَلَقَ الْخَافِضَ مِنْ مَّاءٍ مَرِجٍ مَرْتَابٍ﴾** <sup>٣</sup> وقال تعالى **﴿يَمْحُشِرْ لُحْيَ وَالْإِنْسِ﴾** <sup>٤</sup> ثم سياق الآية التالية **﴿فِي إِزْدَةِ مِثْلَ هَذَا التَّسْمِيرِ أَوِ التَّسْوِيسِ﴾** فساق الآيات بتضمن التهديد للثقلين **﴿سَفَرُكُمْ لَكُمْ أَيْهٌ أَثْقَالٌ﴾** **﴿وَمَا يَزِيدُكُمْ إِلَّا عِثْرًا﴾** <sup>٥</sup> فكذلك <sup>٦</sup> فهو يمكن الالتزام بأن هذا لخطاب موجه إلى أهل البيت عليهم السلام <sup>٧</sup>

٢ روى المصنف عن الحسن بن الحسين عن أبي عبد الله عليه السلام في تفسير قوله تعالى **﴿إِنَّ أَيْهَةً لَا يَسْتَنْخِذُهَا وَلَا يَصْرِفُهَا مِثْلًا مَّا يُعْوَضُ فَمَا فَوْقَهَا﴾** <sup>٨</sup> قال إن هذا المثل صربه لله لأمر المؤمنين عليهم السلام فأنعوضه أمير المؤمنين عليه السلام وما فوقها رسول الله عليه السلام <sup>٩</sup> ومثل هذا التفسير لا يمكن القول به لمخالفته الصريح بظاهر القرآن

### الروايات التي تسبب المعصية إلى الملائكة

روى لمجلسي عن سيمان النافسي أنه قال أهدى إلى النبي عليه السلام نصف من العيب في غير أنه فقال سي يا سيمان تنبي بولدي الحسن والحسين لبأكلا معنى من هذا العيب، قال سيمان نفا سي فذهبت أطرو عيهما مرل مهمم فم أرهما فأتيت مرل

٢ البيهقي في تفسير القرآن، ج ٤، ص ٢١٧

١ الرحمن، ٣١

٤ الرحمن، ٣٣ ٥ الرحمن، ٣١، ٣٢

٣ الرحمن، ١٤، ١٥

٧ بحر لأثور، ج ٢٤، ص ٣٩٣

٦ المعرفه، ٢٦

أحدهما أم كنثوم فسم أرهما فحُت فحُوت لبي ﷺ بذلك، فاصطرب ووثب قائماً وهو يقول: وإولاده وقره عساه من يرشدني عليهما فيه على الله الحجة، فسرل حزنيل من السماء وقال يا محمد علام هذا الأمر عا<sup>٢</sup>؟ قد عني وندي الحسن والحسين، فأنى حائف عليهما من كيد اليهود، فقال حزنيل يا محمد بن خف عليهما من كيد المنافقين فإن كدهم أشد من كيد اليهود، واعلم يا محمد بن سيد الحسن والحسين بأنما في حادثة أبي الدرداء قصص النبي ﷺ من وقته ومآثره إلى الحديثه وأنا معه حتى دخلنا الجنة وقد هم بنم وفداً عتق أحدهما الآخر، وتعد في فيه طقه ربحان يرو<sup>٣</sup>ج بها وجههما، فلما رأى الثعلب لبي ﷺ ألقى ما كان في فيه فقال إنسلام عليك يا رسول الله ست أنا ثعلباً، ولكي منك من ملائكة [الله] الكرويين، غفقت عن ذكر ربي طرفة عين فغضب علي ربي ومسخني ثعلباً كما ترى وطردي من السماء إلى الأرض<sup>٤</sup>.

وكذلك الروايات التي فيها بعض المفسرين في شأن هاروت وماروت وهي من الروايات الإسرائيلية التي لا عليها عقل ولا وجد فقد نقل بن جرير وسيوطي في تفسيرهما كيفية برول المنكين هاروت وماروت إلى الأرض واقتربهما بسدود كثر من الحمر والعسل ولربا واشتر<sup>٥</sup> ومثل هذه الروايات التي تسب المعصية إلى الملائكة تحالف صريح العرب لدي أشد إلى عصمتهم وعدم غفهم فالرواية الأولى تصر<sup>٦</sup>ح بأن الملائكة يمكن أن يعص عن العادة وذكر له، وأمر بن يني بك قوله من في السموات والأرض ومن عنده لا يسكنون عن عبيديه ولا يستخبرون<sup>٧</sup> يستخون لئلا<sup>٨</sup> ولهم لا يقترون<sup>٩</sup> ولرواية الثانية تسب المعاصي إلى الملائكة والفرأ<sup>١٠</sup> يني ذلك لا شيقونة بالقول وهم يأمرهم يعملون<sup>١١</sup> وقد عر<sup>١٢</sup>ض

١. حار لأثور ح ٤٣، ص ٣١٣، باب فضائهم ومآثرهم - الحسن والحسين

٢. جامع البيان ح ١، ص ٤٥٦؛ السيوطي؛ الدر المنثور، ح ١، ص ١٩٠.

٣. الأنبياء، ١٩، ٢٠. ٤. الأنبياء، ٢٧.

هذا الحديث عن الإمام الرضا عليه السلام فنكره وكذبه، فعن عبي بن محمد بن الجهم قال سمعت المأمون يسأل الرضا عليه السلام عن موسى عليه السلام عما يرويه لئاس من أمر لرهرة وأنها كانت امرأة فتنبها هاروت وماروت وما يرويه من أمر شهيل وأنه كان عشاراً باليمن، فقال كذبوا في قولهم، إنهما كوكبان<sup>١</sup>

قال العلامة لطب صائفي في مثل هذه الروايات «وقد روي قريب منه في بعض كتب لشعة مرفوعاً عن الباقر عليه السلام وروى السيوطي أمر هاروت وماروت ولرهرة سفاً وعشرين حديثاً، صرحوا بصحة طريق بعضها وهذه القصة حرافية تسبب إلى املائكة المكرمين لئاس بض القرن عنى نزاهه ساحتهم وطهاره وجودهم من الشرك والمعصية أعظم الشراء وقبح المعصية، وهو عبادة الصم ونقتل ولرب وشرب الخمر»<sup>٢</sup> بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الروايات معارضة بروايات أخرى تدل على عصمة الملائكة من المعصية قال أمير المؤمنين في وصف لملائكة «فليس فيهم فترة ولا عدهم عفة ولا فيهم معصية. ومسحون لا بأسون ولا يعشاهم يوم ابعون ولا سهو العفون ولا فترة الأبدان ولا عفة النسيان»<sup>٣</sup>

### الروايات التي تسبب الظلم إلى الله

أخرج ابن داود بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال «لو ثلثة والمؤودة في النار»<sup>٤</sup> وعن سمه بن يزيد لجمعى قال انضمت أن وأحي وأني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فسا يا رسول الله إن مما ميكة كانت تصل الرحم وتقري الصيف وسفن وتبعص، هلكت في الجاهية فهل ذلك نافعها شيئاً؟ قال لا، فسا فيها كتب وأدت أحداً لها فهل ذلك نافعها شيئاً؟ قال لو ثلثة والمؤودة في النار إلا أن تدارك لو ثلثة الإسلام

١ بخار الأنوار، ج ٥٩، ص ٣٢٣، رقم الحديث ٤

٢ الميزان، ج ١، ص ٢٣٨

٣ بهج البلاغة، الخطبة الأولى

٤ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٣٠، كتاب السنة، باب في ذراي المشركين، رقم ٤٧٧

ليعقوا له عنها قال الهيثمي. رواه أحمد ورحاله رحاب الصحيح<sup>١</sup>  
ولما أن سأل ما هو دين المؤودة حتى تدخل النار، وهي لم تر من الدين شيئاً ولم  
تصل إلي من التكليف، أليس هذا يحالف أصول العدل وصريح القرآن الذي يقول  
﴿وَإِذْ أَلْمُؤُودَةُ سَمِعَتْ ﴿بَأْسَ دَسِ قُلْتُ﴾<sup>٢</sup>

وفي نفس هذا المعنى روى مسلم بسنده عن أنس أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ  
أين أبي؟ قال في النار فمضى فصلى دعاه فقال إن أبي وأباك في النار<sup>٣</sup> ومن المعلوم أن  
عدل الله قد توفي في العبرة فلما سعت فكره في النار يخالف قوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا  
مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ يَبْعَثَ رَسُولًا﴾<sup>٤</sup> وقد تعالى ﴿وَبَوَّأْنَا هَنُكُهُمْ يَتَدَبَّرُونَ قَبِيرَهُ لَقَالُوا رَبَّنَا  
لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَفَتَحْنَاكَ مِنْ قَبْرِ أَوْ تَبَدَّلَ وَتَحَرَّى﴾<sup>٥</sup> وقال تعالى ﴿أَنْ  
تَقُولُوا مَا خَاءَنَا مِنْ شَيْءٍ وَلَا تَبْدِيرٍ فَهَذَا جَاءَكُمْ نَبِيٌّ وَسَدِيرٌ﴾<sup>٦</sup>

### ولد الزنا لا يدخل الجنة

روى لصوي بسنده عن أبي عبد الله أنه قال إن لله تعالى حق أنجمة طاهرة  
مطهرة فلا يدخلها إلا من طاب ولادته.

وروى أيضاً عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال يقول ولد الزنا يا رب ما دسي فما كان  
لي في أمري ضعف. ف. فسيدي مد فيقول أنت شر الثلاثة أدس والولد أدس فتست عليهما  
وأنت رحيم ولن تدخل الجنة إلا طهر<sup>٧</sup>

ومثل هذه الروايات تحالف أصول العدل وصريح القرآن قال أحد العلماء في  
وصف هذه الروايات. «ولد الزنا حسب قواعد التعبدية أنما طهره للمورس العقبة

١ مجمع الروايات ومبعض الفوائد، ج ١ ص ١١٨، ١١٩، السبوطي، وجامع المسانيد والسنن، ج ٥.

ص ٤٩٤ رقم ٣٧٩٩ ٢ التكرير، ج ٩.

٣ صحيح مسلم بشرح النووي، ج ٢ ص ٧٩، كتاب الإيمان، رقم ٣٤٧.

٤ الاسراء، ١٥ ٥ طه، ١٣٤ ٦ السجدة، ١٩.

٧ الصادق، علل الشرائع، ص ٥٦٤.

ولأدله انقطعة من أنه لا سر واردة ورر أخرى ولا تعقب شخص جريمة غيره  
فحاله إذ حل سائر المكفمين من احتار الطاعة وعمل الحير فهو من أهل لحيه  
والعيم، وإن احتار لمعصه وعمل الشر كان من أهل الحميم وكل ما في لأحد مما  
يدفي هذا فلا بد من تأويلها وحملها على ما لا ينافي تلك القاعدة المتحكمة<sup>١</sup>

### روايات التحسيم والتشبيه

روى أبي داود بسنده عن محمد بن حبيب بن مطعم عن أبيه، عن حماد، قال أتى  
رسول الله ﷺ أعرابي، فعرض رسول الله، خهذب الأنفس، وصاعت لعيال،  
وبهكت الأموال، وهلكت الأنعام، فاستسقى الله ما فانا يستشعر بك إلى الله ويستشعر  
بالله عليك

قال رسول الله ﷺ «ويحك!! أتدري ما تقول؟» وسبح رسول الله ﷺ، فما رز  
يُسبح حتى عرف ذلك في حوّه أصحابه، ثم قال «ويحك!! به لا يستشعر بالله على  
أحد من حبه، شأن لله أعظم من ذلك، ويحك!! أتدري ما الله، إن عرشه على سمانه  
هكذا» وقال بأصابعه مثل لقنه عنه «وبه لينظ به أطيح الرجل بالراكب<sup>٢</sup> وعرف هذه  
لرواية عبد الحميد بن محمد بن أحمد بن أبي طيخ «أطيط» وهي تُسبّه لله سبحانه وتعالى صفات  
المحبوقين، وتصوره ركباً على العرش ركباً هادياً، وهذا الحديث من حديث  
التحسيم اني لا تفعل لتأويل بأي حال من لأخوان، وهي بالإصافه إلى كونها تحالف  
لعقل فيها تحالف انقر محالفة صريحه فان تعالى ﴿لننش كمشيؤن شيء وهو  
لنسمع البصير﴾<sup>٣</sup>

### الروايات التي تدل على استمرار البوة بعد النبي ﷺ

روى ابن ماجة في سننه عن ابن عباس أنه قال لما مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ  
وقال «إن له مَرصعاً في الجنة ولو عاش لكان صديقاً نبياً، ولو عاش لثقتب حواله القبط.

١ محمد حسن كشف العبد، الفردوس الأعلى، ص ٥١

٢ الشورى ١١

٣ سنن أبي داود، ج ٢ ص ٢٣٢، قم ١٧٢٦

وم استرقَّ بطني»<sup>١</sup> وفي الحديث تصريح بإمكان كونه - إبراهيم - نبياً فيما إذا استمررت له الحياة وفي هذا دلالة على أن لرسول ﷺ لا نعيم له حاتم السبكي والقرآن بصرَّح بأن النبي ﷺ هو الذي قد حُتمت فيه لسوء ﴿ وَلَكِنْ رُسُلُ اللَّهِ وَحَافِمْ تَلَيَّنَ ﴾<sup>٢</sup>

### الروايات التي تأمر بمخالفة النساء

٢ أورد الحر العاملي بسنده مجموعة من الروايات تحت عنوان «باب كراهة استشارة النساء إلا بقصد المناخلة» منها

١ عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ذكر عنده النساء» فقال لا تشاوروهن في السحوى ولا تطيعوهن في دي قراءة<sup>٣</sup>

٢ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إياكم ومشورة النساء فإن فقهن الصعف والوهن والعجز»<sup>٤</sup>

٣ عن أمير المؤمنين عليه السلام «وإياكم ومشورة النساء، فإن رأيهن إلى أمن، وعزمهن إلى وهن»<sup>٥</sup>

٤ روى الكليني بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ذكر رسول الله ﷺ النساء فقال: اعصوهن في المعروف قبل أن يأمرنكم بالمعكر وتعوذوا بالله من شرهن وكونوا من خيارهن على حد»<sup>٦</sup>

٥ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «تعوذوا بالله من طاعة سائكم وكونوا من خيرهن على

١ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن أبي ماجة، ج ١، ص ٤٨٤، كتاب الجنائز باب ما جاء في نصلاة على ابن رسول الله وذكر وفاته، رقم ١٥١١

٢ الأحزاب ٤٠ ٣ وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ١٣٠ كتاب النكاح، رقم الحديث

٤ المصدر السابق، رقم الحديث ٢

٥ عبد الواحد محمد بن محمد بن أبي، تصنيف عزز الحكم ودرر الكلم، ص ١٠٨، رقم الحديث ٩٣٦٦

٦ الكافي ج ٥، ص ٥١٧، كتاب نكاح باب في ترك طاعتهم، رقم ٢

حذر ولا تطيعوهن في المعروف فيه مريمكم بالمكر»<sup>١</sup>

٦ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «فإن أمير المؤمنين في خلاف النساء البركة»<sup>٢</sup>

إلى غير ذلك من الأحاديث لى نضب في نفس المعنى وقد أمكن توجيه هذه الروايات بأنها تخص صنف خاص من النساء فهو إما إذا كانت تأمر بمخالفة النساء حتى في أمور لحيه وإن الرشد في خلافها على نحو القصة الحقيقية فهي بلا ريب مخالفة لطواهر القرآن ودينه الكثيرة التي تأمر بالتشاور مع النساء والأحد برأيها في عدة آيات منها:

١ شاور الرجل مع زوجته فيما يخص القضايا المتصلة بالولد قال تعالى ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَوَصُّيَ بَيْنَهُمَا وَشَاورَا فَلَا مَظْلَمَ عَلَيْهِمَا﴾<sup>٣</sup>

٢ الآيات التي تدل على قبول رأي المرأة في العديد من التقصيص لمهمة مع عدم أن رأي المرأة كان هو الصواب في هذه الأمور وليس لعكس منها

(أ) إشارة بت شعيت على أنها بأن ستأخر موسى عليه السلام ﴿فَإِنْ اخْتَصِمَا بِأَيِّ شَيْءٍ جَزَاءٌ لِّخَيْرٍ فِي أَشْخَرَتْ لِقَوَى الْأَمِينِ﴾<sup>٤</sup>

(ب) رأي أخت موسى عليه السلام لآل فرعون بأن تتولى أم موسى إرضاعه ﴿فَقَالَتْ هُنَّ أَدْلُكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ نَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَصِيبٌ﴾<sup>٥</sup>

(ج) رأي زوجته فرعون إلى فرعون بأن لا يتعرض إلى موسى بالقتل ﴿وَقَالَتْ أَمْرٌأْتُ فِرْعَوْنَ فُتْرٌ عَنِ بَنِي وَأَنْتَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَسْعَيا أَوْ يَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾<sup>٦</sup>

(د) وأخيراً نصرف للمكة بلقيس الذي يسم عن عقبة كبيرة وتصرف حكيم فهي لم تنصرف بالأمور المصيرية إلا بعد مشورة ذوي الخبرة ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَتَى عَلَى الْمَكْرُومِ الْبَغِيُّ فَلْيَكُونْ مِنْكُمْ خَلِيفَةً إِنِّي جَارِيَةٌ عَلَيْهِمْ﴾

٢ المصدر السابق، رقم الحديث ٦

١. المصدر السابق

٥ المصنف: ١٢

٤. المصنف: ٢٦.

٣ المرقه: ٢٣٣

٦ المصنف: ٩

في أمري ما كنت فاطنةً أمراً حتى شهّدوب<sup>١</sup>، وكيف أنها لم تستصوب رأيهم في القتال ما لم تسحر لحال<sup>٢</sup> (وأيّ مرسلةٍ بينهم يهديه فاطمة؟ ثم يزوجهم المرسلون<sup>٣</sup>) وكيف أنها أصب وأعدت قومها لما رأب دلائل الحق، وأمرهم المؤيدة لسوة سيمان ﴿فَأَلَّتْ رَبِّي أَنِّي طَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ إِلَهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>٤</sup>

هذه هي لرؤية القارئة في مسألة المرأة وهي حاكمه على جميع الروايات لى تحالف هذا المعنى محللة يسة، ومن الواضح أن القوم بعدم مشاورة النساء على نحو لقصة الحفصة محالفة لهذه لرؤية

ومن هنا تنبئ أنه يس المقصود في الروايات - إن صحت - عدم مشاورة النساء على الإطلاق وأنه لابد من محادثتها حتى وإن كبت على صواب فإن هذا لا يمكن قوله بأي حال من الأحوال، ولابد من أن يراد به نوع خاص من النساء على نحو القصة الخارجية أو تخصيص ذلك بالمرأة غير العاقلة مثلاً

### روايات حق المرأة لا تساوي واحد بالمائة

روى لكثي سنده عن أبي جعفر<sup>٥</sup> أنه قال: جاء امرأة إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله ما حق الروح على المرأة؟ فقال لها: أن تطيعه ولا تعصيه ولا تصدق من بيته إلا بأذنه ولا تصوم تطوعاً إلا بأذنه، ولا تسمع بنفسها وإن كبت على ظهر قتب، ولا تخرج من بيتها إلا بأذنه، وإن خرجت من سنها عير، دبه بعثتها ملائكة لسماء وملائكة الأرض وملائكة الأعصم وملائكة لرحمه حتى ترجع إلى سنها، فقالت يا رسول الله من أعصم الناس حقاً على لرحل؟ قال: وأدة، فقالت يا رسول الله من أعصم الناس حقاً على المرأة؟ قال: روحها، قالت فما لي عنه من لحق مثل ما له علي؟ قال: لا ولا من كل مائة واحده، قال فقالت والدي بعثت بالحق سناً لا بمدك رقبتي راحل<sup>٦</sup>

فمثل هذه الروايات التي تجعل حق المرأة لا يساوي واحد إلى اسمائه من حق الرجل تعرض ظاهر القرآن الذي يصرّح بأن للمرأة ما للرجل تماماً وله عيبتها درجة واحدة وليس كما جاء في روايات بأنها لا سمك و حد أبي المانة من حق الرجل فان تعالى ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَنِّيهِمْ ذَرْعًا ﴾<sup>١</sup> ولها انتعصت هذه المرأة وقررت أن لا تتروح نداءً لمحاكمة ذلك مع أصول العدل

### الأكراد قوم من الجن

١. عن أبي الربيع الشامي قال. سألت أبا عبد الله عليه السلام فقست: إن عدداً قوماً من الأكراد وأنهم لا يزالون يعيشون ببيع مصالحهم فقال: يا أبا الربيع لا تحاطبهم فإن الأكراد حي من أحياء الجن كشف الله عنهم العطاء فلا يخالطوهم<sup>٢</sup>

٢. عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال لا يشتر من لسودن فإن كان لابد فمن لوبة.. ولا تكحوا من الأكراد أحداً فإنهم جنس من الجن كشف عنهم العطاء<sup>٣</sup>

وهذه الرواية محالفة بلروح العامة في القرآن والمصامير ومحتوى لقرآن الكريم، قال السيد الشهيد في مثل هذه الروايات «فمثلاً لو وردت رواية في ذم طائفة من الناس وبيد حسنهم في الحق أو أنهم قسم من الجن، فبإذن هذا مخالف مع انكتاب التصريح في وحدة البشرية حسناً وحسباً ومساواتهم في الإنسانية ومسؤولياتها مهما اختلفت أوصافهم وألوانهم»<sup>٤</sup>

٢ الكافي، ج ٥، ص ١٥٨، باب من تكره معامته ومخالطه

١ الفهرء، ٢٢٨

٣ المصدر السابق

٤ تفريرات بحث السيد الشهيد الصدر، بحوث في علم الأصول، بقلم آية الله السيد محمود

الشاهرودي، ج ٧، ص ٢٣٤

## عرض الحديث على السنة

### السنة في اللغة

عرف السنة في اللغة بأنها السيرة، حسنة كانت أو قبيحة<sup>١</sup> ولأصل فيها الصريقة والسيرة<sup>٢</sup> وفان بعضهم إن الأصل الواحد في هذه المادة هو حريد أمر مُنْصَبْط سواء كان هذا الأمر وحريده في ظهور صفة، أو عمل، أو قول، وإنما سمي بذلك لأنها حري حرياً<sup>٣</sup> فلسة إذن هي الطريقة، السيرة، ومن صفاتها الاستمرار والحري.

### السنة في الاصطلاح

لسنة في اصطلاح الفقهاء هي «قول النبي أو فعله أو تقريره» وعند فقهاء الإمامية هي «قول المعصوم أو فعله أو تقريره» وليس لها إلا قسم واحد فقط وهو الصحيح لمصون عن الكذب والخطأ<sup>٤</sup>

وقال الجرحاني السنة في الشريعة هي الطريقة المسبوكة في الدين في عصر

١ لسان العرب، ج ٦، ص ٣٩٩، مادة سنة

٢ ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ٢ ص ٤٠٩

٣ حسن المصطفي، التحقيق في كلمات القرآن، مادة سن

٤ أصول الحديث وأحكامه، ص ١٩

افراض ولا وجوب<sup>١</sup> وهناك من جعل لسة مرادفة للحديث المسقول أو شعبه أو بغيره، وإطلاق السة على الحديث اصطلاح حديث لا تعرفه اللغة

### معنى السة في الأحاديث وأقوال العلماء

لمتنع لأحاديث المعصومين عليه السلام يتبين له نصوص أنهم قد استخدموا لسة في معاهد العلوى وفي الحديث الواردة عن الرسول ﷺ في الحديث على الالتزام بالسة وعدم الحرج منها قال أما أبي أصبى وأمام وأصوم وأفطر وصحت وأكبي فمن عب عن مهاجى وسنتي فليس مني<sup>٢</sup> وقد كان تقدماء من العلماء يستخدمون هذا المصطلح في هذا المعنى فقط، فمن خلال تتبع هذه لكلمة في بعض آثار اشبح المجلد وغيره يتبين بأنها لا تخرج عن معاهد العلوى وسوف نضرب بعض الأمثلة لموضح هذا المعنى قال الشرح

١ ويسحب أن لا تجاور الإيساء في المهر السة وهي خمسة مائة درهم؛<sup>٣</sup>

٢ ومن لسة الثامنة عن الرسول ﷺ لدعاء عبد رؤيه لهلال؛<sup>٤</sup>

٣ والسة في النصد بالكلاب لمعتمه<sup>٥</sup>

وعرها من الأمثلة الأخرى التي يدل على أن لسة هي طريقه لبي في حياته لشخصيه والاجتماعية في عاداته ومعاملاته وينقسم إلى قسمين لسة انواحية والمستحبة، وهذا ما نشهه له الحديث لورد عن الرسول ﷺ قد سة سة سة في فريضه الأحد بها هدى وتركها صلالة، سة في غير فريضه لأحد بها فصيلة وتركها غير حطيثة<sup>٦</sup> وقد كان تقدماء يعرفون بين الحديث ولسة فيقولون مثلاً شهاب الثوري، مام في الحديث ويسبب بمام في لسة

٢ الكافي، ج ٢، ص ٩٥

٤ المصدر السابق، ص ٣١٥

١ أصواء على السة المحمدية، ص ٤٢

٣ المفيد المقنعة، كتاب النكاح، ص ٥٠٩

٥ المصدر السابق، ص ٥٧٧

٦ الكافي، ج ١، ص ٦١ باب الاحد باسمه وشواهد الكتاب قم ١٢

## معنى السنة عند الفريقين

نقول الفريقان على حجة السنة لم يثد منهم أحد وحتموا هي المعنى المرد من السنة فهي عند الشيعة تشمل قول وفعل وتقرير لمعصوم (الرسول ﷺ والأئمة الاثني عشر عليهم السلام) أما عند السنة فقد اقتصروا على قول وفعل وتقرير لسي محمد ﷺ واستدل الشيعة بنوعين من الأدلة:

١. لأدلة التي تدل على حجة مستهم بصورة مستقيمة.

### (أ) الكتاب

استدلوا بآيات كثيرة أهمها أنه انظهير ولي يدل على عصمتهم، ومنها على حجة قولهم قال تعالى ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ بَيْتِهِ وَيُطَهِّرَ كُفَّهٖمُ﴾<sup>١</sup>

أما كفيه الاستدلال فما ورد فيها من أداة حصر، وأن المراد من الإرادة هي الإرادة لكونية واستحالة تحريف الأمر بالنسبة إليه تعالى

### (ب) السنة

ومن أقوى أدلة على ذلك هو الحديث المتواتر بين السنة ولشعة وهو حديث النفس، وهي رواية أبي سعيد الخدري عن الرسول ﷺ قال: «بني أوشك أن أدعى فاحيبي، وإني تارك فيكم تلقين كتاب الله وعترتي، كذب الله جل محدود من اسمه إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي وأن يطهف الحبير حبري بهم من يشترها حتى يرد علي لحوص، ويظروا كيف تحموني فيها»<sup>٢</sup>

١. الأحزاب، ٣٣

٢. نقل هذا الحديث في الصحاح والمسانيد بروايات متعددة ويصرق محبته أنصر الرمادي، الصحيح البخاري، ج ٥، ص ٦٦٢، ٦٦٣ كتاب المناقب، مناقب أهل البيت، رقم ٣٧٨٦، ٣٧٨٨، المتصفي بهدي، كمر العمال، ج ١، ص ١٧٢، باب الاعتصام بالكتاب والسنة، رقم ٨٧٠، ٨٧١، ٨١٢ و

٢ الأدلة التى تدل على كونهم واسطة إلى سة السى

(أ) عن أبى عبد الله عليه السلام قال حديثى حديث نبي وحديث نبي حديثى وحديثى حديثى لحسن و وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فور الله عروحل

(ب) عن يونس بن عبد الرحمن عن هشام بن الحكم - فى حديث طويل يقتصر على موضع الحاجة - أنه سمع أبى عبد الله عليه السلام يقول لا تقبلوا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة . فإنما إذا حدثنا قسماً قال الله عروحل وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرها من الأحاديث

والفرق بين المجموعة الأولى من الأدلة والثانية أن الثانية ثبتت حججه أقول لهم وسُتَهم بما هم رواة موثوقين ، وطريق إلى سة السى على عكس الأدلة الأولى فهى نُتت حجية ستهم بصورة مستقده<sup>١</sup>

## أدلة القاعدة

استدل على هذه القاعدة بالقرآن والسنة والإجماع، والأحاديث على طائفتين

الطائفة الأولى ما يدل صراحة على رد كل حديث يخالف السنة

١ عن ابن أبى يعقوب قال سألت أبى عبد الله عليه السلام عن اختلاف الحديث برويه من شق به ومهم من لا شق به؟ قال إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهداً من كتاب الله أو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والآ فإدى حياءكم به أولى به<sup>٢</sup>

٢ عن أبى جعفر عليه السلام فى مناظرته مع يحيى بن كثر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع قد كثرت على الكدابة وسكنر فمن كذب على مُعَمِّدٌ فمستو مُعَمِّدُهُ من النار فإذا أتاكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله وسنتى فمن وافق كتاب الله

١ لا بمعنى الاستعلال بالشروع بل بمعنى حججه فهمهم للكتاب ونهم لواسطة الأمسة الواعية نقل وفهم سة

٢ الكافي، ج ١، ص ٦٩، كتاب العلم، باب الأحاد بالسنة وشواهد الكتاب، رقم

- وستي فحدوا به وما حالف كتب له وستي فلا تأخروا به<sup>١</sup>
- ٣ روى سدير عن أبي جعفر وثبي عبد الله عليه السلام أنهم قالوا لا تصدق عينا إلا ما يوافق كتب الله وسنة نبيه<sup>٢</sup>
- ٤ روى الكليني بسنده عن أيوب بن الحر قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام أنه يقول كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة وكل حديث لا يوافق كتب الله فهو رحرر<sup>٣</sup>
- ٥ عن هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول لا تغفلوا عيب حديثاً إلا وافق الكتب والسنة أو يحدون معه شاهداً من أحاديثنا لمتقدمة<sup>٤</sup>
- ٦ روى الحطيط لعددادي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «سأتيكم عسي أحاديث مخلقة فما جاءكم موافقاً لكتب الله وستي فهو مي وما جاءكم مخالفاً لكتب الله وستي فليس مي»<sup>٥</sup> إني غيره من الأحاديث وهذا طائفة من الأحاديث التي يمكن أن يستند بها والوردية عن أهل البيت عليهم السلام التي تنص على أن كل حديث لا يشبه أحاديثهم فهو باطل
- الطائفة الثانية من الأخير ما يدل على التمسك بالسنة حيث يقضي رد كل ما يحالها
- ١ روى الكليني بسنده عن عبي بن الحسين عليه السلام قال إن أفضل الأعمال عند الله ما عمل بالسنة وإن قل<sup>٦</sup>
- ٢ عن زرارة بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام قال كل من تعدى سنة رُدَّ إلى السنة<sup>٧</sup>
- إلى غيره من الأحاديث الكثيرة التي تدل على التمسك بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتي تدل بصورة غير مباشرة برَد الأحاديث التي تحالها

١ بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٢٥، رقم الحديث ٢

٢ المصدر السابق، ص ٢٤٤، رقم ٥١

٣ بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٤٤، رقم ٦٢

٤ الكفاية في علم الرواية، ص ٤٧

٥ الكافي، ج ١، ص ٧٠، باب الأحكام بالسنة وشواهد الكتاب، حديث ٧

٦ المصدر السابق، ص ٧١، رقم ١١

٣ الكافي ج ١ ص ٦٩

## الإجماع

أجمع المسمون كافة على رد الأحاديث التي تحالف سه الرسول ﷺ محدثة صريحة وهذا مما لا خلاف فيه قال الشيخ المعبد «أما إجماع الأمة فإنهم مطعون على أن كل ما حالف الكتاب والسنة فهو باطل»<sup>١</sup>

وقال السيد الطباطبائي «وبلحمه لا موجب لطرح رواية أو روايات إلا إذا حلفت الكتاب والسنة لقطعية»<sup>٢</sup>

## حدود القاعدة

لكي يحكم على الحديث بمخالفته لسنة لابد من تحقق شرطين رئيسيين وهما  
١ لابد من أن يكون انكشاف عن سنة إما الخبر المتواتر أو لإجماع على النقل من التعريفيين؛

وبتحقيق الكلام هنا نقول إن السنة - كما جاء في التعريف - هي نفس قول وفعل وتقرير المعصوم فلا يوجد غير قسم واحد منها فقط وهو لصحيح، فلا بد أن يكون انكشاف عنها إما شيء قصعي أو قريب من القطعي وذلك للسبب

١ لأن أحاديث لعرض صرح بعرض الحديث على السنة، وسنة أمر قصعي فلا بد أن يكون انكشاف عنها أمر قطعي أيضاً؛

٢ لكي يكون شيء مقدساً ومعياراً، لابد من توفر عنصر انقطع فيه حتى يمكن رد أو قبول الأحاديث في صوره وأما إذا كان طبعاً فلا يمكن جعله معياراً إلا إذا يمكن ترجيح طبعه على طبع آخر

والآن نأتي إلى مبررات انكشاف عن سنة والتي يمكن أن تكون:

١ الأحدث المتواترة؛

٢ أخبار الأحاد المعروفة بالقرائن؛

٣ لا جماع على النقل بين انفر يقس<sup>١</sup>

٤ حجر الواحد لمجرد عن القرية

أما بالنسبة إلى لثلاثه الأولى، فلا شك ولا ريب في كونها كشفاً عن لسة كشفاً قطعياً، أو على الأقل حصول لاطمئنان بكونها هي لسه وبما الخلاف في وجود أخبار الواحد المعروفة بالمرئى فقد قد بعضهم بعدم وجود أخبار معروفة بالقرائن في أحكامنا «فأخبار اليوم كلها طيبة إلا ما صدر ومعهده لأحاديث في ذلك ودعواهم قطعيتها فاسدة»<sup>١</sup>

٥ ما بالنسبة إلى أخبار الواحد فيمكن تقسيمها إلى قسمين

(أ) الحجر الواحد الذي لا يصل إلى درجة الاستفاضة،

(ب) الحجر الواحد المستفيض

أما بالنسبة إلى الأول فيمكن عنده كاشفاً عن لسه كشفاً طيباً، وحجة في مقام العمل بالأحكام كما حقق في محله، ما نعتبره وعده في تسمي لحجر الصحيح من غيره، وميرأى توراه الأخبار فلا، لأنه من ولا يمكن ترجيح طر على طر آخر، ثم إنه خارج من دائرة أخبار لعرص على اسمه باعتباره أن يطهر ولقد لم يتفق عليها هو اسمة المقطوع بها، ولتي يمكن انكشف عنها بالأخبار لمتوترة والإجماع على لرواية لصادرة من المعصوم من انفر يقين، بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن لاستيفاس بقول أمير المؤمنين عليه السلام عند ما بعثه إلى الحوارج للاحتجاج عليهم قال له لا تجد حجهم بالقرآن فيه حمان ذو وجود، ولكن حاجتهم بالنسبة فإنهم من يحدو عنها محيصة<sup>٢</sup>

فالنسبة هنا أمر ثابت مجمع عليه، يمكن الاحتجاج به بحيث إنهم لا يمكنون

لحجة الرد ولو كان أمراً محتجاً فيه لما أمكن محمهم بها

١ مقاسر الهدية، ح، ص ١٢٧

٢ بهج البلاغة شيخ محمد عبده، ح ٣١٦

أما بالنسبة إلى اسوع الثاني من أحبار الاحاد وهي الأحبار المستقصصة فقد أوردناها  
 بالبحث، لأن الكثير من الدرس كنوا في هذا الموضوع عتبروا الأحبار المستقصصة  
 قاعدة يمكن رد أو قبول الأحبار في ضوءها

وقس أن تتكلم عن هذا الأمر لابد من تعريف لبحر المستقصص، وهو لبحر الذي  
 تكثر رويته في كل مرتبة عن ثلاثة وعن بعضهم أنه ما رادب عن اثنتي عشرة<sup>١</sup> ولا شئت أنه  
 من أحبار الاحاد ولا يقصد إلا لظن، نعم، يمكن أن يرتفع إلى درجه لعدم بصممه  
 العرش لدحية والحرية ولكن الكلام في نوعه هذه القرينة وتحققها خارجاً  
 فامتحصل أنه لا يمكن اعتبار لاستقصصة مقيساً لرد الأحبار، لأنها لا تحرج عن خير  
 الطن كما فدا

أما الإجماع بين الفريقين على الحديث ونقله، فيه يحق كلاً الأمرين بالنسبة إلى  
 درجه لا طمئنان والكشف عن السمة بالإصافه إلى كونها مبني مشترك لقد الأحبار  
 وهناك نقطة حديره بالذكر وهي أنه ليس بالضرورة أن يكون لسه قولاً أو فعلاً أو  
 تقريراً، بل قد يكون هناك حبراً منقولاً عن الرسول قام الإجماع بين الفريقين بأنه لم  
 يرد في السمة، ولم يفعله الرسول فإنه يطبق عليه بأنه مخالف بسمة أي نقول بـ هذه  
 ليس من سمة الرسول

٢ الشرط الثاني الذي لابد من توفره لمحكم على الحديث بالرد هو عدم مكانية  
 الجمع بهما بدون تكلف ولا تعسف سواء كان جمعاً عريضاً أو من خلال الحمل  
 على اختلاف الأحوال والأزمان.

### خلاصة وتقويم

تبين من خلال هذا العرض السريع أن هذا المقياس هو مما أجمع عليه لمسموع  
 ووردت فيه الأحبار وإن حيف عماء الحديث في تفاصيل هذا المقياس ونوصنا

إلى أن المقصود من السنة هي السيرة لمسبوبة لرسول الله وتشمل أفعاله وأقواله وتقريراته المكشوفة من خلال إجماع المسلمين، وتواتر الأحاديث، وأن الأحاديث التي تخالف لحبر المجمع عليه بين الفريقين أو السواتر فيها تعتبر مخالفة بسنة وكذلك يُرد البحر الذي يحقق لإجماع بين الفريقين بأنه لم يعنه لرسول ولم يعنه فيه يطق عليه بأنه مخالف بسنة.

## الروايات المخالفة للسنة

### ١. روايات الاستخارة بالرقاع، والبناقد، والحصي

وردت روايات كثيرة في كيفية الاستخارة منها لاستخارة بالرقاع، بالسائق، بالحصي والسحرة تذكر منها على نحو الإجمال:

روى الكشي بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إذا أردت أمر فخذ من رقع فكتب في ثلاث منها بسم الله الرحمن الرحيم خيرة من الله العزير لحكيم لفلان بن فلانة فعن وفي ثلاث منها بسم الله الرحمن الرحيم خيرة من الله العزير لحكيم لفلان بن فلانة لا تفعل، ثم صعبها تحت مصلاك، ثم صل ركعتين فإذا فرغت فاسجد وصل فيها مائة مرة استخير الله برحمته خيرة في عافية، ثم استوي جالساً وصل اللهم حري لي واحتر لي في جميع أموري في يسر منك وعافية، ثم استوي جالساً وصل اللهم حري لي واحتر لي في جميع أموري في يسر منك وعافية، ثم صرت يدي إلى الرقاق فشوشها وأخرج واحدة واحدة فإن خرج ثلاث متولات فعل لأمرائي بريد، وإن خرج ثلاث متواترات لا تفعل فلا تفعله، وإن خرجت واحدة فعل (وواحدة) لا تفعل فأخرج من الرقاق إلى خمس فاضرب كثرها فاعمل به ودع السادسة لا تحتاج إليها<sup>١</sup> وفي رواية أخرى فيما تسمى الاستخارة لمصريه عن مولانا المحجة صاحب

١ وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٢٠٨، ٢٠٩، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الاستخارة

الرمضان ﷺ يكتب في رقتين «خيرة من الله ورسوله لفلان بن فلانة» ويكتب في إحداها «فعل» وفي الأخرى لا تفعل، ويترك في سادسين من صبر وسرعي في فسخ فيه ماء ثم يتطهر ويصلي ركعتين ويدعو عليهما ثم يسجد سجدة تقول فيها «أستحير الله خيرة في عافية، مائة مرة، ثم ترفع رأسك وتفرق لصادق، وقد حررت الرقعة من الماء فاعمل بمقتضاها إن شاء الله تعالى»<sup>١</sup> إلى غيرها من لرويات في هذا الباب. وقد حكى بعض أعمامنا بشدة هذه لرويات قال الشيخ لمعبد بعد أن أورد الاستحارة بالرقع «وهذه لرواية شاذة ليست كالذي تعلم، لكن أردنا لبرحمة دور تحقيق العمل بها»<sup>٢</sup> ولمقصود أنها لا تشبه لرويات انواردة عن الرسول ﷺ والأئمة عليهم السلام وانواردة عن طريق المرفقين في كيفية الحرة وهي الصلاة ركعتين ثم اندعاء المأثور

روى البخاري عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال «كان رسول الله ﷺ يعلمنا لاستحارة في الأمور كما يعلم السورة من القرآن يقول إذا هم أحدكم بالأمر يسركم ركعتين من غير الفريضة، ثم يقل اللهم إني أستجيرك لعلمك، وأستعذك بعزتك، وسألت من فصلت العظيم، فبث تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم وأب علام أعوب»<sup>٣</sup>

وقد نقل ما يشبه هذا الحديث عن طريق رويته قال صاحب اسحار وقد ورد في العمل بها [الاستحارة] ووجه محتمل من أحسنها أن تعتنس ثم تصلي ركعتين تعراً فيهما ما أحسن، فإذا فرغت منهما قلت اللهم إني أستجيرك لعلمك»<sup>٤</sup> وقد سوي

١ بحار الأنوار ج ٩١، ص ٢٤٠، كتاب الصلاة، باب الاستحارة بالصدق

٢ المعبد، المصنف، ص ٢١٩

٣ صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٦، كتاب الصلاة، باب ما جاء في المصنوع مشي مشي، سر

الترمذي، ج ٢، ص ٣٤٥، ٣٤٦، كتاب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الاستحارة

٤ بحار الأنوار، ج ٩١، ص ٣٨٤، كتاب الصلاة، باب الاستحارة بسبعة

الدعاء وهي روايات كثيرة منقولة عن الغربيين وهذه لروايات كثيرة وهي مشهورة بين العامة والخاصة<sup>١</sup>.

أما الروايات الأخرى فهي ضعيفة ولم ينفها أحد من العلماء السابقين ومخالفة لما نقل عن الغربيين «فم الرقاق، والصدق، والفرقة، فمن أصعب أحوال الأخلاق، وشود لأخلاق؛ لأن رواها فضيحة معجوز مثل رزعة ورفاعة وغيرهما فلا ينتفت إلى ما حثصت وروته، ولا يعرج عليه، و محضون من أصحابنا ما يحتارون في كتب نفقه إلا ما احتاراه، ولا يدركون لصدق، والرفق، وقرعة إلا في كتب العبادات، دون كتب نفقه فشبح أبو جعفر الطوسي رحمه الله لم يذكر في نهجته ومسوطه وفتناده إلا ما ذكرناه واحترسه، ولم يتعرض لصدق، وكذبت شيخنا لمفيد في رسالته إلى ولده لم يتعرض للرقاق ولا للصدق»<sup>٢</sup>.

والظاهر أن هذه لأخبار مخالفة لرسول الله ﷺ طفقاً لرأي هؤلاء لأعلام - فلم يردعه في كتب السيرة ولس واثريح، أو عن لأئمة عليه السلام أنه كان يعمل بالرقع والسحرة والصدق وما شابه ذلك والأخبار المصونة عن الأئمة عليه السلام في هذا الأمر هي أحوال شاذة ضعيفة بقول الشيخ لمفيد وغيره وهي متأخرة لم يعلها المتقدمون من علمائنا وتخالف الصحيح الوارد عن الغربيين

## ٢. الروايات الواردة في نحوسة الأديم والأشياء

وردت روايات كثيرة تدل على نحوسة بعض الأديم ولشهور والأشياء وانطير منها وأكثرها ضعيفة «وهي روايات بائنة في لكثرة مودعة في حوامع لحديث أكثرها صغف من مرسلين ومرفوعات وإن كان فيها ما لا يحلو من اعتسار من حيث اسادها»<sup>٣</sup> - وهذه الروايات مخالفة لقرن وسنة لسوية التي سهي عن التصير

١ الشهيد الأول، ذكرى الشريعة، ج ٢، ص ٢٦٥

٢ بن إدريس بن يحيى، السرائر، ج ١، ص ٣١٣، ٣١٤

٣ الميرزا، ج ١٩، ص ٧٢

ولتشاؤهم ولتوكل على له وحده في هذه الأمور فمن هذه الروايات  
عن لرسالة عن ابنه قال قال رسول الله ﷺ حرُّ رعاء في الشهر يوم  
بحسن مستمر<sup>١</sup>  
وعن أبي عبد الله عليه السلام قال قال علي بن أبي حمزة بسعي أن يوقى النورة يوم لأرعاء فيه  
يوم بحسن مستمر<sup>٢</sup>

وعن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال الشؤم للمساقر في طريقه حمسة  
العراب لناعق عن يمينه، انشتر لدسه، والدث العوي الذي يعوي في وجه لرحل،  
وهو مفع على دسه، يعوي ثم يرتفع ثم يحفص ثلاثاً، والطي السامح من يمين إلى  
شمال، وانومه الصارحة، وانمرأه لشمطه ينقي فرجه، ولأثار لعصاء - بسعي  
انحدعاء - ومن وحس في نفسه مهر شأ، فليقل اعتصمت بك يارب من شر ما  
أحد في نفسي، واعتصم من ذلك قال فيعصم من ذلك<sup>٣</sup>

وغيرها من الروايات التي تصب في نفس المعنى والتي تؤكد على وجود شؤم  
وبحسن في ذات الأيام والأشياء وهو نوع من التطير المنهي عنه والذي يُحذَر لسة  
لسوية الشريعة التي تؤكد الروايات الكثيرة لودة عن العريفيين، فمنها مثلاً  
كتب بعض البعلايين إلى أبي الحسن الثاني عليه السلام يسأله عن الحروح يوم الأربعاء لا  
يدور فكذب عليه من حرح يوم الأربعاء لا يدور خلافاً على أهل لطيرة وهي من كل فة،  
وعوفي من كل عده، وقصى الله له حاجته<sup>٤</sup>

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ لا طيرة.<sup>٥</sup>  
وروى لترمذي بسنده عن رسول الله ﷺ أنه قال الطيرة من اشرك وما ولاكر  
أنه يدهم بالتوكل<sup>٦</sup> وغيره من الأحاديث التي تعني التطير وتأم بالتوكل على الله

٢ المصدر السابق.

١ وسائل الشريعة، ج ١، ص ٢٥٧

٥ وسائل الشريعة، ج ١، ص ٢٦٢

٣ أحمد البرقي، المحاسن، ج ٢، ص ٨٤، ٨٥

٥ المصدر السابق

٦ الصحيح البخاري، ج ٤، ص ١٦٠، باب ما جاء في الطيرة، رقم ١٦١٢، سنن أبي داود، ج ٤

ص ١٧، كتاب الطب، باب في الطيرة

سبحانه وتعالى، فقد أجاب أمير المؤمنين عليه السلام لمن قال له عند مسيره إلى الخواصر: إن سرت يا أمير المؤمنين في هذا الوقت خشيت أن لا تظفر بمرامك - عن طريق علم الجحوم - فقال: أترعم أنك تهدي إلى لساعة لتي من سا فيها صُرف عنه السوء؟ وتخوف من الساعة لتي من سار فيها حق به انصر؟ فمن صدقك وقد كذب القرآن، واستعسى عن الاستعانة بالله في نيل المحبوب ودفع المكروه<sup>١</sup>

وَمَا ما يظهر من بعض الآيات في وجود نحن في بعض الأيام، فليس المقصود به المحسن الذاتي، بل أن نحوسها لاقتربها بعض الحوادث لمشوومة كما صرح بذلك العلامة حيث قال في التعليق على الآية (٢٦) من سورة السجدة (لكن لا يظهر من سبق القصة ودلالة الآيتين أريد من كبر السحوسة ولشؤم حصة سمن الرمان الذي كانت تهب عليهم فيه لريح عذبا وهو سع نبال وثمانية أيام متوالية يستمر عندهم فيها لعذاب من غير أن تدور بدورن لأسابيع وهو ظاهر ولا كان جميع الزمان نحوساً).<sup>٢</sup>

وفي لختام قال السيد الطباطبائي «فتبين مما تقدم على طوله أن لأخبار الواردة في سحاوة الأيام ونحوستها لا يدل على أريد من اتانها عسى حوادث مرتطة بالدين توجب حسناً وفسحاً بحسب لذوق الديني أو بحسب تأثير النفوس، وأما اتصاف ايوم أو أي قطعة من الرمذ بصفة الميمية أو المشامة واحصا صبه نحواص تكويبية عن عس وأسباب طيعيه تكويبيه فلا، وما كان من الأحبار طاهراً في خلاف ذلك فيما محمول على التقية أو لا اعتماد عنه»<sup>٣</sup>

### ٣. الروايات الواردة في نجاسة الحديد

روى الطوسي بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام «في لرحل: إذا قصَّ طغاره بالحديد أو حزَّ من شعره أو خلق قفاه، فإن عليه أن يمسحه بالماء قبل أن يصنِّي، سئل عن صنِّي ولم

١ بهج البلاغة ج ٧٧ ٢. الميزان، ج ١٩، ص ٧٤، ٧٥

٣ المصدر السابق، ج ١٩، ص ٧٤، ٧٥.

يُسمح من ذلك باسماء، قال [يُسمح بالماء و] بعد الصلاة، لأن الحديد نجس، وقال:  
لأن الحديد لباس أهل النار ولذهب لباس أهل الجنة<sup>١</sup>  
وهو خير مخالف للإجماع لعدم فهم يقر أحد من المسممين بأن الحديث نجس  
قال الشيخ الطوسي «لأنه خبر شاذ مخالف للأخبار الكثيرة، وما يحرق هذا المجزئ  
لا يُعمل عليه»<sup>٢</sup>

#### ٤. الروايات الواردة في الرضاع

وروى أنصاف عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال: سألت عن الرضاع فقال لا يحرم  
الرضاع إلا ما رتضعه من ثدي واحد حولين كاملين<sup>٣</sup>  
وعن لعلاء بن رزين عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأله عن الرضاع فقال لا يحرم  
من الرضاع إلا ما ارتضع من ثدي واحد مرة<sup>٤</sup>  
فمثل هذه الأخبار مخالفة لإجماع المسممين والروايات المتواترة قال الشيخ  
الطوسي في الحديث الأخير «فهذا لحضر بادر مخالف للأخبار كلها، وما كان هذا  
مسيبه لا يعترض به الأخبار الكثيرة»<sup>٥</sup>

#### ٥. الروايات الواردة في تحريم أو كراهة الخصب بالسواد

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «يكون قوم يحصون في حجر امرأة  
كحواصل الحمام، لا يُريحون رائحة الجنة»  
وعن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حصن بالسود سودت منه  
وجهه يوم القيامة<sup>٦</sup>

١ الطوسي، الاستبصار، ج ١، ص ٦١٤، كتاب الطهارة، أبواب الأعيان المفروضة  
والمستويات، الحديث رقم ٥

٢ المصدر السابق

٣ الطوسي، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٣١٥، باب فيما يحرم من سكاح من الرضاع، رقم ١٨

٤ المصدر السابق، ص ٣١٨. ٥ المصدر السابق.

٦ مجمع الروايات وجميع الفوائد ج ٥، ص ١٦٣

قال أنهشمي وفيه لو صين بن عطاء وثقه أحمد بن معين وابن حبان وصعفه من هو دونهم في المرولة وثقه رجاله ثقات<sup>١</sup> وقد سئل أحد المفتين عن حكم صاع البحية بالسواد فأجاب لا يحور أن يصنع لرحل بحيته بالسواد نور ود الأمر بحتابه وتهي عن فعه<sup>٢</sup> ومثل هذه بحالف ما ورد عن الرسول ﷺ من الأحاديث لمتفق عليها بين الفريقين

روى ابن ماجة بسنده عن طريق صهيب عن رسول الله ﷺ أنه قال إن أحسن ما احتصم به لهدد السو دأرعب لسانكم فيكم، وذهب بكم في صدور عدوكم<sup>٣</sup> وكذلك روى أنهشمي<sup>٤</sup> لحنس وابحسن ابني فاضمة يحصين بالسود<sup>٥</sup> وعن أبي جعفر<sup>٦</sup> قال دخل قوم على الحسن بن علي<sup>٧</sup> فرأوه محبصاً بالسود فسألوه عن ذلك، فمأ بده إلى بحيته، ثم قال أمر رسول الله ﷺ في عروة عرها أن يحتصو بالسو دلعووانه عني انمشركن<sup>٨</sup>

## ٦. روايات بيع التمر ممن يجعله خمرأ

وردت روايات تدل على حوار مع التمر ممن يجعله خمرأ وأن الأئمة<sup>٩</sup> قد فعو ذلك مها

عن ربيعة بن موسى قال سئل أبو عبد الله<sup>١٠</sup> وأنا حاضر عن بيع العصير ممن نجمره، قال حلال، نسب ببيع نمرأ ممن يجعله شرأاً حيشأ وهذه الرواية محالفة للروايات الكثيرة التي وردت في تحريم الحمر وبحاسته بن وتحريم حتى معصرها وبائعها ومشربيها<sup>١١</sup>

١ المصدر السابق

٢ فتاوى اللجنة الدائمة لبحوث العدمية ولافتاء، جمع وترتيب أحمد بن عبد الرق لد وشن

٣ جمع وترتيب بشر عواد وإحرون المسند الجامع، ج ٧، ص ٥١٩، رقم ٥٤١٤

٤ مجمع الزوائد وبيع الفوائد، ج ٥، ص ١٦٣

٥ الوسائل الشبعة، ج ١، ص ٤٠٤، رقم ٢

٦ الكافي، ج ٦، ص ٣٩٨ باب شرب الحمر، ج ١٠

قال لإمام الحميري في تعليق على هذه الروايات: «إن لعمل من سلك روايات  
حرقة عني المولى لمخالفة مضمونها للكتاب والسنة»<sup>١</sup>  
ولكن مع هذا يمكن المناقشة في مخالفة هذه الرواية للسنة لاختلاف الموضوع  
في كتابنا للحالتين، فالموضوع في الرواية الأولى هو بيع لتمر في حين أن الموضوع  
في الروايات الأخرى هو الحمر نعم، يمكن رد هذه لأحاديث لمخالفتها لشأن الأئمة  
ومرلتهم وأن مثل هذه الأعمال لا يمكن أن تصدر منهم

## ٤

### عرض الحديث على التاريخ

#### مفهوم التاريخ ودليليته

بدأ لتدوين التاريخي للحوادث في بداية القرن الثاني للهجرة وكان يُطلق على المؤرخين لقب «الإخبارين».

ويُعرف التاريخ بأنه البحث عن وفتن لزمان من حيثية التعس والوقت بل عما كان في لعالم.<sup>١</sup> ويمكن تصنف الكتابة التاريخية إلى أشكال متنوعة مثل

١. كتب السير والمعازي؛

٢. المقتل ولقتن والحروب؛

٣. التواريخ العمومية (لأخبار لطوا، تاريخ، لعمويي)؛

٤. التواريخ لمحبة (تاريخ مكة، تاريخ حاري)؛

٥. الأنساب (أنساب الأشراف)؛

٦. الطبقات (طبقات ابن سعد)؛

٧. تاريخ الفرق ولمداهب وغيرها من أشكال لكتابة لتاريخية

وقد اعتر كثير من نقاد الحديث أن لتاريخ هو أحد المعيير المهمة في نقد

١. عبد العزيز سالم، التاريخ والمؤرخون العرب، ص ١٩.

انحدث، ويرجع ذلك إلى عترة مريضة قطعية على كذب الخبر وسرحيح لمصع  
ولا طمئنان على لص

وقد استخدم انقر الكريم هذا المقدس في رد عص لمساتل ولدعاوي لكدة  
بعد ورد في ان و يت ا عماء ليهود ولصاري حاو و إلى النبي ﷺ وأحدوا  
يحدلو ه في إبراهيم ﷺ فقالت ليهود به كان يهودياً وادعى اسصري مثل هـ  
الادعاء، فربك لاية ﴿مَا كَانَ يُرْهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا  
كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>١</sup> ليس كذب هذه الادعاءات<sup>٢</sup> فقال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ  
تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا يُرْلَبُ أَنْتُمْ أَنْ تُلَاقُوا نَبِيَّكُمْ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ﴾<sup>٣</sup> وهذا في  
الحقيقة اسسد إلى التاريخ في كذب هذه لا عوة فقد كذب سانه إبراهيم سبعة على  
رسالة موسى وعيسى فكيف يُدين من سابق يدين لاحق؟

### ملاحظة

يعترف هـ المعبر عن المعبر السابق (اسسه) فالتاريخ له ماهية خاصة تختلف عن  
لسنة لأنه أعم من لسنة بالمعنى «مطفي» وذلك لأن السنة هي قول وفعل وتعريف  
المعصوم ﷺ في حين أن التاريخ يشمل السنة وغيرها من الوقائع التي يمكن أن  
تشكل قرينة على كتاب الخبر

### التاريخ بين الظن والتقين

تأثر منهج المؤرخين في نقل لحوادث التاريخه بمنهج المحدثين في سدى الأمر  
فكانو يذكرون الروايات التاريخية مسنده كما هو الحال في تاريخ الطبري  
(ت ٣١٠هـ)، وكانت مهمة المؤرخ تحصر في انقل الصادق لخير ولتأديه له كما  
سمع دو، عمال البعد، وكان يعتقد أن التبعة لا تقع عليه في هذه الحالة إنما تقع على

٢ مكرم شيرازي، تفسير الأمثل، ج ٢، ص ٣٦٧

١ آل عمران، ٦٩

٣ آل عمران، ٦٥

الروي الأصلي الذي سمع الخبر من المصدر الأصلي قد نظري في مقدمه تاريخه «فما نكر في كتابي هذا من حذر ذكرته عن بعض المصنفين مما يستنكره فاروه، أو يستشعنه سامعه من أن أن لم يعرف به وجهاً من لصحة ولا معنى من لحقيقة، فيعلم أنه لم يأت في ذلك من قبل، وإنما أتى من قبل بعض بافيه يساً وبأيساً، ذنب ذلك عني بحول ما أدى إلي»<sup>١</sup> فهو يعرف أن ما يحه يتضمن من الحوادث المستشعنه في نظر لعقل ويستنكره لدوق السليم وأنه بما روى ذلك كما سمعه

وفام ابن خلدون (ت ٨٠٨) بهذا منهج المؤرخين في عمل الأخبار فقال «وهم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يرعوه ولا رفضوا ثمرات الأحاديث ولا دفعوه، فالتحقيق قس، وطرق التنقيح في أعالي قليل، واعتبطوا بهم سبب للأخبار وخيل»<sup>٢</sup> ثم دعا إلى منهج جديد في نقد لرويات تاريخه سماه «علم لعمران»، فقال «لأن الأخبار د، عتمد فيها على أنقل ولم تحكم أصول، بعدة وقواعد سياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني ولا قس لعناب منها بالنشاهد و لخاصة باندهب فربما لم يؤمن فيها من اعثور ومرتة لقدم ولعيد عن حادة الصدق»<sup>٣</sup> فكيف ولحل هذه يمكن أن يكون لتاريخ مهيساً في رد الأخبار وكيف يحصل على انقطع في لعن لريحي وهو لا يرقى إلى رتبة روايات الأحاد في إفادة الطن؟

وفي الجواب على هذا السؤال نعوب أنه لا مطمع لنا في الحصول على لحقيقة التاريخ المظلمة وكل ما نستطيع للحصول عنه من التاريخ بعد النقد ولتمحيص هو انحققة لنسبة. فال أحد لباحثين في هذا لعناب «ويسعي عيباً أن يلاحظ أنه ليس المقصود بالحقيقة التاريخية الوصول إلى لحقيقة المطلقة: إذ أن هذا الأمر غير مستطاع لعوام محتفه، مثل صباغ لأدله وبعما من الآثار فالحقيقة التي يصل إليها لمؤرخ هي حقيقة صحيحة نسبياً، وكما ردت نسبة الصدق فيها اقتراب التاريخ من

١. الطبري، تاريخ الرسل والملوك ص ١٣

٢. المصدر السابق، ص ١٣

٣. تاريخ ابن خلدون، ج ١ (المقدمة)، ص ٦

أن يصح تاريخاً بالمعنى الصحيح<sup>١</sup>  
والآن يأتي على ذكر بعض الطرق لوصول إلى الحقيقة السنية

### طرق الوصول إلى الحقيقة النسبية

لوصول إلى الرواية التاريخية الصحيحة لشيء تورث لأطمنان ويمكن اعتبارها  
مقياساً لرد الحديث هناك بعض لطرق.

١ لاعتماد على وثائق تعتبر من أطرر الأول في تدوين وذلك لأن المؤرخ  
يعتمد في تدوينه على نوعين من الوثائق<sup>٢</sup>

(أ) وثائق للدرجة الأولى وهي الوثائق التي لم يقصد كسوها شهادة لتاريخ،  
ومن هنا يأتي صدقها، كما هو الحال في لمعاملات الرسمة مثل عقود لبيع  
ولشراء، ولايجار والرواح وذلك بعد إجراء بعض التعميمات لتقديره المعروفة  
في لتقد التاريخ<sup>٣</sup>

(ب) وثائق للدرجة الثانية التي يقصد مؤلفوها شهادة الترخ مثل معظم كتب  
التاريخ ومثل هذه الوثائق تتأثر بكثير من الأسباب التي تقلل من قيمتها التاريخية  
٢ الإجماع على النقل بين جميع المؤرخين وعدم وجود أي فريضة على  
خلاف هذا لنقل

ب. الإجماع على النقل بين المؤرخين يمكن أن يشكل مقياساً صحيحاً لرد الرواية  
؛ لأن هذا لإجماع لم يأتي شرفاً وبما جاء نتيجة لعدة عوامل منها استقرار السيرة  
السوية والأحاديث، ومقدارها مع بصوص القراء بالإضافة إلى استخدام بعض في  
ترتيب الحوادث كل هذه العوامل شكلت إجماعاً عند المؤرخين على نقل هذه

١ منهج البحث التاريخي، ص ٢١

٢ عبد الرحمن الشح، المدخل إلى علم التاريخ، ص ٣٣

٣ هذا من الناحية النظرية أما من الناحية العملية والتنظيمية فإن المؤرخ حين يعبو كثيراً من وثائق  
ذات الدرجة الأولى والتي صعد أصولها ولذلك الحكم عليها يعتمد على مدى ثقتهم بالمؤلف

الحادثة ولو كان هناك فريضة على كذب هذا الإجماع بذكرها بعرض المؤرخين،  
ولذلك يمكن اعتبار التاريخ مقاساً يورث الاضطرار على صحة أو كذب الخبر

## الروايات التي تخالف التاريخ

وردت روايات كثيرة تخالف ما أجمع عليه المؤرخون أو كاذبة منها الروايات التي  
تذكر حضور أسماء بنت عميس في رواح فاطمة لرهراء عليها السلام ورفافها، وفي ولادة  
الحسن والحسين عليهما السلام ونها عاهدت خديجة أم السيدة فاطمة لرهراء عند وفاتها في  
مكة أن تقوم مقامها إن هي نكت إلى وقت رفاف لرهراء بذكر هذه الروايات حسب  
التسلسل الزمني

### ١. أسماء بنت عميس تُعاهد خديجة عليها السلام

نقل صاحب الخبر عن أسماء بنت عميس قالت حصرت وفاة خديجة عليها السلام فمكت،  
فعلت أنكرت وأب سيدة النساء العالمين، وأبت روحه أنسى عليها السلام مشيرة على لسانه  
بالحجة؟ فقالت ما لهذا بكيت، ولكن انمراه بيده رفافها لأب لها من امرأة تعصى إليها  
سرورها، وتستعين بها على حوائجها وفاطمة خديجة عهد بصي وأحاف أن لا يكون  
لها من يتولى أمرها حينئذ فقالت سيدتي لك [عني] عهد الله إن بقيت إلى ذلك  
لوقت أن أقوم مقامك في هذا الأمر<sup>١</sup>

### ٢. أسماء تحضر رواج فاطمة عليها السلام

عن أسماء بنت عميس قالت: لقد حضر رواج فاطمة بنت رسول الله ﷺ إلى عبي بن أبي  
صالح عليه السلام، وما كان حشو فرشها، إلا ليف<sup>٢</sup>  
وعن أسماء بنت عميس قالت كتب في رواف فاطمة بنت رسول الله ﷺ فما  
أصبح جاء النبي إلى الباب فقال: هم أيمن دعي بي أحي<sup>٣</sup>

## ٣. أسماء عند ولادة الحسن والحسين

عن أسماء بنت عميس قالت قلت حدثك فاطمة عليها السلام بالحسن والحسين عليهما السلام فلم ولد الحسن عليه السلام جاء لبي عليه السلام فقال يا أسماء هاتي أبي فدفعه إليه في حرقه صفراء<sup>١</sup> وجميع هذه الروايات تحالف انصاف التي تسلم عليها المؤرخون في عدم وجود أسماء بنت عميس في جميع هذه الفترات فقد هاجرت مع زوجها جعفر بن أبي طالب إلى الحشنة في السنة الخامسة من البعثة لتبويه وسم مرجع إلى أمه إليه إلا في السنة السادسة من الهجرة في عام فتح خيبر، وقد ولد لها من جعفر بن أبي طالب عبد الله وعوف ومحمد<sup>٢</sup> وهذا ما تسلم عليه المؤرخون<sup>٣</sup> وقد كانت هذه الهجرة إلى الهجرة إلى الحشنة في السنة السادسة من البعثة كما نص عنه عمه المؤرخون<sup>٤</sup>

قال ابن حجر لا وهاجر إلى الحشنة فأسلم الحشني ومن تبعه على يديه [جعفر] وأقام جعفر عنده، ثم هاجر منها إلى المدينة فقدم وسمى عليه السلام بحجير؛ وكل ذلك مشهور في المعاري بروايات متعددة صحيحة<sup>٥</sup> ومن معلوم أن وفاة حديجة عليها السلام كانت في مكة في السنة العاشرة من البعثة، وأن رواج فاطمة عليها السلام وولادة الحسن والحسين عليهما السلام كانت في المدينة كما نص عنه جميع المؤرخون ولمحذون لم يشد منهم أحد<sup>٦</sup>

والكشحي الشافعي<sup>٧</sup> ذكر أسماء بنت عميس في خبر تزويج فاطمة عليها السلام غير صحيح؛ لأن أسماء التي حصر في عرس فاطمة إنما هي بنت يزيد بن لسكن الأنصارية. وأسماء بنت عميس كانت مع زوجها جعفر بن أبي طالب بالحشنة وقدم بها يوم فتح خيبر سنة سبع وكان رواج فاطمة بعد بياض يسيرة<sup>٨</sup>

يقال قبل امرأة بمالة، كانت قبيلة وهي المرأة التي تأخذ الولد عند الولادة

٢ بن الجوزي، المستطعم، ج ٢، ص ١٣٠، ١٣١؛ ذكر الحوادث في السنة الخامسة من النبوة

٣ جعفر مرتضى العاملي، الصحيح من سيرة النبي الأعظم عليه السلام، ج ٣، ص ١٢٢

٤ ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج ١، ص ٥٩٣

٥ المستطعم، ج ٢، ص ١٤٨، ٢٦٢، ٢٩٥

٦ محسن الأمين، آل أبي طالب، ج ١، ص ٢٩٠

٤. نزل آيات من سورة النوبة في حق الحمزة وعلي وجعفر عليهم السلام روى الكليني بسنده عن أبي بصير عن أحمدهما عليهما السلام في قول الله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَشْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ أَمَّنَ بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ لِيُؤْمِنَ﴾ لأجرهم <sup>١</sup> «لرب في حمزة وعلي عليهم السلام وجعفر والعباس وشيبة، إيهام فحرو بالسقاية، والحمزة فأمر الله عز وجل دكره. ﴿وَجَعَلْنُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ﴾ وكان علي عليه السلام وحمزة وجعفر هم الذين أمروا بالله وليوم الآخر، وجاهدوا في سبيل الله لا يستوفون عبد الله» <sup>٢</sup>

وهذه الرواية توجه عدة إشكالات منها أن سورة النوبة مدنية، بل إن بعضهم قال هي آخر ما نزل على النبي صلى الله عليه وآله بالمدينة <sup>٣</sup> وأن علي عليه السلام وجعفر عليهما السلام وحمزة لا يمكن أن يجمعوا في ن وحده لأن جعفر عليه السلام هاجر إلى الحبشة قبل هجرة النبي صلى الله عليه وآله ثم رجع إلى المدينة أيام فتح حبر كما فسراف وقد سشهد حمزة قبل ذلك بعه في معركة أحد كما هو معنوم فأرواية لا تتفق مع لمسلم لتاريخه

قال العلامة الطباطبائي في التعقيب على هذه الرواية «ولرواية لا ثلاث ما يشته النقل لقطعي فقد كان حمزة من المهاجرين لأولين لحق برسول الله صلى الله عليه وآله ثم سشهد في غرة أحد في لسه لثائه من الهجرة، وقد كان جعفر هاجر إلى الحبشة قبل هجرة النبي صلى الله عليه وآله ثم رجع إلى المدينة أيام فتح حبر وقد سشهد حمزة قبل ذلك مدة فلو كان من لحمه حتماع على التحجر فقد كان قبل الهجرة لبوينة» <sup>٤</sup>

## ٥. رواية الصبور عن الرسول صلى الله عليه وآله مباشرة

عن لمصور بن محرم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله على المسر وهو يقول إن من هشام بن المعيرة استأذني أن يكبحوا استهم على من نى طاب فلا دن لهم ثم لا أدن لهم إلا أن يحب بن أبي طاب أن يطبق استي ويكبح استهم فإما استي بصعة من يريسي

١. النوبة، ١٩.

٢. البوهي في تفسير القرآن، ج ٣، ص ٣٨٢.

٣. المصنف، ج ٩، ص ٢١٥، ٢١٦.

٤. الطبرسي، مجمع البيان، ج ٥، ص ٣.

ما رايها ويؤدسي ما أذاها<sup>١</sup>

وقريب منه في كتاب البخاري وراذه سمعت رسول الله وأن مُحْتَم<sup>٢</sup>  
وهذه الرواية بهذا لست لا يمكن القول بها، لأنها واردة عن لمسور بن محرمة  
بمقتضى سمعت وهذا يدل على أنه سمعها من الرسول ﷺ مباشرة وليس عن طريق  
أحد لصاحبه، في حين أن المسور بن محرمة لم يتجاوز أسنعه من العمر كما يصر  
عليه أصحاب السير والتواريخ، قال ابن حجر في هذه الأحاديث «وهو مشكوك  
لما أحد لأب لمؤرخين لم يحتلوا، أن مولده كان بعد لهجرة وقصة خطبة علي كانت  
بعد مولد لمسور نحو ست سنين أو سبع سنين فكيف يسمى مُحْتَمًا»<sup>٣</sup>

#### ٦ سعد بن معاذ وغزوة تبوك

عن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ من غرره تبوك فستغسه سعد بن معاذ  
لأنصاري، فصافحه لسي ﷺ ثم قل له ما هذا الذي أكتيت يداك؟ قال يا رسول  
الله أضرب بالمرء المسحاة فأبعه عن عيالي، قال فقلم لسي ﷺ يده وقل هذه يدا  
لا تمسها لراشد<sup>٤</sup>

وهذا لبحر مخالف لما تسالم عليه أهل السير والمؤرخين لأن سعد بن معاذ  
توفي سنة خمس من الهجرة وعروة ثوبك كانت في السنة الثامنة للهجرة فقد ورد  
في كيفية وفاته «سعد بن معاذ الأنصاري سيد الأوس شهيد مدبراً بتمام، ورمي  
بسهم يوم الجندق، فعدس بعد ذلك شهراً، حتى حكم في سي قرصة، وأحييت  
دعوته في ذلك، ثم تنقص حرجه، فمات. وذلك سنة خمس»<sup>٥</sup>

١ صحيح مسلم شرح النووي، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل فاطمة بنت النبي، رقم ٢٤٤٩

٢ البخاري، صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس، باب ما ذكر من دج النبي، رقم ١٠ ٣

٣ ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١٠ ص ١٣٨

٤ الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٢، ص ٧٠ رقم ٤٣١٢، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج ٢،

ص ١٦٧، رقم ٩٦٣، المستطعم ج ٢، ص ٣٣٠ في أحداث سنة الخامسة

## ٧ مخاطبة الرسول لأرواحه في السنة الثالثة من الهجرة

روى السوطي عن أبي أمامه قال: لما برئت: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾<sup>١</sup> جمع رسول الله ﷺ بني هاشم، فأحسنهم على بيت، وجمع ساءه وأنه فاحسهم في البيت ثم اطع عليهم فقال: يا بني هاشم اشتروا أنفسكم من النار، وسعوا في فكاك رقابكم أو فتكوها، أنفسكم من له فإني لا أملك لكم من له شيئاً، ثم أفلس على أهل بيته فقال: يا عائشة ست تبي بكر، وباحصة ست عمر، وب أم سلمة، وب فاطمة بنت محمد، وب أم الربيع عمة رسول الله، اشتروا أنفسكم من الله، وسعوا في فكاك رقابكم فإني لا أملك لكم من له شيئاً ولا أعني، فبكت عائشة رضى الله عنها، وقالت:... الحديث<sup>٢</sup>.

وقد اتفق جميع المفسرين ولمؤرخين على أن هذه آية مكة برئت في سنة الثالثة أو الرابعة من النبوة لمدرسة ودكت بعد انتهاء لعمرة السرية وبداية الفترة لعلييه من الدعوة (ثم أن الله تعالى أمر النبي ﷺ بعد معنه ثلاث سنين أن يصدع بما يؤمر وكان قبل ذلك في المناسك ثلاث مستتر بدعوه لا تظهرها إلا لمن يثق به قال ابن عباس: لما برئت: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ - خرج رسول الله ﷺ فصعد على الصفا فهتف: يا صباحاه! فاجتمعوا إليه...<sup>٣</sup>.

وفي رواية أخرى عن علي بن أبي طالب قال لما برئت: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾<sup>٤</sup> دعاني النبي ﷺ فقال يا علي بن له أمري أن أندر عشيرتي الأقربين فصفت ذرعاً وعمت أنى منى ندرهم بهد الأمر أزمهم ما أكره<sup>٥</sup> لحدث والذي يظهر من الرواية أن أم سلمة، حفصة، عائشة كن من أرواح لسي ﷺ هي

١ الشعراء، ٢١٤. ٢ الدر المنثور، ج ٦، ص ٣٢٧.

٣ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ١، ص ٤٨٦. ٤ الشعراء، ٢١٤.

٥ المصدر السابق، ص ٤٨٧ المنتظم، ج ٢، ص ١٢٤.

سك لوف في حين أن رسول الله ﷺ تروح أم سلمة وحفصة في ليلة بعد الهجرة<sup>١</sup>  
وقد ذكر ابن جرير رواية أخرى في سبب برون هذه الآية عن أبي هريرة ولم يذكر  
فيها طمعة ﷺ ولا حفصة ولا عائشة ولا أم سلمة<sup>٢</sup>  
ولهذا فإن الرواية تواجه عدة إشكالات فكيف يمكن أن يعاطب النبي ﷺ عائشة  
وهي لم تولد بعد؟ لأب عائشة ولدت بعد لمعت نافع أو خمس سنين<sup>٣</sup>

#### ٨. ابن مسعود في معركة صفين

عن عبد الله بن عبد الرحمن الذي قال سمعت أبا نعم وذكر المعنى بن عرفان  
وقال: قل حدثنا أبو وائل قال حرج علف بن مسعود بصفين فقل أبو نعم: تراهم يبعث  
بعد لموت<sup>٤</sup>.

وقد علق اسوي فقل: معنى الكلام أن المعنى كذب على أبي وائل في قوله هذا  
لأن ابن مسعود (رض) توفي سنة اثنتين وثلاثين، وقبل سنة ثلاث وثلاثين وصفين  
كانت في خلافة علي بن أبي طالب بعد ذلك سنين فلا يكون بن مسعود يبعث حرج عنهم  
بصفين إلا أن يكون بعث بعد انموت وقد عظم أنه لم يبعث بعد لموت صفين أن  
يكون لكذب من المعنى بن عرفان مع ما عرف من ضعفه<sup>٥</sup>

#### ٩. خروج النبي ﷺ إلى مشاهده

قال شهر بن حوشب في الجراح وسأني عن خروج النبي ﷺ إلى مشاهده فقلت  
شهد رسول الله ﷺ بدر في ثلاثمائة وثلاثة عشر وشهد أحد في ستمائة وشهد  
بجندق في تسعمائة، فقال: من؟ قلت: عن جعفر بن محمد بن فضال قال: صل وأبى من  
سلك غير سببه<sup>٦</sup>

٢ جامع البيان ج ١٢ ص ١١٩

١ الاصابة في تمييز الصحابة ج ٨ ص ٨٦، ٤٠٥

٣ الاصابة في تمييز الصحابة ص ٢٣١

٤ صحيح مسلم يشرح النووي ج ١ ص ١١٨

٦ الكافي ج ٥ ص ٤٥، ٤٦، كتاب الجهاد ج ٣

٥ المصدر السابق

وهذا الحديث مخالف لتاريخ؛ لأن الذي يظهر من الرواية أن الروي يُحدث عن الإمام في حال إمامته وكانت إمامته عليه السلام سنة أربع عشرة ومائة<sup>١</sup> وولادته سنة ثلاث وثمانين من الهجرة<sup>٢</sup> وقد توفي شهر من حوش سنة مائة<sup>٣</sup> وهلك الحجاج سنة خمس وتسعين من الهجرة<sup>٤</sup>

وقد علّق بعض الدخس على هذه الرواية فقال «وفيه شك من جهة لتاريخ» المشهور في التاريخ هو أن الحجاج لعنه الله مات سنة خمس وتسعين من الهجرة وفي هذه السنة توفي سيد الساجدين صلات الله عليه وآله وولادة الصادق عليه السلام سنة ثلاث وثمانين وكانت بدء إمامته سنة أربع عشرة ومائة وكانت وفاته شهر من حوش أيضاً قبل إمامته؛ لأنه مات سنة مائة أو قبلها بسنة ويحتمل على تعدد أن يكون سمع ذلك منه عليه السلام في صغره في زمان حده عليه السلام والأظهر أنه كان حده أو أنه فاشته ذلك على الرواية<sup>٥</sup>

أقول الاحتمال الثاني هو نصحيح؛ لأنه من المستبعد أن يعلق الحجاج هذا القول على الإمام في حال إمامته فضلاً أن يكون في حال صغره

#### ١٠. فاطمة عليها السلام وليلة الأسراء

روى عن عباس بن عبد المطلب قال «كان لبي عليه السلام نُكثِرُ قُبُلَ فاطمة، فقالت عائشة يا بني له إني نُكثِرُ قُبُلَ فاطمة، فقد لبي عليه السلام لئله أُسْرِي بِي دَحْبَ الحِمَةِ فَطُعِمَنِي مِنْ حَمِيمِ ثَمَارِهَا فَصَارَ مَاءٌ فِي صُفِيِّ، فَحَمَمْتُ حَمِيمَةَ فاطمة، فإِذَا شَتَقْتُ إِلَى سَكِّ ثَمَارِ قُبُلِ فاطمة فَأَصْبَحُ مِنْ رَحْمَتِهَا تَبْكُ لثَمَارِ انْتِي أَكْتَنَهَا»<sup>٦</sup>

قال من لحيوري هذا حديث موضوع لا يثبت الثنيد في لعلم في وضعه

٢ انمصدر لسابق ص ١٧٩

١ لمصدر الإرشاد، ج ٢، ص ١٥٨

٣ مبران لا اعتدال، ج ٣، ص ٣٩١

٤ بن حجر، ترميز التهذيب، ص ١٥٧

٥ الكافي، ج ٦، ص ٤٦، هامش

٦ الموضوعات، ج ١، ص ٣٠٨

فكيف بالمسحر؟ ولقد كان ابني وضعه أحسن مجهول بالنقل والتاريخ، فإن فاطمة ولدت قبل النبوة بحمسة سنين وذكره لإسراء كان أشد نقصاً عنه فإن الإسراء كان قبل الهجرة ستة بعد موت حديجة وقد كان لعاصمة من العمر ليلة للمعراج سبع عشرة سنة.<sup>١</sup>

أقول، إن لحكم على هذه الرواية بالوضع لمحالقتها مستطاب لتاريخ يتوقف على أمور منها لقطع أو لنسب بين المؤرخين على تاريخ ولادة لصديقة فاطمة الزهراء عليها السلام أولاً، والنسب بين المؤرخين على تعيين حقيقة الإسراء والمعراج فبإدراك قطع بصحة هاتين الحادتين أمكن لحكم على الرواية بالوضع أو بالصحة وكلا الحادتين وقع الاختلاف بين المؤرخين والمحدثين فيهما، أما بالنسبة إلى ولادة فاطمة الزهراء عليها السلام فمشهور محدثي السنة أن ولادتها كانت قبل بعثة «و حنف في من مولدها» فروى لوقدي عن طريق أبي جعفر الباقر: قال: قال لعباس وددت فاطمة والكعبة شئ، والبي عليه السلام ابن خمس وثلاثين سنة، ويهد حرم الملائكة<sup>٢</sup> وقل الشيخ المصنف أن ولادة فاطمة الزهراء عليها السلام كانت يوم العشرين من حمادي الأحرى سنة اثنتين من المبعث<sup>٣</sup> وهناك روايات تؤكد أن ولادتها كانت سنة خمس من المبعث<sup>٤</sup>

أما بالنسبة إلى حقيقة الإسراء والمعراج فالمشهور أنه كان قبل الهجرة بمدة وحيرة وهي مقدار ذلك فإن بعضهم يقول إنه وقع في السنة لثانية من بعثة وقيل في الثالثة<sup>٥</sup> ومن خلال هذا التصارب في الآراء والاختلافات لا يمكن محصور على نتيجة معينة ما لم نحرر ونقطع بصحة هاتين الحادتين من خلال قرائن توجب القطع والاطمئنان، ولذلك لا يمكن الحكم على هذه الرواية بمحالقتها لموقع اسريحي في ظل مثل هذا الاختلاف.

١ المصدر السابق، ص ٣١٠ ٢ الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٨، ص ٢٦٣

٣. بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ٨ ٤. المصدر السابق، ص ٩

٥. الصحيح من سيرة النبي الأعظم عليه السلام، ج ٣، ص ٨

## عرض الحديث على العقل

### المعنى اللغوي للعقل

العقل: يعني الحس والإمساك، وعقل لسانه إذا حُسّ ومُنِعَ عن الكلام، وعقل بظنه إذا استطلق بظن الإنسان ثم استمسك<sup>١</sup>.

وقد تطور هذا المعنى من معناه كمادي إلى المعنوي وأُطلق لعقل على لقوة لنفسية ارادة لتفكر عن شهورها وعثرها فللعقل هو الذي يحس نفسه ويردّها عن هواها<sup>٢</sup>.

### المعنى الاصطلاحي للعقل

هناك معاني اصطلاحية كثيرة للعقل تُشير إلى بعضها

قال العراقي إن العقل اسم يُطلق على أربعة معاني:

١ الوصف الذي يفارق الإنسان به سائر الالهائم وهو الذي ستعبد به لعلوم العلوم

لظرفية وتدير لصناعات الحفية.

٢ العلوم التي مخرج إلى انوارها في ذات لظفر للمير سحر المجترات

١ لسان العرب ج ٩، مادة عقل.

٢ حير رحامي، موسوعة مصطلحات الفقه عند العرب ص ٤٦٥، ٤٦٦.

واستحالة المستحيلات.

٣. علوم تُستفاد من التجارب

٤. معرفة عو وب الأمور ومع الشهوة الداعية إلى المدة<sup>١</sup>

والفرق بين المعنى لأول والمعنى الأخرى هو اعتبار العقل قوة في المعنى الأول أما في المعنى الأخرى فالعقل يُطلق على العلوم المستفادة، فهي في تعريف لثاني علوم ضرورية وفي التعريف الثالث و لرابع علوم مكتبة

وهسم العلامة المحنسي لعقل لاصطلاحى إلى ستة أقسام فقال

١ هو قوة إدراك الحير و لشر والتميز بينهما، والممكن من معرفة أسباب الأمور وذرات الأسباب.

٢ منكة وحالة في النفس تدعو إلى احتير الحير و لسمع، واحساب لشرور والمضار

٣. القوة التي يستعملها الناس في أمور معاشهم

٤. مراتب استعداد النفس لخصيص النظريات وفريها وبعدها عن ذلك

٥ النفس الناطقة الإنسانيه والتي يتميز بها عن سائر البهائم

٦ ما ذهب إليه الفلاسفة من كونها جوهر محرد قديم لا تعلق له بالمادة ذاتاً ولا فعلاً<sup>٢</sup>.

وما يريد من العقل هو القوة الموجودة في الإنسان والتي تتميز بها عن سائر البهائم وبها يستطيع أن يميز الحير عن الشر ولتمكن من معرفة الأسباب وربطها بالحركات، والاستدلال بالشاهد على العائب، وتشخيص المصالح وتشخيص الحسن والقبح كما سيأتى في البحوث الآتية.

١. العزالي، إحصاء علوم الدين، ج ١، ص ٨٥، ٨٦.

٢. بحار الأنوار، ج ١، ص ٩٩ - ١٠١، كتاب العقل والجهل.

تقسيم القضايا من حيث إدراك العقل لها  
تقسم القضايا من حيث إدراك العقل لها إلى ثلاثة أقسام

### ١. القضايا الضرورية

وهي القضايا التي لا تحتاج إلى دليل إلى إثباتها ويتساوى جميع البشر في إدراكها  
كعلم الإنسان بوجوده، وأن الواحد نصف الاثنين وما شابه ذلك وهذه القضايا لا  
يمكن التشكيك بها، وهي على نوعين:

(أ) القضايا الضرورية التي يدركها العقل اسطري<sup>١</sup> مثل امتناع اجتماع الصدس  
أو ارتفاعهما

(ب) القضايا الضرورية التي يدركها العقل لعملي<sup>٢</sup> مثل حسن العدل وفتح الظلم  
وهي أهم القضايا في العمل العملي وسوف يأتي بحث هذه القضايا فيما بعد

### ٢. القضايا النظرية

وهي القضايا التي يكتسب عن طريق لمطو و تحارب والتي تشكل معظم  
قضايا العلوم

### ٣. القضايا التي لا يمكن العقل طريقاً لإدراكها

لأنها فوق مستوى لعقل ولأنها من وجود مصدر آخر لتحصيل العلم بها كمعظم  
مسائل الآخرة والجنة والنار وصفات الملائكة وما شابه ذلك  
قال ابن خلدون: «العقل ميرر صحيح فأحكمه بقصة لا كذب فيها، غير أنك لا  
تطمع أن ترونه فهو الموحيد والآخره وحقيقة السورة، وحقائق الصفات الإلهية وكل  
ما وراء طوره قيد ذلك طمع في محال»<sup>٣</sup>

١ العقل النظري، هو إدراك ما يكون واقعاً من غير أن يقتضي حرجاً عملياً، أو إدراك ما من شأنه أن يعلم

٢ العقل العملي وهو إدراك ما من شأنه أن يتم، أو هو إدراك ما من شأنه أن يفتح في الأعمال التي تقتضي جرياً عملياً.

٣ مقدمة ابن خلدون، ص ٣٦٤، ٣٦٥

ورغم أن هذه المسألة من المسائل التي اتفقت عليها أكثرية المذاهب الإسلامية، ولكمهم حسعوا في تطبيق ذلك على المصاديق، فالدين بهود رؤيه لباري يقولون باستحالة الرؤية عقلاً، لأن ذلك يقتضي وجود محله و لحيير، ومحالوهم يقولون بـ العقل يجوز ذلك ولا يحيله.

وقال بعض العلماء في توجيه مكان الرؤية في الآخرة بأن كل شيء في الآخرة غيره في الدنيا، وقد رُدَّ ذلك بأن القصص انبيئية لا تتبدل في الآخرة إلى بقيصها<sup>١</sup> ومن هنا فإن هناك اختلافاً في هذه المسألة فبعض الأحاديث قد يعتبرها لبعض مخالفه لبديهيات لعقول يسما يعتبرها آخرون من لأمر الجائزة عقلاً وجاء بها لقراء كما سياتي فيما بعد في "حدث رؤية له وعبرها

### علاقة العقل مع العلوم النظرية

اتفق العلماء كافة على عدم وجود التعارض بين الحكم الشرعي و لعقل إذا كان قطعياً وقد ستخرجوا من ذلك قاعدة وهي أن الفعل الصحيح لا يأتي مخالفاً لعقل لصريح.

قال الشيخ الأنصاري مستعرباً وجود لتناقض بين أحكام العقل و لسفل رد كانا قطعياً «وكذا لو فرض حصول القطع من الدليل استقضى كيف يحوز حكم لعقل بخلافه على وجه القطع»<sup>٢</sup>.

وقال العرلى «ودليل انفع لا يحوز أن يُقاس لطق لصريح من اشرع، لأن الأدلة لا تعارض»<sup>٣</sup> ودليل عدم المعارضة في نفس الأمر؛ لأن كليهما يحرجان من مشكاة واحدة فالشرع حجة من الحارج والعقل حجة من لدحل كما ورد في لروايات ولهد فسوف تكون علاقة العقل مع لشرع على ثلاثة أقسام.

١ السبحاني، رسائله حول رؤية الله، ص ٢٥

٢ الرسائل (موائد الأصول)، ص ١٠

٣. المستصفى من علم الأصول، ج ٢، ص ١٢٦

- ١ إذا كان ادس لعقلي قطعياً و لنقل طمى مقدم لدس لعقلي هـ على الطمى؛ لأن القطع حجة من أي طريق كان؛
  ٢. د كان الدليل لعقلي قطعياً وانعقي صياً فيقدم لنقل على لعقلي؛
  - ٣ إذا كان كلا الدليتين طمياً فيوجد هنا رأيان.
- (أ) تقديم الدليل لعقلي على لعقلي، لأن طمى حجة من د حجة لظن
- (ب) تقديم لروح مهما قال اس تيمية: «وأما لقطعياً فلا يحور تعارضهما سواء كانا عقليين أو سمعيين، وأحدهما عقلياً والآخر سمعياً، وهذا متفق عليه بين العقلاء، وأما إن كان جميعاً طميين فإنه يصدر إلى مطلب ترجيح أحدهما وفيهما مرجح كان هو المقدم»<sup>١</sup>

### الحسن والقبح العقليين

- وهي من المسائل التي كثر حولها الجدل من المذهب الإسلامية، وأما تحديد موقفنا من هذه المسألة فقد يُحدد بموقف من بعض الأحاديث بكونها معرضة مع لعقل أو غير معرضة ويمكن تبحيص هذه الآراء بما يلي:
- ١ قلب لشعة ولمعتله وغيرهم من لعديه بأن لعقل يستغل بمعرفة حسن بعض لأشياء وفتحها بغض لظن عن حكم لشرع مثل حسن لعقل وفتح لعقل واستدلوا بأدلة كثيرة لا مجال لذكرها الآن.
  - ٢ ذهبت الأشعة إلى أن التحسين والتفحيح شرعي محض ويعرف ذلك عن طريق لعقل، فالعزالي في معرض الرد على القائس بالتحسين والتفحيح العقليين: «دعتم أن حسن بعض الأفعال وفتحها مستدرك سدهة لعقول و دانها، وبحسنا راكم في ذلك، وموضع الضرورات لا تتصور فيها، لاختلاف بين لعقلاء»<sup>٢</sup>
- ومن ثمرات هذه القاعدة:

١. دور المعارض بين العقل والعقل، ص ٦١  
٢. يصادق لعربي، الحكم الشرعي بين العقل والعقل، ص ٢٩٠

١ العدل الإلهي والذي يشمل لمفردات التالية

(أ) قبح التكليف بما لا يطاق<sup>١</sup>

(ب) قبح العقاب بلا بيان.

٢ لزوم شكر المعصم

٣ أن أفعال الله معللة.

ولجدير بالذكر أن الالتزام بأحد المباني في مسألة التحسين و التمهيج يؤثر في قول الحديث، أو عدم قبوله، كما هو الحال في أحداث البحر في لفصي عبد الجبار «والذين يشتون انقدر هم انمحرة، فاما نحن فنعبه وسره ليه تعالى من أن تكون الأفعال نقصائه وقدره»<sup>٢</sup>.

لدليل على عدم وجود أحكام شرعية تخالف لعص

١ أن الله حكيم وسد العملاء فكيف يمكن أن يصدر تشريع وحكم على خلاف العقل

٢ لقد جاء في بعض الأحداث أن العقل حجة من الداخل كما أن لشرع حجة من الخارج ومن المحال أن تتعارض حجتان، لأن الأحكام الشرعية تتحدث عن أمور واقعة، وأنه لا يمكن أن تتعارض هذه الواقعات فيما بينها لأن العقل المطري يمكن أن يدرك الواقع كما قلنا سابقاً

٣ لو كان في لشرعية الإسلامية ما يناهني القول لما رجعت التكليف عن المعنيين فإن تكليف المحصور أقرب من تكليف العاقل بما يافض عنه

أسباب التعارض بين العقل والنقل

قسا به لا يوجد تعارض أصلاً بين العقل والنقل إذا كنا قطعيين لأنها بحرح من مشكاة واحدة «أدلة الشريعة لا تتعارض في نفس الأمر وبذلك لاخذ دليلين أجمع

١ يعتقد الجهمية بإمكان وجور التكليف بما لا يطاق، أما الأشعرية فم ينعمو على هاه المنه

حيث أطلق بعضهم جواز التكليف بما لا يطاق، وقص بعضهم منه

٢ عبد جبار القاصي، شرح الأصول الخمسة، ص ٧٦.

المسلمون على تعارضهما بحيث وحب عندهم لوقوف، لكن قد يقع تعارض في فهم لاطرين»<sup>١</sup> أما إذا لم يكونا قطعيين فالتعارض قد يكون لأحد لأسباب أصلية  
١ أن انقصيه العقلية لى يُعتقد أنها تحالف المنقول ليست من انقصايا العقلية السليمة.

٢ أن المنقول لذي يُعارض لعقل السليم لقصعي غير صحيح

٣. لحظاً في فهم الدليل اسقي اندي بص أنه يحذف العقل

٤ عدم التمييز بين ما يحيله العقل وما لا يدركه.

## الدليل على القاعدة

يمكن الاستدلال على هذا لمقاس في عرض الرويات على العقل بثلاثة أدلة

١ القرآن؛

٢ الروايات؛

٣ تقديم القطع على الظن

## ماهية العقل في القرآن والسنة

لم يذكر القرآن صراحة هذا المقاس وقد جاء في حجة التعارض، ولكن يمكن أن يستخرج فهمه العقل في القرآن، ومبرسه العظيمة في الاستدلال على وجود الله، وفي التدرج في سنن الله في الكون والحياة.

ولعنة لعقل سم تأت مصدراً في القرآن وإنما وردت بصيحه انقص وهي نقاط محتمة كلفظ يعقون، تعقون، شكرو، وقد وردت مرهات هذه الكلمة مثل الألباب، الحخر، النهي

وذكرت كلمة العقل في القرآن قررة خمسين مرة<sup>٢</sup> وبأساليب متعددة:

١. الموافقات في أصول الشريعة، ج ٤، ص ٢٩٤

٢. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، مادة عقل

- ١ فتارة يرفع القرب في استعمال العسل ويحث عليه ﴿كَذَلِكَ يُنَبِّئُ آلَهُ لَكُمْ عَاقِبَتِهِ، لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾<sup>١</sup>
- ٢ مدح أهل العقل ﴿... وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَوْلُوا لَا تُلِيبُ﴾<sup>٢</sup>
- ٣ صهار للناسف على عدم استعمال العسل وتعصيه ﴿فَلَا يَتَذَكَّرُونَ لَقَرْءَانٍ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ حَبْنًا كَثِيرًا﴾<sup>٣</sup>
- ٤ دم لدرس يهملون عقولهم ﴿يَا شَرَّ آدَمَاتٍ عَسَى أَنَّهُ لَكُم مِّنْكُمْ نَذِيرٌ لَا يَتَذَكَّرُونَ﴾<sup>٤</sup>

وكانت دعوة القرآن لاستعمال العقل في مجالات كثيرة منها:

- ١ الاستدلال والتدبر بآيات الله العظيمة في لكون الإنسان لمعرف على عظمة الله سبحانه وتعالى والاستدلال على وجوده ﴿أَمْ حَقِيقًا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِفُونَ﴾ أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْ لَّا يُؤْمِنُونَ<sup>٥</sup>
- ٢ الاستدلال على المحدثات الفاسدة للفصية لإثبات لفصية المرد فيام لدليل عسيها ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>٦</sup> ﴿يَا نَذَرْتُ كُلَّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ نَفْسُهُمْ عَلَى غَفْصٍ﴾<sup>٧</sup>
- ٣ الاستدلال على عدم لعبث في لحق من خلال انظام لموجود في الكون والترتيب وحسن التنسيق ﴿فَخَبِئْتُكُمْ أَنَّهَا خَلَقْتُكُمْ عَبَثًا وَكُنْتُمْ إِلَيْنَا لَا تَرْجِعُونَ﴾<sup>٨</sup>
- ٤ يحصب القرب العقل بأن يتدبر في السس الربية لتي تحرى في حياة لشرة وأنها لا تسدل ولا تتغير: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا﴾<sup>٩</sup>
- ٥ بوجه الله سبحانه ونعالي لعقل إلى الكون لمعرف على أسرار الله والاستعاده منها في تعمير الأرض ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾<sup>١٠</sup>

١ البقرة، ٢٤٢	٢ البقرة، ٢٦٩	٣ النساء، ٨٢
٤ الأنعام، ٢٢	٥ الطور، ٣٦	٦ الأنبياء، ٢٢
٧ المؤمنون، ٩١	٨ المؤمنون، ١١٥	٩ آل عمران، ١٣٧
١٠ الحاثية، ١٣		

إني غيرهم من الأدب اتى بذل على مربة العقل عند الله سبحانه وسعدي. ذلك العقل الذي يمكنه أن يدرك لحقائق بالاستدلال الصحيح، لعن الذي يستطيع أن يميز لصاح من العاقد

### ماهية العقل في الروايات وحجته

ذكرت كلمة العقل في الروايات بكثرة فقد جاء في بعض الروايات بأن الحجة لا تتم على العبد إلا بالعقل فيه يعرف انصدق والكاذب على الله<sup>١</sup> وبه يحاسب الناس على قدر عقولهم في الآخرة<sup>٢</sup> وهو مقدس متكيف في الدنيا فيوح انعلم مرفوع عن المجنون والطفل والنائم<sup>٣</sup> وأن الأساء بما حذرو لبيروا دقوس لعقوب في الس<sup>٤</sup> وأن العقلاء هم الذين يعملون بصدقة الله<sup>٥</sup> وأن له حجتين طهرة وبطنة فالطهرة هي الرسل والبطنة هي العقل<sup>٦</sup> وأن لعقل هو أصل الفكر ولهم ولدي يمكن من خلاله أحد لعرة في انسير في لأرض وانظر في عاقبة الصالحين<sup>٧</sup> وأنه أصل لعنم ودعيه انهم<sup>٨</sup> وأن لعقل من عمل بسانه<sup>٩</sup> وغيرهم من روايات لكثيرة ولتي يمكن تصنيها إني م يني

١ يمكن للإنسان عن طريق عقل أن تُشخص ويمر ويدرك لأشياء وانحير  
واشتر باعتباره حجة على الإنسان

٢ من ثمرات لعقل - وهي لقوه لموحودة في داخل الإنسان - الفهم  
ولعنم وانتمكير

٣ من خلال قوة انعقل يمكن أحد لعرة من لأشياء وسوك لطريق انمستقيم  
٤ انعقل هو الذي يتصف بالصفت لأخلاقية لكلمة كالرهد ولصر وطاعة الله

بحار الأنوار، ج ١، كتاب العقل والنفس، ص ١٠٥ ح ٢ المصدر السابق، ص ١٠٦

٣ المصدر السابق، ج ١٥، ص ١٣٤ ٤ نهج البلاغة، ج ١، ص ٣٣

٥ بحار الأنوار، ج ١، ص ١٣١ ٦ المصدر السابق ص ١٣٧

٧ المصدر السابق، ج ١٤، ص ٢٩٨

٨ الأملي، تصنيف عور الحكم، ج ١، ص ٥٣ ٩ المصدر السابق، ص ٦١

وكف البسار والاعتاد عن الشر وغيرها من الأمور و لمصدق التي يتصف بها لعقل  
وما يهمها هو لمعنى الأول والثاني

وقد ظهر مما مر أن مرحلة لعقل في الروايات كثيرة جداً فهو مبدأ التكليف  
والحسب والعقاب، فيه نعرف له وجه بعيد، وهو حجة باطنه كما أن الأنساء عليه السلام حجة  
ظاهرة ووجه تمييز بين البحر والشر والنافع والمضار وأنه أصل اعمم ودعته، وقد كان  
كذلك فكيف لا يمكن اعتباره معياراً ومقياساً لمعرفة صحيح لرواية من سقمها  
خصوصاً إذا كان حكم العمل قطعاً

ويمكن اعتبار حجة العقل ومعياريته من باب كونه قطعاً لأن امرد من العمل هو  
سبب حكم العمل لطبي بل حكم العمل التقضي، وانقطع حجة من أي وسيله جاء  
فإن أحد العلماء «اعلم أن خبر الواحد إذا ورد مخالفاً لمقتضى العقل، فإن لم يكن  
تأويله من غير تعسف يعمل التأويل لصحيح، وإن لم يقبل تأويل إلا تعسف لم يقبل،  
لأنه لو جاز لتأويل مع التعسف لنطل التدقيق في الكلام كنه»<sup>١</sup>  
وقال الشيخ المفيد «إذا وجدنا البحر يخالف لعقل برده»<sup>٢</sup>

### المراد من العقل في الحكم على الروايات

اختلفت أئمة العلماء في المراد من العقل في الحكم على الروايات فقد بعضهم إن  
المراد من العقل هو العمل لحصيف الذي يتفق عليه جميع العقلاء إذا تجردوا عن كل  
اشغالات ولزوم سبب والخصيبت<sup>٣</sup>

قال آخر إن المراد بالعمل هو العقل لمفسر بالكتابات وأسنه لثبته لا  
العقل المعهود<sup>٤</sup>

١ الحكم الشرعي بين العمر والعقل، ص ٢٦٤، ٢٦٥، نقل عن كتاب، كشف الأسرار، (الرودي)

ح ٣، ص ٨ ٢ صحيح الاعتقاد، ص ١٤٩

٣ الحديث النبوي بين الرواية والبرائة، ص ٦١

٤ ميهج بعد المتر عند علماء الحديث النبوي، ص ٣٠٤

وقال حر بن لعن محرد<sup>١</sup> لا يمكن الاعتماد عليه في رد ما تنوهم محللته لخصوص وإلحاق النعيبه تصرفه غير معصومه عن الخطأ وبذلك النعيبه الذي يضمن له المسلم هو الذي يكون في حرة منه شرعياً، أو دائراً في وقت لخصوص<sup>٢</sup> وقال بعضهم مستكر من استخدام البعض هذا لمقيس «للمرض أن تحكيم العقل في الأحداث هو الصور فحين سأل أي عقل هذا الذي يريدون أن تحكموه؟ أعقل العلاءسة؟ أنهم محسبون ثم عقل لأدباء أم عقل لأطباء ثم<sup>٣</sup>

وحيث يقول هذا إن الحروح نتيجة فاضعه تنفق عنها جميع لمذاهب في حرة العقل مقياساً غير ممكنة لاختلافهم في بعض لماني كما ذكر، ذلك سابقاً فقد يكون هناك قصة مستحيلة عند البعض ممكنة عند البعض الآخر، ولكن يمكن أن يقال إن المرد من العقل هو العقل النقصى والعقل نظري يكون قطعاً فيما إذا كانت مادة لقياس بديهية أو بطوره تنتهي إلى اسديهية ولقصايا لديهية كما هو معروف في علم المطلق - تتكون من ست قصايا<sup>٤</sup> هي

١ الأوليات. وهي قصايا يصدق بها العقل لذاتها دون سب خارج عن ذاتها مثل قولنا «الكر أكثر من الحرة» «القيصر لا يهتمع»

٢ المشهدات (المحسوسات) وهي لقصايا انتهى يحكم بها العقل بوسيلة الحس

٣ تحرييات وهي القصايا التي يحكم بها العقل بواسطة تكرار المشاهدة في حساس كالحكم بأن كل نار حارة

٤ لمواترات وهي قصايا يمكن إثباتها لنفس سكوت يروى معه الشك ويحصل بحرم القاطع بوسطه حذر جماعة بمتبع توأموهم على الكذب ويمنع خطأهم في فهم الحادثة

١ الصادق العباسي الحكيم الشرعي بن العقل والعقل ص ٢٦٠

٢ الساعى، السنة ومكانها في التشريع الإسلامي ص ٥٥

٣ محمد رضا المظفر، المطلق، ص ٢٨٢ - ٢٨٩

وأخبرني بما ترى فقال أرى سماء وأرضاً ودوراً وقصوراً وسردي وحالاً وشهراً  
فقال له أبو عبد الله عليه السلام إن الذي قدر أن يدخل لدي تراه العذسة أو أمي منها قادر أن  
يدخل ادب كنها النسبة لا تصغر الدن ولا تكبر البيسة <sup>١</sup>

والحكمة سمعاه الحميمي والظاهري غير معقور، لأن قدرة الله لا تتعق  
بامحالات لعقبة، وهذا ليس بعضاً في قدره تعالى ولكن هناك قصور في انفس  
وامتناعه الذي وقد اعتر السيد المرتضى هذا الخبر من الموضوعات قال: وهذا  
الخبر المذكور بظاهره يقتضي تحوير لمحال المعلوم بالضرورة فساد، وإن رواه  
الكنسي عليه السلام في كتاب لتوحيد، فكم روى هذا الخبر وغيره من أصحابنا رحمهم الله  
تعالى في كتبهم مانه ظواهر مستحسنة أو باطلة، والأغلب الأرجح أن يكون هذا خبر  
موضوعاً مدسوساً <sup>٢</sup> وقد سأل أمير المؤمنين عليه السلام عن هذا السؤال نفسه فقال: إن الله  
تبارك وتعالى لا ينسب إلى المعجز والذي سألتني لا يكون. <sup>٣</sup>

<sup>٢</sup> روى أيضاً من أن أبا عبد الله صاحباً ظلموا أمير المؤمنين عليه السلام إلى الصفة في بيته  
وحدة وفي وقت واحد ولما أصبحوا قال كل واحد منهم إن عبداً كان  
صيفي المارحة. <sup>٤</sup>

وهو من المحال العقبه إذ لا يمكن أن يتوحد أمير المؤمنين عليه السلام في مكانين  
مختلفين وفي نفس الوقت، ولا يمكن المناقشة في ذلك بأن هذا الأمر من  
المعجزات؛ لأن وقوع المعجزة لابد أن تقع في مقام المحدي ولا يوجد في المقام ما  
شبه ذلك، وحتى لو قلنا إنها معجزة فإنها لمعجزة لا تقتضي تحوير المحال بل أن  
يقال إن الأمر لا يعدو أن يكون تحيلاً وليس له واقع حقيقة

<sup>٣</sup> روى البخاري بسنده عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال قال موسى

١. الكليني، ج ١، ص ٧٩، ح ٤. ٢. رسائل السيد المرتضى، ج ١، ص ٤١٠

٣. الصلوة، الموحدة ص ٢٢٢، باب القدرة

٤. الجرائري، الأقوال العمانية، ج ٢، ص ٥١

كان رجلاً حياً سترّاً لا يرى من جلده شيء استجماً منه فاده من سي إسرائيل فقالوا ما يستتر هذا انتستر إلا من عيب بجلده إما برص أو داء أو فاء وإن الله أراد أن يبرئه مما قالوا لموسى فخلأ يوماً جلده فوضع ثيابه على الحجر ثم غسل فم فرع أقبل إلى ثيابه ليأخذها وإن الحجر عاد ثوبه فحج موسى عصاه وطلب للحجر فجعل يقول ثوبى حجر ثوبى حجر حتى انتهى إلى ملا من سي إسرائيل فرأوه عرباً أحسن ما خلق له وأبره مما يقولون وقدم الحجر فأحد ثوبه ففسه وطلق بالحجر ضرباً بعصاه فوانله أن بالحجر بدن من أثر صرته ثلاثاً وربعاً أو خمساً فذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>١</sup>

وفي هذا الحديث مما لا يحور من إسناد عادي فكيف بكريم له، والمصالح الميكاني أن مسلم ذكره في باب «فصائل موسى» ولا أدري أي فصيلة هي انكشف عورة نبي من الأنبياء من أوبى لعزم أمام لملأ من نبي إسرائيل، وكيف يمكن للحجر أصم أن يعدو بالثوب، إلا أن يقال بها معجزة من المعجزات ولكن لمعجز لا تصدر إلا في مقام التحدى لا في سبل فصيح أساء الله على أن الأذرة والبرص والآفة ليس أمراً مستهجاً بحيث يستنرم معها لاسنوب «وإنو فرص ابتلاؤه الأذرة فأى بأس عليه بذلك؟ وقد أصيب شعب الله بمصره وأيوب» بحسبه ونبياء له كفه تمرصو وماتوا، ولا يحب تناء مثل هذه العورص عن نبياء الله ورسله ولا صيما إذا كانت مستورة عن الناس كالأذرة»<sup>٢</sup>

ثم إن الحجر هل يشعر بأثر العص حتى يعاقبه موسى بالصرب؟ وبالاحمال فإن هذه الرواية تتضمن أموراً مستهجنة وقبيحة عقلاً ربياً بأصحابها من أن يسودوا صفحات كتبهم بمثل هذه الروايات.

٤. أخرج الشيخان بسندهما عن أبي هريرة، واللفظ بمسند قل. فقدت ممة من

١ صحيح البخاري، خ ٤، ص ١٩٠، ١٩١

٢ عبد الحسين شرف الدين، أبو هريرة، ص ٨٤.

سبي إسرائيل لا يدري ما فعلت ولا رآها إلا العار ألا ترونها يا وصح لها ألبس الإبر لم شربه ود وضع لها ألبس الشاة شربته<sup>١</sup>

واستنتج النووي من عدم تناول الفأرة من لس الأبل على أنها مسح من سبي إسرائيل فقال (معنى هذا أن لحوم الأبل وألبانها حرمت على بني إسرائيل دون دخول المعصوم ونسبها، فلاب بمصاع الفأرة من لس لأن على أنها مسح من سبي إسرائيل)<sup>٢</sup> ولا أدري ما هي العلاقة المصطفية في الاستدلال بين كون لفأرة مسحاً من سبي إسرائيل وشربها أو عدم شربها من ألبان الشاة والأبل هذا إذا تناولنا وقلنا بصحة هذا المسح وبصدق الدعوى وقد علق السيد عبد الحسين شرف الدين فقال «أين أولو الألبان يطربون إلى هذا التحريف في أصل الدعوى وفي دليلها»<sup>٣</sup>

٥ روى البحاري بسنده عن أبي هريرة أنه قال: قال سيمون بن دويبة لأطوفن البيعة على مائة امرأة - أو تسع وتسعون - كلهن بأني بفارس يجاهد في سبيل الله، فقال له صاحبه قل إن شاء الله، فلم يقل إن شاء الله، فلم تحم منهن إلا امرأة واحدة جاءت بشق رحل، والذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون»<sup>٤</sup>

وهذا الحديث يحالف العقل من عده حواش في الإضافة إلى أنه فيح عفواً ومستهجن عند الناس؛ لأنه يصور سبي من أسياء الله لم يكن همه إلا ممارسة العمل الجنسي، فهو غير ممكن عفواً أيضاً فكيف يمكن للإنسان مهما بلغ من قوته الجسدية أن يفعل ذلك بملة واحدة سواء كان ذلك من الساجبة الجسميه أو من الناحية الرمسية فهو قسمها حصاة كل امرأة عشرة دقائق لاستغرق ذلك أكثر من تسعة عشر ساعة

١ صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١٧، ١٨، ص ٣٢٤؛ كتاب الرهد والرفائق، باب في الفأ وأنه مسح، رقم ٦١  
٢ المصدر السابق، ج ١٨، ص ٣٢٤.

٣ أبو هريرة، ص ١٦١

٤ صحيح البحاري كتاب الجهاد باب من طيب الولد للجهاد، رقم ٢٨١٩

وبالإحمال فإن ذلك غير ممكن أو محال عقلاً.

٦ أخرج الشَّحَّانُ بِإِسْنَادِهِمَا إِلَى نَبِيِّ هَرِيرَةَ أَنَّهُ قَالَ: «أُرْسِلَ مَلِكٌ لِمَوْتِ إِبْنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَمَّا جَاءَهُ صَكُّهُ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ: أُرْسِنِي إِلَى عَبْدِ لَا يَرِيدُ الْمَوْتَ، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ عَيْبَهُ وَقَالَ: (وَجْعَ فَقَالَ لَهُ يَصْغُرُ يَدُهُ عَنِ مِثْرِ ثَوْرٍ، وَهُوَ يَكُلُ مَا عَطَّتْ بِهِ يَدُهُ شَعْرَةَ سِنَّةٍ). قَالَ: أَيُّ رَبِّي ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: ثُمَّ الْمَوْتُ»<sup>١</sup>

وهذا الحديث مخالف للعقل من عدة جهات، فمن جهة يصور موسى عليه السلام إنساناً يكره الموت كرهًا شديدًا، ويعتدي على الآخرين بعثر ذنب، وأن الله يبارك هذا ليعدي ويثيب موسى بدل أن يعاقبه بأن تُصَيَّبَ عمره، ويصوِّرُ موسى بأنه لا يعرف أن الموت سُنة من سن الحياة، وأن الموت هو نهاية الإنسان مهما امتدت وطالت، فيسأل رب العالمين وماذا بعد هذا الناحس؟ ويصوِّرُ ملك الموت مخلوقاً مدي صعيب ثقلاً عيبه وهو مخالف لسن الحياة فإن الملائكة محذوقات سورته لا ترى بالعين.

وقد ذكر النووي عن بعض العلماء توجيهاً صعبة لهذا الحديث فإن إنه لا يمتنع أن يكون موسى فعاً عين ملك الموت يادل الله امتحاناً لمملووم، أو أن الصرب عني نحو المحذر لا الحقيقة، يعني باطره فعله أو أن موسى لا يعلم أن لملك هو ملك الموت<sup>٢</sup>

وفيه ما الأوب. أن الله لا يمكن أن يأمر بالسكر ومن دون سبب شرعي لذلك وإلا لحوزنا القبيح على الله ثم إنه لا دليل

وما الثاني فهو بعد عن لظاهر وفي تكملة الحديث ما بعد هذا البري لقوله عليه السلام: «فرد الله عيبه»

أما بالسبب إلى الثالث وهو أن موسى لا يعلم حقيقة أن الشخص الذي يريد قص

١ المصدر السابق، كتاب الجنائز، باب ٦٨ من كتاب الدعاء في لأرض المعنسة أو نحوها، رقم ١٣٣٩.

٢ صحيح مسلم يشرح النووي، ج ١، ص ١٢٨، كتاب الدعاء، باب فضائل موسى

روحه هو ملك الموت فمع أنه لا دليل عنه من الحديث فإن موسى بعد أن رجع إليه الملاك عرفه

وعلى كل حال فالتمسك بمثل هذه الأحاديث الضعيفة لمحاولة بنقو عد العفة والتشيت بنأوينها مهما كان بعيداً ومتكدياً غير صحيح

٦ روى عن الإمام الصادق عليه السلام أنه كان من إسرائيل إذا أصاب أحدهم فطرة نول قرضوا لحومهم بالمغاريص وقد وسع الله عروجك عليكم ما بين السماء والأرض، وجعل لكم الماء ظهوراً فانصروا كيف تكونون. <sup>١</sup> واستثنى العلامة المجلسي (الأب) مخرج النول من هذا الحكم. <sup>٢</sup>

وقال المصنف في تأويل هذا الحديث: (لعل فرص من إسرائيل لحومهم إنما كان من نول بصيب نديهم من خارج، لا أن استجاءهم من النول كان بقرص لحومهم، فإنه يؤدي إلى نعرص أعضاءهم في مدة بسرة وكان نديهم كنت كأعقدت لم ندم نعرص بسير، أو لم يكن الدم نجساً في شرعهم أو معفو عنه) <sup>٣</sup>

وقد وجه بعض الأعلام هذه الرواية فقال (إن الرواية منقولة بالمعنى ونول انحر في تفسير العمى دين فونه تعالى «ووضع عنهم أصرهم ولأعلال لتي كنت عيهم» هكذا إن لرحل من نول إسرائيل إذا أصاب شيء من نديه لنول قطعوه واصمير لمعرد رجع إلى لرحل والجمع إلى بني إسرائيل، يعني تركوا معاشرته واعتبروا عنه أو يمنعه أن يدخل الكنيسة، ثم قال وقال استدنا لشعراني لم أر إلى ذلك وجه لتوجيه الحبر تضمنت إليه النفس غير ما ذكرناه، أو رده لعدم الاعتماد على حبر لواحده <sup>٤</sup> وكيف كان فسواء كان انحر له توجيه معقول أو لا، فالنقد متوجه إلى فهم بعض

١ بعدد من لا يختصه العفة، ح ١، ص ٩، باب في المياه وطهارتها ونجاستها، ح ١٣،

الطوسي، التهذيب، ح ١، ص ٣٥٦، باب في صفة الوضوء الموحية للطهارة، ح ٣٧

٢ محمد نقي المصنفي، روضة المتقين، ح ١، ص ٥٤

٣ العيص الكاشاني، الوافي، ج ٦، ص ١٦،

٤ الحسن بن الشهيد الثاني، مستقي الجمال، ح ١، ص ٧٤

الأعلام لمعنى لحديث، والرواية بالمعنى المتقدم محاجة لبعض قطعاً، لأنه تكليف بما لا يطاق.

٨. أخرج ابن ماجة في سننه عن ابن لذيبي، عن زيد بن ثابت، قال سمعت رسول الله يقول: لو أن الله عذب أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولم يرحمهم لكانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم<sup>١</sup>

وهذا الحديث من الأحاديث التي يخاف العقول فكيف يمكن معاقبته امرئ بدون دية إذا كان العقل السليم يكره هذا أشد لكره ويعسره من أمور النجاسة فكيف سيد العقلاء إذا لو حداد خير شاهد على فتح تعديل البريء من أي فاعل صدر، سواء كان الفاعل هو الواجب أو المستمكن، فهو لم يمكن العقل من دراه هذا المقدر من التحسين و لتقيح فلا يصح به انقصاء في أي أمر يمت إليه نصته<sup>٢</sup>

١. سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٣٠، ح ٧٧.

٢. الحديث النبوي بين الرواية والدراية ص ٢١٨

## عرض الحديث على العلم القطعي

### العلم في اللغة والاصطلاح

لعلم في لغة واصح لا يحتاج إلى تعريف، ما بالنسبة إلى المعنى الاصطلاحي فهناك تعاريف كثيرة للعلم منها:

- ١ هو جملة من المعارف المرتبة في سوية بحيث ترتبط هذه لوقائع ولقوانين بعلاقات محدودة فيما بينها، بشرط أن يستدعي بعضها بعضاً<sup>١</sup>
- ٢ فرع من المعرفة السقّية لمظومه خاصة نتجت ان معرفة التي تتبع الوسائل الفنية والمبادئ داخل المنهج العلمي<sup>٢</sup>
- ٣ العلم هو الإدراك مطبقاً، تصوراً كان أو تصديماً، يقيناً أو غير يقين<sup>٣</sup>
- ٤ العلم هو إدراك لكسي معهوداً كان أو حكماً، ودراك المراتب تصوراً أو تصديقاً وإدراك المسائل عن دليل<sup>٤</sup>
- ٥ العلم هو حضور صورة الشيء عند العقل<sup>٥</sup>

٢ المصدر السابق، ص ٢٠

١ إبراهيم مصطفى في فلسفة العلوم، ص ٢٣

٣ عبد المعظم المعجم، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، ص ٥٤٨

٥ المنطوق، ص ١٤

٤ المصدر السابق.

## تقسيم العلوم

توجد تقسيمات كثيرة للعلوم، فقد تُصَفَّ على أساس منهج البحث أو على غير ذلك ولا نذكر عدة تقسيمات لهذه العلوم:

## (أ) تقسيم العلوم إلى نظرية وعملية

هناك من قام بتقسيم العلوم إلى قسمين نظريه وعممية، و للعلوم النظرية إلى ثلاثة أقسام

١ العلم الإلهي (الفلسفة الأولى)؛

٢ العلم الرياضي (العلم الأوسط)؛

٣ العلم الطبيعي (العلم الأدنى)

أما العلوم العملية فتقسم إلى ثلاثة أقسام

١ علم تدبير المنزل؛

٢ علم الأخلاق؛

٣ لعلم سائر المشاركة لدى الإنسان مع الناس كافة (وهذا علم صسه العلوم الشرعية و تكمة العلوم اساسه<sup>١</sup>

(ب) تقسيم العلوم إلى ثلاثة أقسام<sup>٢</sup>

١ العلوم الطبيعية وهي العلوم التي يكون موضوعها الطبيعة والتي تُستخدم لمصالح التحرير في البحث كالفيزياء، الكيمياء، و...

٢ العلوم الاجتماعية وهي العلوم التي تهتم بالإنسان من حيث هو فرد ومن حيث هو عضو في جماعة كالعلوم المعوية والتشريعية والأخلاقية و

٣ العلوم الرياضية وهي العلوم التي يكون موضوعها العدد والتتابع

١ فاروق عبد المعطي، مصوص ومصطلحات فلسفة، ص ٤٩٠ - ٤٩٥

٢ انظر إبراهيم مصطفى إبراهيم، شيء فلسفة العلوم، ص ١٠١، ١٠٢، ١٦٨

والمقصود من العلوم ههنا في هذه الدراسة هي العلوم التي تحرسه التي تستخدم المنهج التحريبي في البحث<sup>١</sup>

## العلوم التجريبية بين الظن واليقين

نسب اعتماد العلوم لتحرسه على منهج الاستقراء<sup>٢</sup> في تحصيل المعرفة، وأن الاستقراء مهم تعدد مصادره لا يمكن أن يكون تاماً، لأنه يقوم على أسس تجمع الشواهد والعرائض لتأسيس أحد الظواهر أو دحضها، وهذا لجميع مهمات العلم من القوة ولكثرة الأسس لا يسهل درجه اليقين فكيف يمكن حل مشكله لطرفة من الحاصل إلى العلم<sup>٣</sup> ومن الاحتمال إلى يقين، هناك ثلاثة مذهب في إفادة الاستقراء لليقين أو لاحتمال، هي

### ١ المذهب العقلي

وهي المدرسة التي يمثلها أرسطو وتلاميذه والتي تؤمن بوجود قضايا أولية بديهية يقينية وقد أرجع لمذهب العقلي يقينه لاستقرائية (التحريبية) إلى فصيتين برهائيتين، الصغرى من مجموعة لمصانف المخترع المحسوسة وهي بديهية، وانكبرى

لم يذكر العلوم الإنسانية هذا لعدم الاتفاق بين العلماء على إفادتها اليقين كالعلوم التحرسه فهي عليه في أغلب قضاياها الأولى موصوفة الإنسان الذي لا يمكن التمسك بسبوكه - هكذا قالوا - ولأنها تحتاج إلى دراسة واسعة ولكن يمكن عند العلوم لأدسه والإنسانية مبعداً جيداً في هذا المجال كما شرب إلى ذلك في بعض السادس

٢ الاستقراء هو كل استدلال بحجج استعجبه فيه أكثر من المقدمات التي ساهمت في تكوين ذلك الاستدلال

٣ أي كيف يمكن الانتقال من التحارب المشابهة إلى القانون العام، فاد قسماً مثلاً أن هذه القطعة من الحديد تمتد بالحرارة وتنب تمدد بالبرودة أيضاً إلى عدد غير محدود من هذه المقدرات فكيف يمكن الانتقال إلى قانون عام وقول إن كل حديد يمتد بالحرارة، لأن هذا الاستقراء مهما تعدد لا يكون إلا ناقصاً ولا يقيد إلا درجة من الاحتمال والبرجح وهذا يكون العلم كنه حتمائاً

وال تكرار لا يكون دائماً، وهي قاعدة عفتة مذهبية - حسب رأيهم - فيكون ناتج هاتين لفصبتين يقينية أيضاً،<sup>١</sup> ولهذا فقد اعتقد المذهب لعقلي أن لقضية لتجريبية يمكن أن سورت انيقس فيما إذا كانت لقضية لأولى صحيحة (تكرر لقضيه المحسوسة) وأن المعرفة لتجريبية هي معرفة واقعة تكشف عن واقع موضوعي

## ٢. المذهب التجريبي<sup>٢</sup>

وهو المذهب اندى يسكر و حود معرفة قسمة مذهبية ويرد جميع المعارف اشترية إلى التجربة والاستقراء، وهو يؤمن بأن لتعميم الاستقرائي محتاج إلى افتراض قصايد ومصادرات لا يمكن إثباتها عن طريق لمذهب العمى؛ وبهذا فلا يمكن لسدائل الاستقرائي أن يؤدي إلى اليقين بل يؤدي إلى تسمية حتماتها<sup>٣</sup> وهناك من يعتقد بأن العلم هو مجموعة من الفرصات لمعترية توصف صهره من الطواهر، وأنه لا يمكن أن يحرم تصديق أي نظرية ولو خرجت من تحارب دقيقة بموقية تامة ولكن يمكن استخدامها مؤقتاً إلى أن تحل بدلها نظرية أفضل<sup>٤</sup> وأن بعضا عندهم ينقسم إلى قسمين:

(أ) قصايد لا تقبل الإبطال ولا الاستثناء مصدق كلقضيه التي تقول بأن جميع نقاط الدائرة تبتعد عن المركز بمساافات متساوية.

(ب) لقضيه التي تقبل الإبطال كلقضيه التي تقول بأن لحسم لتثيل يسقط إلى الأسفل بخط مستقيم وإن كانت صدفة لأنه لا يوجد هواء؛ سافصاً منطقياً عند ما يقول بأن لحسم لتثيل لا يسقط إلى الأسفل وبما يتحرك إلى الأعلى<sup>٥</sup>

١. محمد باقر الصدر، الأسس المنطقية للاستقراء، ص ٣١.

٢. هناك اتجاهات متعددة داخل مذهب التجريبي في تفسير الدليل الاستقرائي ودوحة الوثوق به.

٣. الأسس المنطقية للاستقراء، ص ٨٣.

٤. مرجع هذه النظرية إلى عالم بوير ت ١٩٩٤ م. نظر جيسبي عندها ص ٥١.

٥. المصدر السابق، ص ٥٣.

هذا، وأن جميع قصايء العلوم هي من النوع النسبي، ولأحد الدخيلين «وفي مجال العلوم الطبيعية لا سبيل سالكاً لبحث عن حقيقة مطلقة، بل هناك فروص أمكن تحقيقها تحريياً»<sup>١</sup>

### ٣ المذهب الداتي للمعرفة

وهو منهج مستعمل في تفسير الاستقراء ندعه «شاهد» لصدور مختلف عن لمذهب العقلي والتحريبي، فسر فيه المعرفة الاستقرائية على أساس قيم الاحتمال وسواء المعرفة داتياً إلى أن تصل إلى مستوى اليقين، وذلك بتركهم لقيم الاحتمالية لفصية ما حتى يصل احتمال نقضها قريباً من الصفر.

قال الشهيد الصدر «وإن اعتقد أن كل معرفة ذنوبه يحصل عليها لعقلي على أساس التولد الداتي<sup>٢</sup> يمر بمرحلتين، إحداهما «ولاً» مرحلة التولد الموضوعي<sup>٣</sup>، وفي هذه المرحلة تبدأ المعرفة احتمالية، ويسمى لاحتمال مستمر، ويسير نحو الاحتمال في هذه المرحلة تبدأ طريقة التولد الموضوعي تعجز عن تصعيد المعرفة إلى درجة يقين، وحينئذ تبدأ مرحلة التولد الداتي لكي تسحر ذلك ومرتفع بالمعرفة إلى مستوى يقين<sup>٤</sup>، وهما نقد النسب «شاهد» لمعرفة لبشرية لتحريية من التأكيد في صحتها، وأنها يمكن أن يورث اليقين والاطمئنان بتقرير يختلف عن تقرير لمذهب العقلي وهذا ما يذهب إليه في تفسير المعرفة التحريية، وحتى لو سمحنا بطريات الأخرى في تفسير العلم فإن من المؤكد أن هناك أشياء واقعية يقينية لا يستطيع أصحاب لطريات «تشكيكية» أن تجاهله مثل حركة لأرض حول الشمس وكرويتها وبعض الحقائق في الطب والفيزياء، ولأن هذه الحقائق لا تحرج عن كونها

١ إبراهيم مصطفى، في فلسفة العلوم، ص ١٦٧

٢ التولد الداتي هو حصول معرفة جديدة دون وجود أي تلام بين موضوعي المعرفة السابقة

٣ التولد الموضوعي هو حصول معرفة جديدة عن طريق التلام بين قصية و مجموعة من

الفصاها وقصة أخرى. ٤ الأسس المطلقة للاستقراء، ص ١٣٠

مشاهدات حسنة متطورة وهذا ما يقصده من العلم هو وليس النظريات التي لم تتأكد صحتها بعد

## خطوات تكوين القانون العلمي

يتم القانون العلمي بعدة خطوات قبل أن يتحول إلى حقيقة علمية معترف بها

### ١. الملاحظة وتجميع المعلومات

يقوم العلماء بتجميع معلومات تفصيلية عن الظاهرة لمراد دراستها والملاحظة هي أحد الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات فإن بعض الاكتشافات كان نتيجة لملاحظات عادية حول بعض الأحداث

### ٢. تكوين النظريات

تعد النظريات اعمية على تفسير وتعليل هذه المجموعة من المعلومات وشرح علاقة الأحداث المختلفة بعضها مع البعض الآخر والتنبؤ بنتائج احتمالات وأحداث مستقبلية

### ٣. إجراء التجارب والبرهنة العلمية

إن إجراء الاختبارات والتجارب هي السبل لتأكيد من صحة الأفكار الجديدة وصدقها عليها وإقناع الناس بصحة إحدى النظريات، كما قد يُصمم العلماء أيضاً تجارب لتبين أي من النظريتين المتنافستين أفضل لتفسير ظاهرة طبيعية معينة<sup>١</sup> وهذا يعني أن لتجربته اعمية هي إلا تفسير لظاهرة من الظواهر قد يكون صحيحاً وقد يكون غير صحيح وأن مقدار صحة هذا التفسير يعتمد على إجراء التجارب والاختبارات، لإثبات صحته وكما زادت هذه الاختبارات واستطاعت النظرية أن تتنبأ ببعض الظواهر مستقبلاً كلما زاد حظها من

## الافتراق من الحقيقة العلمية.

وهكذا يتبين أن هناك فرق كبير بين لفظيه والحقيقة العلمية، والحقيقة العلمية تحدث عن واقع ملموس والظن هي محس لظواهر وتفسير للمعلومات المستحصلة عن طريق الملاحظة وهذا ما يُفسر سائعي لظواهر بين الحس والآخر؛ لأنها لم تستطع أن تُفسر لواقع تفسيراً صحيحاً فقد طلت نظرية التطور للعالم الإنجليزي داروين (١٨٠٩ - ١٨٨٢ م) موضع قد وتحويل وأصفه مع كل تقدم علمي.

## تعارض العلم مع الدين

فلنبدأ بحث تعارض العلم ودين ومن صممه لروايات أصدره عن المعصومين عليه السلام لابد من سائل علاقة الدين - ومنها الروايات - مع العلم ولتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

١ القضايا التي توافق العلم القطعي؛

٢ لقضايا التي تخالف العلم القطعي؛

٣ لقضايا التي لا يمكن للعلم أن يُثبت أو ينفيها وذلك؛ لأنها خارجة عن منهج العلم في البحث فكما قلنا سابقاً إن طريقه لعلوم الطبيعية هي التجربة والملاحظة ومش هذه القضايا (مفاهيم الحجة والبراهين والوجود الملائكة والجن) لا يمكن أن تُثبت أو تُنفي من خلال هذا المنهج

ومجموعة القضايا الأولى والثانية خارجة عن تناول هذه الدراسة ولم يبق حينئذ

إلا القضايا التي تخالف العلم القطعي.

والنادر لا يكون واعياً فيما إذا كان الحديث مقطوع لصدور و لدلالة مع العلم لقصي أبداً، لأننا نعتقد أن المعصوم لا يطق عن الهوى، وما يأتي به إنما يكون من الله سبحانه وتعالى خالق الكون والحياة فلا يمكن حينئذ أن يقع تعارض بين العلم الشرعي والعدم للكوري لأن صاحب الشريعة هو خالق الكون وواضع قوسه

وعنى كل حال فإن المصالح في رد لأحد حديث هي العلوم لمقطعها وليست  
الطريبات الضيعة التي تتغير بين الأونة والأخرى ولا يمكن الحكم على لأحد حديث التي  
تُحالف نظرية التطور بالرد مثلاً - فيما إدار وحدت حديث لأن هذه النظرية ليست  
من قطاعات العلوم، بل هي فرضية لم تصل إلى حد القبول وقد تعرضت إلى الكثير  
من التحوير وانتقد من مرور الزمن وما رالت، لأن النبوءة الذي يحب أن يسمى عليه  
يحب أن يكون محكماً وقوياً وخصوصاً إذا كان حديثاً صادراً عن المعصوم

### منزلة العلم في الكتاب والسنة

لا يوجد دين من الأديان حثَّ ورغب في طلب العلم واكتسابه كالدين الإسلامي، فقد  
وردت كلمة العلم ومشتقها في القرآن الكريم ما يربط أربعين مرة<sup>١</sup> وذلك لما له  
من أهمية كبيرة في محصل السعادة الدنيوية والأخروية. والمتتبع لأبواب القرآن لا  
يقصر لعلم على نوع خاص وإن كانت بعض العلوم أشرف وأعلى مرتبة من علوم  
أخرى تبعاً لنتائج المترتبة عليها

ويمكن تصنيف الآيات القرآنية التي تناولت موضوع العلم إلى عدة أقسام

- ١ الآيات التي تعطي قيمة كبيرة للعلم ولا تصاف به قال تعالى ﴿ هَلْ تَسْتَوِي  
لَّذِينَ يَمْلِكُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ٢ ﴾
- ٢ الآيات التي تشير إلى أدوات تحصيل العلوم ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَثِيرًا وَلَا يُغْنِي عَنْهُ كَنْهُهُمْ مِنْ شَرِّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ٣ ﴾
- ٣ الآيات التي تدعو إلى التفكير في آيات الله في الكون واتحدهد وسنة من أجل  
ريادة الإيمان قال تعالى ﴿ وَتَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ٤ ﴾ وقال تعالى  
﴿ أَفَعَدَّ يُطْرُقُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوَظَّهُمْ كَيْفَ يَنْشِئُهَا ٥ ﴾
- ٤ الآيات التي تُشعرُ سرار عالم الطبيعة في علم الله<sup>٦</sup> وعلم الأنبياء<sup>٧</sup> وعلم

١ محمود روحاني المعجم الإحصائي لألفاظ القرآن الكريم، ج ٣، مادة علم

٢. الرمز ٩ - الجزء ٧٨ - ٤ آل عمران، ١٩١

٥. ق، ٦. الرعدة ٢. ٧. الأنبياء ٣٠

الأحياء<sup>١</sup> والعرض من ذلك هو بحث على محصيله و لاستفاده منه بالإضافة إلى  
أرويات الكثيرة الواردة عن المعصومين عليهم السلام لبي بحث على طلب لعلم واعتباره من  
القرائن<sup>٢</sup> وتفصيل العلم على العادة<sup>٣</sup> وأن طائفة لعلم بسعوره كل شيء<sup>٤</sup> وتقسيم  
أنواع العلوم<sup>٥</sup> والسمع من بعضها<sup>٦</sup> مما يكشف مزية لعلم في الإسلام وقيمته وبحث  
عليه وكما قلنا إن ذلك لا يحصى بالعلوم لدينيه بل كل علم يؤدي إلى فائدة دينية أو  
دنيوية ومنها العلوم الطبيعية

### الاستدلال على هذه القاعدة

يمكن الاستدلال على هذه القاعدة على أساس تقديم المقصود على الظن؛ لأن لقطع  
حجة من أي طريق كان، وكما قلنا سابقاً فإن المراد من العلم هنا هو لعلم لقطعي  
وليس الظريات التي لم يتأكد صحتها بعد مع الأحاد نظر لأعتبار بعض انفصاليا  
لمسلحة منها

١. عدم تناقض القوانين الكونية مع التعاليم الشرعية  
وذلك لأن الله هو خالق لكل ومبرر لشرعه فلا يمكن أن يحدث تعارضاً بين  
الاثنيين فيما إذا كان قطعيين وقد أشرنا إلى هذه المسألة فيما سبق

### ٢. عصمة الرسول ﷺ والأئمة عليهم السلام

فإذا ما تحدث السي عليه السلام والأئمة عليهم السلام عن أمر من الأمور لشرعية أو لتكويينه فإنه لا  
يمكن أن يخالف الحقيقة لعلمية أبدأ؛ لأنه إنما يطلق عن لسان الوحي (وما يطلق  
عن الله هو إلا وحي يوحى)<sup>٧</sup> أم بالنسبة إلى الأئمة عليهم السلام فما ورد من  
دلة على عصمتهم<sup>٨</sup>

١. المؤمنون، ١٢، ١٤. ٢. الري شهري، ميزان الحكمة، ج ٦، ص ٤٦٣.  
٣. المصدر السابق، ص ٤٥٨. ٤. المصدر السابق، ص ٤٦٨. ٥. المصدر السابق، ص ٥٣٣.  
٦. المصدر السابق، ص ٥٣٠. ٧. الحمد، ٤.  
٨. أشرنا إلى هذه الأدلة في الفصل الثاني

وطبقاً به بين المسممين فإنه ما ورد حديث بحالف العدم القصعي فهذا يعني عدم صدوره من المعصوم، وهم يحلف علماء المسلمين في المسألة الأولى وإنما حدث الاختلاف في المسألة الثانية وذلك لأن الاعتقاد بعصمة الأنساء أو عدم عصمتهم وإمكانية تعددهم بالاجتهاد أو لمنع من ذلك له مدحجية في الموقف من الروايات المحالفة للعلوم انقطاعه، وكذلك بالنسبة إلى تقسيم النسبة إلى تشريعية وغير تشريعية كما يعتقد بعض الأصوليين لأن الحكم على بعض أنواع النسبة بأنها ليست شرعية في مجاز التشريع، وأنها غير معصومة من الخطأ، ولم تصدر من معين الوحي يحلف عن موقف اندي ينكر هذا التقسيم ويعتقد بأن النسبة كلها شرعية وفيما يلي يشير إلى هذا البحث بما لهن من رنات بموضوع البحث

### أ) اجتهاد الرسول ﷺ فيما لا نص فيه

اختلف الأصوليون في حوار أو عدم حوار الاجتهاد من لرسول ﷺ إلى أربعة آراء

١. المنع من الاجتهاد مطلقاً سواء كان في أمور الدين أو أمور الدنيا؛
٢. جواز الاجتهاد مطلقاً في أمور الدين والدنيا؛
٣. حوار ذلك في الأمور الدينية كالأمر الحريم دون الأحكام الشرعية؛
٤. التوقف لتعارض الأدلة<sup>١</sup>

ثم اختلفوا في حوار لخطأ من الرسول ﷺ، فأصحاب الرأي الأول اتفقوا على عدم حوار الخطأ؛ إذ لا اجتهاد، وانطوائه الأخرى انقسمت بدورها إلى قسمين فالمصوبة يمعون من حوار الخطأ عليهم، ولمحضتهم منهم من قالو ب حوار الخطأ على الأنبياء ومنهم من منع ذلك<sup>٢</sup>

فإن ما ورد حديث من الأحاديث مخالفاً للعدم القصعي، مخالفة من جميع الجهات، ولا يمكن تأويله تأويلاً قريباً يتفق مع أنسالب الدعة، فهذا يعني عدم صدوره من المعصوم على رأي الدين يعتقدون بعصمة الأنبياء ﷺ

ثم عني لرأي الآخر فلا يعتبرون هذه الأحاديث غير صادرة من المعصوم قطعاً؛  
لحور أن يحطاً الرسول ﷺ في الأمور الدنيوية «إن إنكار النبي ﷺ لبعض الأمور  
الدنيوية المنجية على التحارب بالتشريع كتفويض لمحل فامتنعوا عنه فأشاص (حرح  
ثمره شخصاً) ي (ديناً أو يأساً) فراجعوه في ذلك فأحرمهم منه قال ما قل عن ظن  
ورئي لا عن شريع وقال لهم: «أنتم أعلم بأمور دينكم»<sup>١</sup>

(ب) تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية  
وهو من لبحوث المهمة، ومثار جدل بين النكاتب والمحدثين فهذه من قام بتقسيم  
السنة إلى أقسام متعددة منها:

- ١ ما صدر منه ﷺ بحسب لطبيعة لشربه كالأكل والشرب<sup>١</sup>
- ٢ ما صدر منه بحسب خبرته وتحريمه في الحياة، مثل شؤون لتجارة وإبراره  
ولمسائل المتعلقة بالتدبيرات الحربية؛

٣. ما صدر منه على وجه التليغ عن الله تعالى.  
وأن القسمين الأولين لسا من لتشريع، لأن مرجع لأولى إلى لطبيعة الشريعة  
والجينة لإنسانية، والثانية إلى التجارب الحياتية و لحرمة الشخصيه<sup>٢</sup>  
وهناك من استعرب هذا لتقسيم واعتبر السنة لسوية كلها بشريع بلا فرق بين  
ما تنصيه الطبيعة الشريعة، أو ما كان صدر عن طريق لحرمة والتحارب،<sup>٣</sup> أو ما صدر  
منه على وجه التليغ؛ لأنه ما من واقعه إلا ولها حكم في لشريعة لإسلامية بلا فرق  
بين هذه الأقسام الثلاثة ثم ما ورد من أنه انعصمة لشامه لكن هذه لموارد<sup>٤</sup>

فعلى الرأي الأول وب كثير من أقوال النبي ﷺ تحرج عن دائرة التشريع، لأنها

١ رشيد وضاء المنار، ج ٩، ص ٢٥٥.

٢ محمد نقي الحكم، الأصول العامة لمنفعة المعارف، ص ٢٣٩، ٢٣١.

٣. المصدر السابق

سوف تكون حاصلة لتجارب والحيرة لشخصه، ولم تصدر من لוחي وبالتالي فلا يمكن الجرم بعدم مخالفتها لعدم القطعي، وإن كنت صادرة عن الرسول، لأنها والحال هذه لم تخرج من مشكاة الوحي.

أما على الرأي الثاني فلا يمكن تصور الخطأ في مثل هذه الأحبار، لأنها كده صدرت من معبر الوحي وكدها حق فأدع ما ورد حديث يحاول لعلم انقطعي مخالفة من جميع لوجوه فهذا يعنى عدم صحة هذا الخبر أو أنه مؤور

### نبذة عن الأخبار الطيبة

وعلى أساس المسمى لسابعة حتمت احواف من الأحبار الواردة في كتب العرفس في الطب والتداوى بالأعشاب، وبعض الأعفائر المستخدمة في العلاج، فهناك من اعتبر هذه الأحبار وصفة علاجية صادرة عن الوحي معدة بكل زمان ومكان.

فالشيخ المعيد «الطب صحيح والعلم به ثابت وطريقه الوحي، وإنما أحده العفاء به عن الأنبياء عليه السلام» ودلت أنه لا طريق إلى علم حقيقة الله إلا بالسمع ولا سب إلى معرفة الدواء إلا بالتوفيق»<sup>١</sup>.

ومنهم من اعتبر هذه الأحبار صادرة عن المعصومين عليهم السلام من باب الحيرة قل من حلدون «والطب المنقول في الشرعيات ليس من الوحي في شيء وإنما هو أمر كان عادياً ووقع في ذكر أحوال أسى عليه السلام» من نوع ذكر أحواله، لى هي عادة وحنة لا من جهة أن ذلك مشروع»<sup>٢</sup>.

وصنف الشيخ الصدوق الأخبار الطيبة إلى عدة أقسام فقال: «إن اعتدنا في الأخبار الطيبة على وجوه»

١ ما في على هواء مكة ولعدة فلا يحور استعماله في سائر الأهوية؛

١ سلسلة مؤلفات الشيخ المعيد ج ٥، ص ١٤٤

٢ تاريخ ابن خلدون، ج ١ (المقدمة)، ص ٦٥١

٢. ما أخذ بطر الاعسار طبع السائل فلا يمكن تسريته على غيره؛
  ٣. ما دلّسه المخالفون في لكتب تشويه المذهب؛
  ٤. ما وقع فيه سهو من ناقله؛
  ٥. ما حفظ بعضه ونسي بعضه»<sup>١</sup>
- وعلى أساس هذا الرأي لا يمكن اعتبار هذه الأحاد وصفاً طينةً تصحح لجميع  
لأمكة والأرمة

### النتائج

١. لمقصود بالعلوم ما هو العلوم لقطعية لثانته وليست النظريات عبر الثبوت التي  
تعرض إلى التبدل والحوير بمرور الزمن؛
٢. لقد عرض ثلاث نظريات حول طينة أو قطعية لعلوم التجريبية وحرر النظرية  
التي طرحها لشهد انصد حول قطعية العلوم التجريبية وعمرها عن طريق حساب  
الاحتمالات والتي تسمى «المذهب الذاتي في لمعرفة»؛
٣. أن الحكم على الحدث بصدوره عن المعصوم أو بعدم صدوره لمخالفته  
العلوم لقطعية يعتمد على بعض المسائل المختلف فيها بين الفريقين كعصمة  
الأنبياء عليهم السلام، اجتهد الرسول صلى الله عليه وآله، جوار لخطأ عنه إذا ما اجتهد، تقسيم الشاة إلى  
تشريعية وغير تشريعية؛
٤. أن الحديث لقطعي الصدور لا يمكن أن يعارض العلوم لقطعية

### الروايات المخالفة للعلوم لقطعية

#### منشأ تكون الولد

١. عن عبد الله بن مسان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما كان في الجسد منه اثنان ففيه  
نصف البدية، مثل اليدين والعين، قال: قلت: رحل فقتل عنه؟ قال: نصف البدية،

قلت فرحس قطعت يده؟ قال منه نصف أذية، قلت فرحس ذهبت إحدى بيصتيه؟ قال إن كسب اليسار فعيها ثثا أذيه، قلت ولم؟ ألس قلت. ما كان في الجسد منه آثار فعيه نصف أذيه؟ فقال لأن الولد من البيضة السرى<sup>١</sup>

٢ عن محمد بن هرون عن أبي يحيى الواسطي مرفوعاً، لى أبي عبد الله عليه السلام قال الولد يكون من البيضة السرى فإذا قطعت فعيها ثثا لأذيه وفي المسمى ثثا لأذيه<sup>٢</sup> وقد أنقى الشيخ الطوسي بذلك استدعى هذه الرواية قال وفي الخصيتين أذية بلا خلاف، وفي السرى ثثا لأذيه وفي المسمى ثثا لها، وبه قال سعيد بن المسيب، قال لأن السلى منها، كما رواه أصحابنا.<sup>٣</sup>

وفد وصف الشهيد الثاني الرواية الأولى بأنها «حسنة» ثم استكر هذ لمعنى فقال وتحقق الولد منها لم ثبت وحرره مرسل وقد أنكره بعض لأصياء<sup>٤</sup> وقد علق بعض الشراح على هذه الأحاد فقال والطب الحديث يذكر ذلك وقد راجعنا لحدائق من الأطباء في هذ الموضوع فأنكروا ذلك وصرحوا بساويهما في جميع الوظائف حتى هي كمية المني وكيفية.<sup>٥</sup>

### لبس العلام والجارية

روى لسكوني عن جعفر الصادق عليه السلام قال لس الجارية وبولها يعمل من الثوب قبل أن تطعم؛ لأن سها يخرج من مثانة أمها، وليس اعلام لا يعمل منه الثوب ولا من بولها قبل أن يصعم، لأن لبس العلام يخرج من العصدين والمكسب<sup>٦</sup> وهذه الرواية تحالف العمم من راويتين؛

١ وسائل الشعة ج ١٩، ص ٢١٣، ٢١٤، كتاب الدياب، ثواب ديات الأعصاء، لحدث ١

٢ من لا يحضره الفقيه، ج ٣ ص ١١٣ لحدث ٣٨٦ ٣ الخلاف ج ٥، ص ٢٥٩

٤ اللعة المشقة، ج ٢، ص ٤٣٦

٥ محمد كنشر، شرح للمعص، ج ١٠، ص ٢٣٧ الهامش.

٦ أحمد شوقي إبراهيم المعارف الطبية في ضوء الكتاب والسنة، ص ٤٨

١ مث تكون لس

٢ اختلاف المشأ حسب جنس الجنين

وقبل لحكم على هذه البروة لابد من معرفة تفسير العدمي لتكون لس فقول  
إن مشأ لس في جميع أنواع الثدييات يمر بعملية وحدة ديفة ومعقدة في داخل  
لثدي لذي يحتوي على آلاف الخلايا لتي تشكل مصعاً في عية لدبه ويمكن  
تلخيص هذه العملية الحيوية بالخطوات التالية:

١، ترشح الماء الموحد بالدم بسبب مساوية لكمية لس حسب لشعة لورائية  
الموحودة في خلايا الثدي.

٢ تقوم خلايا لصرع باسقاء فسبولوجي لعصر الموحودة بالدم

٣ تصع خلايا الصرع مود غير موحودة بالدم إلى أن يتشكل لس في شكله  
الهائي بالصورة المعروفة.<sup>١</sup>

وهذه المعلومات ليست فرصات فلة لمخطأ والاشته، بل هي حقائق علمية  
يتفق عليها جميع لعلماء ولأطباء. ولدت على السد الحوئي على هذه لرواية فقل  
إن البروة لا يحتمل صحتها ومطابقها لواقع ندأ لنقص بعدم اختلاف لس في  
الجرة والعلام من حيث السجل بأن يحرج لس لحرارة من موضع ويحرج لس  
لعلام من موضع آخر؛ لأن الطبيعة تقتضي خروج لس من موضع معين في الساء  
بلا فرق في ذلك بين كون الولد ذكراً أو أنثى.<sup>٢</sup>

وقت تكون جنس الجنين

عن ابن مسعود عن رسول الله ﷺ قال «إن نطفة تكون في الرحم أربعين يوماً على  
حالة لا تتغير فإذا ما مصت له أربعون صارت عنقه ثم مصعة ثم عظماً كذلك فإذا أُرِدَ  
أن يسوي خلقه بعث الله إليه مبعث، فيقول المبعث لذي بيه، أي رباً؟ ذكر أم أنثى؟

٢ التفتيح في شرح العروة الوثقى، ج ٤، ص ٨٣

١ المصدر السابق.

أشقى أم سعيد؟ أقصير أم طويل؟ أم أقصر أم رند أم صحيح أم سقيم؟ قد فيكتب ذلك كله.<sup>١</sup>

وقبل الحكم على هذا الحديث لابد من معرفة رأي الطب في هذه المسئلة عموماً أن معرفه جنس الحبيب لم يعرف إلا في الصف الثاني من القرن الماضي وأن الرجل هو المسؤول عن نوع جنس الحبيب وأن الحبيب يتحدد جنسه في اللحظة التي يحصل فيه للحبيب فداء كان الحيوان المسمى الذي ينجح في تفتيح البوصه يحمل لكر وموسوم (٧) (صفات لا كورة) كذب النبعة ذكر، وإن كان الحيوان المسمى يحمل انكر وموسوم (X) (صفات الأنوثة) كانت النبعة أنثى.<sup>٢</sup>

وهذا حديث آخر ذكر هذه المرحلة دون تحديد جنس الذكر والأنثى فعن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِنْ أَحَدُكُمْ يُجْمَعُ حَقُّهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً، ثُمَّ يَكُونُ عَقْفُهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مَصْعَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ سَعَتْ مِنْكَ يُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ».<sup>٣</sup> وتحقق المسألة بقول ابن كبري العلم في هذا الأمر قطعاً لا بتطرق إليه الشك، فتكون مثل هذه الأحاديث مخالفة للعلم القطعي، وبحسب ردها إن لم يكن هناك لها تأويلاً مقبولاً.

### أضلاع الرجل والمرأة

روي عن إمام عمي عليه السلام أنه كان يورث الحثي، فيعد أضلاعه فيأخذ كذا أضلاعه باقصة عن أضلاع النساء يصنع وراث ميراث الرجال، لأن الرجل تنقص أضلاعه عن أضلاع النساء بصلح، لأن حواء خلقت من ضلع آدم لعصوي اليسرى، فنقص من أضلاعه صلح واحد.<sup>٤</sup>

١ ابن قيم الجوزية، تحفة المودود بأحكام المولود، ص ٢٠٨.

٢ محمد فاضل، إبحار آيات القرآن، ص ٧٩، المعارف الطيبة في ضوء الكتاب والسنة، ص ٥٩.

٣ (الصحيح البخاري، ج ٢، ص ٢٤)، كتاب بدء الخلق رقم ٣٢٠٨.

٤ وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٨٨، كتاب نمرانص والموارث، أبواب ميراث.

الحثي، ج ١٧، ٣٣٠.

وهذا لأمر مخالف للعمم ولحربة ولحسن خصوصاً بعد أن تطور عدم اشتراح  
تطوراً كبيراً فالأطباء الجراحون يومياً يشرحون آلاف الحث في شتى أنحاء العالم  
وهم يسمعون يوماً من الأيام أن عدد أصلاخ لرجال أقل من عدد أصلاخ لساء<sup>١</sup>

### لا عدوى

أخرج بن ماجة، عن يحيى بن أبي حنيفة، عن أبيه، عن ابن عمر، قال: قال رسول  
الله ﷺ لا عدوى ولا طيرة ولا هامة، فهم إليه رجل أعرابي فقال: يا رسول الله أأنت  
لمعركم؟ لا بحرب ولا بحرب لا من كنه؟<sup>٢</sup> فإن ذلكم فقد من حرب لأول<sup>٣</sup>  
وعن أبي عبد الله ﷺ في حديث قال: يا عرابي أنتي رسول الله ﷺ فقال: يا  
رسول الله إنني أصيب لشه ولقرة وساقه بالثمن ليسير وبها حرب فأكره شراءه  
مخافة أن يعدي ذلك لحرب بني وعلمي فقال رسول الله ﷺ: يا عرابي فمن  
أعدى الأول<sup>٤</sup> ثم قال رسول الله ﷺ: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة<sup>٥</sup>

ولحديث بهذا المعنى مخالف للعموم لطية بقطعة في العدوى وسريان المرض  
من الشخص المريض إلى الصحيح، وهي مسألة محسوسة حتى عند الأعرب، إلا أنه  
كان هناك تأويلاً معقولاً لهذه الأحاديث.

ثم إنه قد وردت أحاديث عن رسول الله ﷺ مخالفة لهذه الأحاديث منها عن  
رسول الله ﷺ قال: إذا سمعتم بالنطعون بأرض فلا تهبطوا وإذا كن بأرض وأنتم بها  
فلا تعرفوها<sup>٦</sup> وهي صريحة في انتفاء العدوى وسريان المرض

١ مثل بعض المفسرين عن معنى حلق المرأة من صبح أعوج فقال معه: أن المرأة لا تحب من  
أعوج حاج في أحلامها كالصلع فمن أراد كمالها لم يستطع ذلك إلا سلاها وبشرع نصير  
والتعاضى عن بعض الأعوجاج

عبد العزيز بن باز راجع فتاوى اللجنة الدائمة ج ١ ص ٣٢٠

٢ سنن أبي ماجه ج ١ ص ٣٤٤ رقم ٨٦

٣ يعني أن المائل هو الله سبحانه وتعالى

٤ العمري، الأصول المهمة ج ٣ ص ٢٨٢، لب ١٦ حديث رقم ١

٥ سنن ابن ماجه رقم ٣٩٢١

## سبب الحيض عند النساء

أخرج عبد الرزاق صاحب المصنف - عن ابن مسعود بن ساد صحيح - كان الرجال في بني إسرائيل يصبون جميعاً، فكانت المرأة تنشرف للرجال، فأنقضى الله عليهم الحيض ومعن المساحذ<sup>١</sup> وروى مثله عن عائشة<sup>٢</sup>

وهذا مخالف لما ثبت من أن الحيض يرسط بطبيعة المرأة وخصائصها ولا علاقة له بهذه الحادثة أو غيرها من الحوادث وقد ورد هذا المعنى في حديث آخر عن النبي ﷺ أنه قال هذا شيء كنهه الله عني سأت آدم<sup>٣</sup>

## الحمل وقت الحيض

عن عذافر الصيرفي عن أبي عبد الله عليه السلام قال ترى هؤلاء المشوهين خلقهم؟ قال نعم، قال هؤلاء الذين أبواهم يأتون ساء لهم في الطمث<sup>٤</sup>، وفي حديث آخر عن الصادق عليه السلام أنه قال لا يعصبا إلا من حبس ولادته أو حملت به أمه في حيضها<sup>٥</sup> وهذا المعنى كثير في الروايات فإن أمكن تأويله فهو، وإلا فإنه مخالف لرأي الطب الحديث

وقبل لتعلم على هذا الحديث لأبد من معرفة رأي الطب في كيفية بدء الدورة الشهرية وتفسير لعدم لعمدة الطمث، وربما كان سبب عدمه حمل أو ولادة فمعلوم في اليوم السادس من مرحلة لقاء من الدورة نطمية بدء عشاء الرحم يستصحم تدريجياً حتى يصل إلى أعلى مراحل النمو في اليوم (١٤ - ١٥) من الدورة الطمثية، وذلك استعداداً لاستقبال البويضة خلال هذه الفترة، وسبب هذا التصحم هو هرمون خاص (هرمون الحمل) وربما لم يحدث السقيج خلال هذه الفترة في هذا الهرمون

١ فتح الباري، ج ١، ص ٥٢٧، كتاب الحيض، باب كيف بدأ الحيض

٢ صحيح البخاري، ج ١، ص ١١٢، كتاب الحيض

٣ الكافي، ج ٥، ص ٥٣٩، باب ما يحل للمرأة من أمراته وهي حائض، الحديث ٥

٤ من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٩٦، باب غسل الحيض والنفس، رقم الحديث ٢٠٣

يقول تدريجياً إلى أن ينقطع مما يسبب انقباض الاوعية الدموية لمعدنة معشاء لرحم  
انقباضاً شديداً فتتجمع فيه التغيرات فيضعف الغشاء ثم ينفقت تدريجياً ويخرج منها  
الدم المحتقن وذلك في ليوم ثامن وعشرين من الدورة لشهيرة، وأن بدأ الدورة  
لشهرية هو في الحقيقة لبأس من حصول لحمل وبذلك فلا يمكن أن يؤدي  
لحماض في الحوض إلى موطنه لمطونه ولا يمكن ستظار لولد من وطء  
لحبص مطناً<sup>١</sup>

وقد عتق أحد المختصين في هذا المجال فقال ليس صحيحاً أن يولد يكون  
أحولاً نتيجة لوطء الحوض فوطء الحوض لا يؤدي إلى لولد كما نسب، ولهد فلا  
يمكن أن تكون هذه الرواية صحيحة ولحل هذه<sup>٢</sup> من الأحاد سطر الاعصار  
المعاني السافرة

### الذباب وشقاء الأمراض

روى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم  
فليغمسه ثم ليترعه، فإن في حذيه داءً ولآخرى شفاء»<sup>٣</sup>  
وقد كان هذا الحديث وما راب هد فأسهل معاد الحديث، فقد نقل ابن قتيبة قول  
بعض المتكلمين في بعد هد حديث فقال (وقلوا كيف يكون في شيء واحد سه

١ محمد علي الدر، حق لإنسان بين الصب والقرآن، ص ١٠٣، ١٠٤، صدو عبد الرصد، نقل  
والطب الحديث ص ١٢٩، ١٣٠ الموسوعة العنمة الشاملة ص ٣٦٨

٢ ذكر لي أحد الأطباء المتخصصين في هذا معاد أن الحمل لا يمكن أن يحدث في حبه  
نظم لا في حالات بادره جلدأ نفس إلى سبه لو حد إلى مليون، وذلك فيما رده حدث هب  
يصبه في حذر الرحم صدفة وحصل نتجيب في ذلك الوقت أما لشوبه فلا علاقة له من  
وب وب ولا من بعد بجماع في وقت الحوض وبه يحدث نتيجة عوامل وراثية أو قد يحدث  
لشول بعض العقاقير أثناء فترة الحمل

٣ صحيح البخاري، ج ٢ ص ٤٤٨ كتاب نه الحلق، باب ٢ وقع الذباب في ماء  
أحدكم، رقم ٣٣٢١.

وشفاء، وكيف يعلم بموضع الشفاء ويؤجره) <sup>١</sup> والأمر لثابت عمياً عند الأطباء إلى درجة تصل إلى القطع بأن الدباب هو العامل الرئيسي لعل الأمر من والعدوى ولم يسمع من أحدهم أنه قال بأن في إحدى جناحه شفاء مع عدم العلم وكشف لمجهر لالكثروبي اندفق ولا داعي لنقاش والأوّل في صحة الحديث ما دما نعتقد أن الحديث ليس وحياً قطعي الصدور والدلالة

### الأرض على ظهر حوت

عن ابن مسعود قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأرض على أي شيء هي؟ قال هي على حوت، قلت: والحوت على أي شيء هو؟ قال: على الماء قلت: والماء على أي شيء هو؟ قال: على صحرة، قلت: فعلى أي شيء الصحرة؟ قال: على قرن ثور أمّلس، قلت: فعلى أي شيء الثور؟ قال: على الثرى، قلت: فعلى أي شيء الثرى؟ فقال: هيهات عند ذلك ضل علم العلماء <sup>٢</sup>.

وأحسب أن هذا لا يحتاج إلى تعليق، فاروية مخالفة لبداهة العلم التحريمي القطعي فلا لأرض على ظهر حوت ولا الحوت على قرن ثور، بل هي كرة معلقة بالقضاء الحي وقد تحقق ذلك بالتصوير الحي فيكاز هذا الأمر على كبراً للواقع البديهي، ولهذا فقد علق أحد العلماء على مثل هذه الأحاديث فقال: إن أساطير علماء منذ كالشيخ المعيد والسيد المرتضى ومن عاصروهم أو تأخروهم كانوا يدوروا بهذه الأخبار ومثابها مما تحالف الوحدان وتصادم بداهة العقول ولا يدعمها حجة لا برهان، بل هي أقرب إلى الخرافة منها إلى حكمة الواقع. . . قالوا هذا خبر واحد لا يقيدنا علماً ولا عملاً <sup>٣</sup>.

١. تأويل مختلف الحديث ص ٢٢٧.

٢. الكافي (الروضة)، ج ٨ ص ٧٥.

٣. محمد حسين كاشف الغطاء، الأرض والتربة الحسينية، ص ٦٥.

## الأحاديث التي لا تشبه كلام المعصوم

### المعصوم في بلاغته وفصاحته

كان النبي ﷺ متمراً في كل شيء، ومنها صفة الفصاحة والبلاغة التي عُرف بها المجمع لجاهلي في ذلك لوقت وهي من أكثر الصفات التي يحتاجها الرسول في نشر رسالته حتى قال موسى عليه السلام: ﴿وَأَجِى هَرُونَ هُوَ أَفْضَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ﴾<sup>١</sup> «اسي ﷺ شأ في فصيح سب في قريش وهو بيت سعد بن بكر وقد ورد عنه ﷺ أنه قال: «أعصبت جوامع انكم واحتصر لي الكلام اختصاراً»<sup>٢</sup> وفان أيضاً «أن أعربكم، أنا من قريش ولساني ساد سعد بن بكر»<sup>٣</sup> ويظهر ذلك حباً عند نزع كلامه وما أثر عنه من جوامع الكتم، وقد وصف أحد الأدباء كلامه ﷺ بأنه لم يسبقه إليه عربي ولا شاركه أعجمي ولم يُدَّع لأحد ولا ادعه أحد، مما صار مستعملاً ومثلاً سائراً<sup>٤</sup> وقد وصفه أيضاً فقال «وهو الكلام الذي قل عدد حروفه وكثر معانيه وحل عن الصنعة وبره عن التكلف واستعمل لمسوط في موضع المسط ولمقصود في موضع القصر، وهجر العريب لوحش،

٢. ميزان الحكمة، ج ٩، ص ٦٢٣.

٤. المحافظ، البيان والتبيين، ج ٢، ص ١٥.

١. الفصيح، ٣٤.

٣. المصدر السابق.

ورعب عن الهجين السوفى فم سطق إلا عن مراث لحكمه، ولم تنكم كلام إلا  
وقد حُفَّ بالعصمة لم تسقط به كسمة، ولا زلت به قدم، ولا برت به حجه،  
ولا أفحمه حصص<sup>١</sup>

وهذا الكلام يحرى فى حق الأئمة عليه السلام أيضاً ويكفى أن نقل شهادتين من كبار  
العلماء والأدباء على فصاحه وبلاغه أمير المؤمنين عليه السلام

قال ابن أبي الحديد فى وصف كلام الإمام علي عليه السلام «كان أمير المؤمنين مشرع  
العصاة وموردها، ومثلاً للبلاغ ومولدها، ومه عليه السلام طهر مكسوباتها، وعنه أحدث  
فوسها، وعنى أمثلته هذ كل فائل حصص، وكلامه اسعد كل واعط بسع، ومع ذلك  
سب وقصروا، وتقدم وناحروا<sup>٢</sup>

وقال آخر فى وصف بهج البلاغه «تصفحت بعض صفحاته فى موضع محتففات  
فكان تحس بي فى مقام أن حرواً شئت وع ات شئت أو أن بلاغة دولة،  
وللفصاحة صولة، وأن حفاف الخطاة وكتائب الدوة فى عقود السام وصوف  
الانظام وليس فى أهل هذه البعة إلا فائل بأن كلام الإمام على هو أشرف لكلام  
وألغة بعد كلام الله تعالى وكلام به، وأعره مائه وأرفعه أسلوب<sup>٣</sup>  
وليس بعد هاتس الشهادتين شهادة ولا دليل أوضح من هذه الأدلة

### المعصوم فى خلقه وسيرته

لا يستطيع الإنسان مهما بلغ من القوة فى البير أن يصف رسول الله صلى الله عليه وآله فى خلقه  
وسيرته إلا بالاعتراف المعجز عن ذلك، وقد وصفه له سبحانه وتعالى فقال ﴿وَإِنَّكَ  
لَعَلَىٰ خُلُقِي عَظِيمٌ﴾<sup>٤</sup> وعندما شئت أحد روحاته عن خلقه صلى الله عليه وآله فقال كان حصه

١ المصدر السابق، ص ١٧ ١٨

٢ شرح ابن أبى الحديد، ج ١، ص ١٤٨

٣ شرح بهج البلاغة (محمد عبده)، المقدمة

٤ العلم ٤

لقرآن<sup>١</sup> وقد جمع مكارم الأخلاق في جميع أموره الفردية و لاجتماعيه في تعامله مع الناس ومع أهله، في شجاعته وتواضعه، في كرمه وصبره وفدوصفه أمير المؤمنين عليه السلام فقال «كان أحوذ لناس كفاً وأحرّهم صدرأ، وأصدق الناس لهجةً وفاهم دمة، وأليهم عريكة، وأكرمهم عشرة، من ربه دة هبة، ومن حاله معرفة أحبه، لم ر مشه قبله ولا بعده مثله»<sup>٢</sup>

وقد مر الله سبحانه وتعالى بتأعنه فقال ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ لِرَسُولِ الْاٰتِيّ الَّذِي يَجْذُوهُ مَكْنُونًا عِنْدَهُمْ فِي الْوَزْنَةِ وَالْأَنْحِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَغْزُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾<sup>٣</sup>

وهذا أمر لمؤمنين عليه السلام يصف نفسه ومرلته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال «ولقد عنتم موضع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقرابة القرية واسمته الحصصه وصعبي في حجره وأنا ولد بصعبي إلى صدره، ويكفني في فراشه، ويحسني حسده ويشمي عرفه وكان يمصع ثم يلعمه وما وحدي كده في قول ولا حيلة في فعل ولقد قرر له من لادن كان فصيماً أعظم منك من ملائكته سلك به صريق المكارم ومحاسن أخلاق العالم بيده وبهارة ولقد كنت معه أتعنه، تنوع العصي أثره يرفع لي في كل يوم عنماً من أخلاقه ويأمرني بالافتاء به»<sup>٤</sup>

وكفى بذلك شهداً على عظمه أخلاق نبي صلى الله عليه وآله وسلم ولأئمة عليه السلام من بعده وهن هناك أعظم شهادة من شهادة الله وأمر المؤمنين عليه السلام وعنى أساس هاتين المقدمتين فكل حديث لا يشبه كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سوء كان من حيث الفصاحة والبلاغة، أو من حيث سماحه المعنى ورواءته، فلا تعتبر معه لا لمخالفة هذه السامى

١ ميرزا الحكمة، ح ١، ص ٦٥١

٢ مكارم الأخلاق، ص ١٨، بخار الأنوار ح ١٦ ص ١٩٤، ص ٣٣

٣ الأعراف، ١٥٦ ٤ صحى النصال، بهج البلاغة، ص ٣٠٠، ح ١٩٢

وقد بحث علماء الحديث هذا الأمر تحت عنوان «ترككة» وهي الرداءة وعثروا  
الركاكة معيائاً للتعرف على الحديث لموضح، وفسموا ترككة إلى قسمين ترككة  
لفظية وترككة معنوية، والأولى ترجع إلى مخالفة الحديث سلاعة وقصاحة المعصوم،  
أما لثبته فترجع إلى سماحة المعنى ورداءته وشرطوا في الرككة لفظة أن يكون  
الحديث مقول باللفظ لا بالمعنى.

قال ابن حجر «المدر في ترككة على ترككة لمعنى، لأن هذا الذين كلفه محاسن،  
ولرككة ترجع إلى الرداءة» أما ترككة اللفظ فلا تدل على ذلك، لاحتمال أن يكون  
الراوي رواه بالمعنى فعبر ألفاظه»<sup>١</sup>

وهذا مصادق آخر من مصاديق الأحاديث التي لا تشبه حديث رسول الله ﷺ  
وهو الحديث المشتمل على ألفاظ ومصطلحات مستحدثة لم توجد في زمن  
لمعصوم، ولهذا يكون أنواع الأحاديث التي لا تشبه أحاديث رسول الله ﷺ هي  
١. ترككة اللفظ فيما إذا كان الحديث منهولاً باللفظ؛

٢. احتواؤه على مجازات ومبالغات في الثوب والعقاب؛

٣. سماحة المعنى ورداءته؛

٤. احتواؤه على مصطلحات مستحدثة لم توجد في زمن المعصوم

ولأن بحث كل من هذه المصاديق على حدة مع ذكر بعض المباحث  
ولأنه من الإشارة إلى أن جميع هذه المصاديق هي من الأحاديث الرككية  
المعنى، ولكنها صنفها على هذا الأسس لعدة بعض الصفات على بعض،  
فمثلاً احتواء الحديث على محذوفات ومبالغات في الثوب والعقاب هي  
أحاديث رككية المعنى، ولكن لأن لفظة لسانية فيها هي المبالغة ولأنه قد  
أوردناها ببحث مستقل.

١. البيهقي الحديث في شرح اختصار علوم الحديث ج ١، ص ٢٥١

## ١. الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير أو بالعكس

من استقرّ آيات القرآن الكريم ولسه لسونه يلاحظ أن لشارع المقدس لا يطر إلى جميع الأعمال والأحكام بصرة واحدة، فنكل عمل ور في ميزن الشارع فهناك الواجبات والمستحبات ولكثر ولصعائر، فلا يقدم اسمهم على الأهم ولا الكبير على الصغير وقد استخرج الفقهاء بعض لقواعد العقيدة على أساس هذه الطفرة وقد أشارت إلى هذا المعنى الآية الكريمة ﴿أَجْعَلْنِي سَفِيحَةً أَلْحَاجَّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَثْرَ عَامٍ بِآلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجْهَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَآلَهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾<sup>١</sup> فمع أهمية السقاية - يصل الماء إلى الآخرين في الحج - وكذلك عمارة المسجد للحرم أوسدته ور عابته ولكهما لا بعدلان الإيمان بالله سبحانه وتعالى والجهاد في سبيله فالأعمال لصاحبه وإن كانت مقبولة عند الله سبحانه ولكنها ليست بدرجة واحدة عند له سبحانه وتعالى ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيَّتِكَ عَظُمَ ذَرِئَةً مِنْ لَدُنْ أَنْفَقُوا مِنْ نَعْدٍ وَفَتَنُوا وَكَلَّاءُ غَدٍّ أَيْدِيَهُمْ لَحُسْنَى﴾<sup>٢</sup> ولهذا فإذا ما وجدنا بعض الروايات التي تحاول أن تصدر هذه الحقيقة بالمصلحة في الثواب على بعض الأعمال وتقديم المستحبات على الواجبات، فلا يمكن القبول بها على أساس هذه الحقيقة واعتبار هذا الحديث من الأحاديث التي لا تشبه كلام رسول الله ﷺ، لأن هذه القاعدة - كما قد - مستخرجة ومبسطة من مجموع الكتاب والسنة.

وهما يبي بعض لأحاديث التي يعتقد أنها تحالف هذه الحقيقة.

## أ) نسيان سورة من أعظم الذنوب

أخرج أبو داود<sup>٣</sup> وترمذي عن أنس بن مالك عن عبد الله بن حنبل عن أنس بن مالك قال قال رسول الله عرّضت عليّ أحور أمي حتى العدة يحرّجها لرجل من

٢ الحديث، ١٠.

١ التوبة، ١٩.

٣ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٢٦، ج ٦١.

المسجد وعرضت عني دُوب أمتي فلم أر دُبا أعظم من سورة من القرآن أو به أوتيتها. حل ثم سبها<sup>١</sup>

وهذا الحديث مخالف لهذا لمقياس فلا يمكن أن يكون أحد لأمر المسححة من أعظم الدُوب وكيف يكون أعظم من القتل والربا والحانة والتي ورد السهي عنها في القرآن وقد عتق السحابي عني هذه الرواية فقال «فعلى سوء هذا الحديث يكون سبيل أمة من آيات القرآن أعظم من أكل الربا والسعي بفساد في الأرض، والرب بالمحارم في الأماكن المنكره، وقيل النفس لمحرمة، وبهت، لأموال»<sup>٢</sup>

(ب) عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ أنه قال

من قرأ سورة الجمعة أعطى عشر حسنة بعدد من أتى الجمعة ويعدد من لم يأتها في أمصار المسلمين<sup>٣</sup>

(ج) وعن رسول الله ﷺ أنه قال

«من سمع سورة يس عدلت له عشرين ديناراً في سبيل له، ومن قرأها عدلت له عشرين حجة، ومن كتبها وشرها أدحت حوافه ألف يعق وألف سور وألف بركة وألف رحمة وألف رزق، ومن عتب منه كل عن وداء»<sup>٤</sup>  
وهذه الأحاديث مخالفه للمقياس المذكور أيضاً

## ٢. سماجة المعنى

(أ) روى أبو سعيد الخدري عن الرسول ﷺ قال أوصني رسول الله ﷺ عني بن أبي طالب فقال يا عبي إذا أدخلت العروس في بيتك فاحلج حنفا حين تجلس يا عبي لا تحامع امرأتك في أول شهر ووسطه وآخره، فإن العجور والجذام والخمل

١. سنن الترمذي، ج ٥، ص ١٢٨ ح ٢٩١٦

٢. الحديث النبوي بين الرواية والتدريج، ص ٦٤٠

٣. مجمع البيان، ج ٩، ١٠، ص ٤٢٧

٤. الموصوعات، ج ١، ص ١٧٨

يسرع إليها وإلى ولدها، يا عبي لا تتجامع امرأتك بعد الطهر، فإنه إن قصى بيسكما ولد في ذلك الوقت يكون أحولاً، واشيطان يفرح بالحوول في الإنسان يا عبي لا تتكلم عند الجماع فإنه إن قصى بيسكما ولد لا يؤمن أن يكون أحسن يا عبي لا تتجامع امرأتك من قيام، فإن ذلك من فعل الحمير، وإن قصى بيسكما ولا كان مؤلاً في العرش كالحمير تنوب في كل مكان<sup>١</sup> إلى كثير انقربات

وهذه الوصية صافه إلى أنها تحالف النجفاني لمحبوسة والعمية فهي سمجة المعنى ولا يمكن أن تصدر من المعصوم يظهر ذلك من استقرار وتبع كلامه عليه السلام قد استشهد لثاني في هذه الوصية «مع أن الاستناد في الأحكام إلى مثل هذه الروايات ابوابية لا يخلو من إشكال لولا سهوه لحظت في الكراهية، وعنى هذه الوصية نفوح راحة الوضع وقد صرح به بعض العلماء»<sup>٢</sup>

(ب) روى عمرو بن حبيب<sup>٣</sup> أو صحيح البخاري عن ابن عباس قال قال لبي<sup>٤</sup> عليه السلام أدخبت الحمة فربت فيها دنياً فقلت أدئت في الحمة<sup>٥</sup> قال بي أكت اس شرطني قال اس عباس. وهذا إما أن يكون من رفع في عليين وقد علق الأسي على هذه الرواية فقال بيت ابن عباس يفصح عن أنه لو كان أكل مدير الشرطة أس كان رفيع<sup>٦</sup>

(ج) وروي عن علي<sup>٧</sup> عن ارسوس<sup>٨</sup> أنه قال «من أدرك منكم ما نأ يطب فيه لحاكة لعلم فيهرت قيل أليسوا من اخواننا<sup>٩</sup> قال هم ادين بالواهي الكعنة، وسرفوا عرل مريم وعمامة يحيى وسمكة عائشه من اشور»<sup>١٠</sup>

١ مكارم الأخلاق، ص ٢٠٩ ٢١١

٢ مسائل الافهام في شرح شرائع الإسلام، ج ١، ص ٤٣٥

٣ الأسي، العبد في الكتاب والسنة والأدب، ج ٥، ص ٢٤٩

٤ كشف الغطاء ومزيل الإلباس عن م. شتير من لأخاديث عني السنة الناس ج ٢، ص ٢٨٤.

وهذا الحديث لا يستحق أن يتأمل فيه فهو بعيد عن هدي الرسول ﷺ وركيك المعنى قال في المرون هذا الاسناد طدمات يسعي أن يعمر ابن السمك بروايه وإن كان صدقاً فهو من أسمح لكذب متناً<sup>١</sup>

ويسعي أن يذكر أن هذا المقيس (سماحه المعنى وردائه) مستخلص من استقراء محمل كلام المعصوم وعمو معانيه ومعارفها مع هذه لمعاني الركيفة الساقطة، فأين حصص بهج البلاغة وخطب النبي ﷺ في الحديثية وغيرها من هذه، فأن ترى من الثريا وأين النور من الظلام؟

### ٣. الأحاديث المخالفة للنقصحة والبلاغة

#### أو احتواؤه على مصطلحات مستحدثة

كما ذكرنا سابقاً بأن هذا المقيس يُشترط فيه أن يكون الحديث مفهولاً باللفظ لا بالمعنى أما بالنسبة إلى اشمال لحديث على ألفاظ ومصطلحات خادئة بعد رمس المعصوم فراجع في حقفته إلى محالفة هذا الأمر مع لبلاغة والنقصحة، وذلك لأن المعصوم ﷺ لا يمكن أن يتحدث مع الناس بما لا يفهمون ولا يعرفون، فإذا ما وحدا حديثاً يشتمل على كلام ومصطلح غير مألوف في ذلك الزمان فهذا يعنى عدم صدور ذلك عن المعصوم تماماً كما هو الحال لو شتمس لحديث على اصطلاحات فسة وعلمية معاصرة

ولابد من التأكد من عدم وجود الاصطلاح المذكور في رمس المعصوم وإلا فلا يمكن رد الحديث لمجرد الشك في ذلك وفيما يلى نماذج من هذين المفسرين

(أ) أخرج عبد بن حميد عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ يكون في آخر الزمان قوم يسرون الرافضة يرفضون الإسلام ويعطونه، اقتنوهم فإنهم مشركون<sup>٢</sup>

١ المصدر السابق

٢ المسند الجامع، ج ٩، ص ٥٩٦، رقم ١١٧٦، الحديث النبوي بس الرواية والدراسة، ص ٤٦٨

ومن المعصوم أن مصطلح البرصه لم يكن موجوداً في زمن النبي ﷺ وإنما شأ بعد وفاته عند اشتداد الخلافات الكلامية والفقهية وحتى لو تنزلنا وصفاً لصحة هذا الحديث فكيف يمكن تطبيق هذا الحديث على الشيعة كما فهمه البعض؟

وعني كل حال فإن من تتبع كلام لعرب في صدر الإسلام وفي زمن النبي ﷺ لا يجد لهذا المصطلح أثر وإنما هو اصطلاح مستحدث كما فطنا

(ب) روي عن رسول الله ﷺ أنه قال لأبي بكر وعمر «طاب حمامكما»<sup>١</sup>

قال المصنف لا أصل له ولحمهم لا تعرفه العرب إلا بعد موته ﷺ<sup>٢</sup>

(ج) عن النبي ﷺ قال: «من أسمعك فليتمر»<sup>٣</sup>

قال ابن حجر باطل وهذا الحديث مخالف لعمدة فلا وجود لصيغة «سمعك» من سمع بمعنى أكل اللحم في لغة العرب في لفظي ومعنى هذا الكلام من أكل السمك فسأكل السمك بعده يتحلى به، وهذا وفعل «السمك» لا وجود له في كتب اللغة<sup>٤</sup>

(هـ) حرج الطبري بروايات متعددة عن أبي العلاء، قال قالت قريش لرسول الله ﷺ إنما حسبوك عند بني فلان ومولى بني فلان، فهو ذكرت آلهت بشيء جانسك، فإنه يأبئك أشراف العرب، فإن رأوا حسبوك أشراف قومك، كان أرفع لهم فيك قد، وألفى الشيطان في أميته، فنزلت هذه الآية «رأيت للاب والعري ومائة لثانته لأخرى قال فأحرى الشيطان عني لسانه» تلك لعرائيق العبي، وشبهههن تُرحى، مشهور لا يُسى، فإن فسجد النبي ﷺ حين قرأها وسجد معه أمسلون

١. اللؤلؤ المصنوع، ص ١١٤، رقم ٣١٥

٢. المصدر السابق، ص ١١٤، رقم ٣١٥

٣. على القاري، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، ص ١٧٧، رقم ٣٢٠

٤. المصدر السابق، ص ١٧٧، رقم ٣٢٠

والمشركون فلما علم الذي أحرق على لسانه، كبر ذلك عليه، فأبرأ الله. ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيهِ﴾<sup>١</sup>

وهذه الرواية بالإضافة إلى مخالفتها للقرآن في الكثير من آيات وسياقها فيها مخالفة لبلاغة السورة وعدم شيوخ هذا الاصطلاح في زمن العرب كما صرح بذلك بعض العلماء «إن العرب لم يرد في نظمها ولا في خطها ولا نقل عن أحد بصري صحيح أنها وصفت الهتها بالعربى، وليس من معاني انكسمة بلائم صفة الالهة والأصنام حتى يطبق عليها في القرآن»<sup>٢</sup>

(و) روي عن النبي ﷺ روايات متعددة أنه قال إنما أصحابي مثل النجوم، فأبهم أحدهم بقوله هتدنتهم<sup>٣</sup>

ومثل هذه الأحاديث إضافة إلى أنها تراخى إشكالات متعددة ذكرها لمحدثون فهو يخالف البلاغة والفصاحة خصوصاً إذا ما تُسب إلى سبب اللغز ولفصحاء

قال ابن حزم في العتيق على هذا الحديث من هذه الفحوى «انسي لا يعول الباطل، وتشبيه المشبه بالمصيب بالحوم تشبيه فاسد، وكذا ظاهر، لأنه من أراد جهة مطلع الحدي فأتم جهة مطلع لسطح، لم يهتد، بل قد صلّ صلاً بعيداً، وأحطاً حطاً فاحشاً، وليس كل الحوم يهتدى بها في كل طريق، فسطل التشبيه المذكور، ووضح كتاب ذلك انحد يث، وسقوطه وصوحاً ضرورياً»<sup>٤</sup>

وقد ذكر بعض العلماء مصاديق أخرى داخلة تحت عنوان الأحاديث التي «لا تشبه كلام رسول الله ﷺ» منها أن يكون الحديث بأقوال الأتباء أشبه أو أن يكون الحديث تشبه بمتون لغز والأول لا يمكن أن يُشكك قاعده كلية ومعايير نفس عنه

١ مجمع البين ج ١٠، ص ١٨٧ الدر المنثور ج ٦، ص ٦٧؛ ترمذ حشري الكشف ج ٣ ص ١٦٤، ١٦٥ ٢ دائرة المعارف الإسلامية ج ٢ ص ٢٦٨، مادة أصول

٣ الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ج ١، ص ١٤٩، رقم ٦١

٤ المصدر السابق، ص ١٥٢

الأحاديث، لأنه لا يسمع أن يتحدث معصوم بأحدت تتناول الصحة العامة وإرشادات طبية، وإن ختلف العلماء في تفسير هذه الأحاديث هل هي صادرة عن المعصوم باعتبارها حكماً مولوداً أو إرشادياً؟

أما بالنسبة إلى الثاني فيمكن القول به بشرط أن تستقصى جميع الحوادث المرتبطة بأسلوب المعصوم في سياق وثائق دراسة جيدة في ضوء الأحاديث الصحيحة لأنه لكل شخص أسلوبه الخاص في التعبير فكما رددنا لأحدت التي تشمل على اصطلاحات متأخرة عن زمن المعصوم فيمكن أن يُرد لأحدت المخالف لأسلوب المعصوم في غير فماد حصل الاطمئنان إلى ذلك لأسلوب

## المصادر

### المصادر العربية

- ١ لاجتهاد بالرأى في مدرسة الحجاز، حسنة بانكر الحسن، مكتبة برهراء القاهرة، ط ١ ١٤١٨ق / ١٩٩٧م
- ٢ الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن محمد بن حرم (٣٨٤ - ٤٥٦ق)، در الكتب لعلميه بيروت، [بيتا]
- ٣ إحياء علوم الدين، توحامد محمد بن محمد بعرالى ط ٥٠٥ق، مؤسسة التاريخ العربي [بيتا]
- ٤ الأخبار الدخلة، محمد تقي التستري، تعليق علي كبر بعمري، مكتبة لصدوق، طهران، ١٣٩٠ق.
- ٥ اختلاف الحديث، أبو عبد الله محمد بن إدريس شافعي (١٥٠ - ٢٠٤ق)، تحقيق محمد حماد عبد العزيز، در الكتب العنمة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦ق ١٩٨٩م
- ٦ احسان معرفة الرجال (رجال الكشي، الكشي، تحقيق مهدي برحاني، مؤسسه آل ناس، قم، ١٤٠٤ق.
- ٧ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني التحقيق محمد صبحي من حسن الحلاق، دار ابن كثير، بيروت، ط ١، ١٤٢١ق ٢٠٠٠م
- ٨ الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن إسماعيل الشيخ المفيد (٣٣٦ - ٤١٣ق)، مؤسسة آل بيت لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤١٣ق
- ٩ الأرض والسنة الحسينية، محمد حسين كاشف الغطاء، دار معرفة والهدى، طهران، ١٣٩٩ق.
- ١٠ استنباط الأحكام من الأصول، أحمد الحصري، دار الحسن، بيروت، ط ٢، ١٤١٧ق ١٩٩٧م
- ١١ سد العتبة في معرفة الصحابة، أبو حسن علي بن أبي الكرم بن الأثير، در افكر، ط ١، [بيتا]

- ١٢ الأشرار المرفوعة في الأخبار الموصوعة (الموضوعات الكبرى) عمي (بوراندن عمي بن محمد سلطان الفاري، [بي نا] بيروت، ط ٢، ١٤٠٦، ١٩٨٦ م
- ١٣ الأسس المنطقية للاستغناء محمد دقير المصدر، دار المعارف، بيروت، ط ٥، ١٤٠٦، ١٩٨٦ م
- ١٤ الإصابة في تمييز الصحابة شهاب الدين أبو الفصّل أحمد بن عمي بن حجر عسقلاني (ت ٨٥٦هـ)، تحقيق عابد أحمد عبد الموجود وعمي معوض دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥، ١٩٩٥ م
- ١٥ الأصول العامة لتلغة المعارف محمد تقي الحكيم، مؤسسه ان سب قم، ط ٢، ١٩٧٩ م
- ١٦ بغير باب القرن، محمد فاضل، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠، ١٩٩٩ م
- ١٧ اعلام الموقعين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قسم الخواري (ت ٧٥١ق)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧، ١٩٩٦ م
- ١٨ آل أبي طالب، محسن الأسس، دار الهادي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢، ٢٠٠٢ م
- ١٩ الأمثل في تفسير القرن العظيم، ناصر مكّام الشيرازي، دار حياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٣، ٢٠٠٢ م
- ٢٠ الأنوار العمانية، نعمه الله الجزائري (ت ١١١٢ق)، لأعنى بيروت، [بي نا]
- ٢١ أبو هريرة، عبد الحسين شرف الدين العاملي، دار الرضاء، بيروت، ط ٦، ١٤١٥، ١٩٩٥ م
- ٢٢ أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣ق) دار الفكر، بيروت، [بي نا]
- ٢٣ أصول الحديث محمد عجّاج الحطّيب، (علومه ومصطلحه) دار الفكر، بيروت ١٤٠٩، ١٩٨٩ م
- ٢٤ أصول الحديث وأحكامه، جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق، قم، ط ٥، ١٤٢٠
- ٢٥ أصول السرخسي، أبو بكر بن أحمد السرخسي (ت ٤٩٠ق) تحقيق أبو بوف لافعاني، دار معرفة، بيروت، [بي نا]
- ٢٦ أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي، دار إحسان، طهران ١٤١٧، ١٩٩٧ م
- ٢٧ أصول الفقه، محمد الحصري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩، ١٩٨٨ م
- ٢٨ أصول علم الرجال بين المطبوعة والتصديق، محمد علي صادق المعتمد، تقريرات الشيخ مسلم السادري، قم، ط ٥، ١٤١٦، ١٩٩٥ م
- ٢٩ أصواء على السلة المحمدية، محمود نورية، مؤسسة نصاريان، قم، ط ٦، ١٤٠٦، ٩٩٥ م
- ٣٠ الباعث الحث في شرح حصار علوم الحديث، عماد الدين أبو الفداء، سبعة من كثير الدمشقي (٦٠١ - ٦٨٤ق)، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤١٧، ١٩٩٦ م
- ٣١ بحر الأنوار الجامعة لدرر الأئمة الأطهار، محمد باقر المحمّدي، مؤسسة بوف، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣، ١٩٨٣ م

- ٣٢ بحوث في علم الأصول، محمود الهاشمي، تقريره السيد محمد باقر الصدر مؤسسة دثره معرف الفقه الاسلامي، قم، ط ٣، ١٧٤١ ق ١٩٩٦ م
- ٣٣ البديهة والنهاية، أبو عبد الله بن كثير الدمشقي، تحقيق أحمد أبو محمد وأخرون، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٤٠٥ ق ١٩٨٥ م
- ٣٤ التوهر في تفسير القرآن، هاشم البحراني، مؤسسة الاعلمي بيروت، ط ١، ١٤١٩ ق ١٩٩٩ م
- ٣٥ البير والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجحد ١٥٠ - ٢٥٥ ق،، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر [بيروت]
- ٣٦ التبيين روح الله الحميني، مؤسسه اسماعيليين، قم ط ٤، ١٤١٠ ق
- ٣٧ تاريخ ابن حنبل، عبد الرحمن بن حنبل (٧٣٢ - ٨٠٨ ق)، دار الفكر، بيروت ط ٣، ١٤١٧ ق ١٩٩٦ م
- ٣٨ تاريخ الرسل والملوك (تاريخ انطوري)، أبو جعفر محمد بن حرير الصري رت ٣١٠ ق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، [بيروت]
- ٣٩ التاريخ، تاريخه وتفسيره وكتابه، عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، الدار السودانية للكتب الحرصوم، ١٤٢٠ ق ١٩٩٩ م
- ٤٠ التاريخ ونموذج حور العرب، عبد العزيز سامي، مؤسسه شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٩ م
- ٤١ تأويل محتلف الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قسرة (٢١٣ - ٣٧٦ ق) رار الكتب العلمية، بيروت، [بيروت]
- ٤٢ حجة الموبود بأحكام الموبود، شمس الدين أبو عبد الله الدمشقي بن قليم بحوريه دار البشير الاسلاميه، بيروت، ط ١، ١٤٠٩ ق ٩٨٩ م
- ٤٣ التحقيق في كلمات القرآن، حسن مصطفى، وزارة الثقافة والإرشاد الاسلامي، ط ١، ١٣٦٨ ش
- ٤٤ تدرج الزوي في شرح نعرف اسوي، خلال الدس عبد الرحمن نسيوطي (٩١١ ق)، شرح أفاضه وعق عليه صلاح بن محمد عوصه، دار الكتب العلمية ط ١، ١٤١٧ ق ١٩٩٦ م
- ٤٥ تصريف عور الحكم وسرر الحكم عبد الوحد محمد الامدي مكتب الاعلام الاسلامي، قم، ط ١، [بيروت]
- ٤٦ تفسير العياشي، محمد بن مسعود السمرقندي، المكتبة العلمية لاسلاميه، طهرت، [بيروت]
- ٤٧ التفسير والمفسرون في ثوبه النقشب، محمد هادي معرفه، الجمعية الرسونه معلوم الاسلاميه، مشهد، ط ١، ١٤١٩ ق
- ٤٨ التفسير والمفسرون محمد حسن دهمي، شركه دار قم بن ابي الأرقم، بيروت، [بيروت]

٤٩. مفصل وسائل الشيعة إلى مسائل الشريعة، محمد بن الحسن البحر العملي (ب ١١٠٤ق)، مؤسسه ان لبيب لآحياء التراث ط ٢، ١٤١٤ق
٥٠. مغرب التهديدية شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر، تحقيق حسن مأمون شاما دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤١٧ق ١٩٩٧م
٥١. ترمذ الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشيعة المرفوعة، علي بن محمد بن عراق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٩٩ق، ١٩٧٩م
٥٢. مفتح المقال، عبدالله امامي (ب ١٣٥١ق)، المطبعة المرسومة، لحف، انطبعة الحجرة ١٣٥٢ق
٥٣. المفتاح في شرح العروة الوثقى على السريري العروى، تقريرات السيد نوالقاسم الجوى، مؤسسة أنصاريان، قم، ط ٤، ١٤١٧ق ١٩٩٦م
٥٤. وثائق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه وانجذاته، رفعت فوزى عبد المطلب، مكتبة الحاجي، مصر ١٤٠٠ق ١٩٨١م
٥٥. التوحيد، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي تصديق (ب ٣٨١ق)، مشوات جامعه امد سين قم، [بى تا]
٥٦. تهذيب الأحكام في شرح المفتح، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ب ٤٦٠ق)، دار صعب - دار التعارف، بيروت، ١٤٠١ق ٩٨١م
٥٧. تهذيب التهذيب شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ب ٨٥٢ق)، تحقيق مصطفى عبد القادر دار الكتب العلمية بيروت، ط ١ ١٤١٥ق ١٩٩٤م
٥٨. جامع المدر من تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن حريز الصري (ب ٣١٠ق)، دار الفكر، ١٤٠٨ق ١٩٨٨م
٥٩. جامع المسانيد والسبب الهادي لأقوام سنن، عماد الدين اسماعيل بن عمر بن كثير (٧٧٤ق)، علق عليه عبد المعطي أمين المدعجي، دار الفكر [بى تا]
٦٠. الحرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أسى حاتم البري (ب ٣٢٧ق)، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، [بى تا]
٦١. الحرح والتعديل بين المشددين والمساهلين، محمد طاهر نجوى، دار العروة للكتاب ١٩٩٧م
٦٢. جهود المحدثين في نقد الحديث النبوي الشريف، محمد طاهر الجوى، مؤسسه عبد الكريم بن عبد الله، تونس [بى تا]
٦٣. حجة السنة، عبد الحميد عبد الحالى دار العداوى [بى تا] ١٤٠٦ق
٦٤. الحدائق الناصرة يوسف الحراسي (ب ١١٨٦ق)، دار مكتب الإسلامية، الجب، ١٣٧٦ق ١٩٥٧م

- ٦٥ الحديث الصحيح ومهجع عمه، أحدث في الصحيح، عبد لكرم سماعيل صاحب، شركة الرياض لنشره الرياض، ط ١، ١٤٦٩ق / ١٩٩٨م.
- ٦٦ الحديث النبوي بين الرواية والنسابة، جعفر سمحان، مؤسسة الإمام الصادق (ع)، قم، ط ١، ١٤١٩ق.
- ٦٧ الحديث والمحدثون، محمد بن محمد أبو وهو در الكتب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ق / ١٩٨٤م.
- ٦٨ الحكم الشرعي بين العرف والسنة، انصاف عبد الرحمن العربي، دار العرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٩م.
- ٦٩ الخلاف، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ق)، مؤسسه الشرع الإسلامي، ١٤٠٧ق.
- ٧٠ حق الإنسان بين الطب والفن، محمد علي البار، الدار السعودية للرياض، ط ١، ١٤٠٣ق / ١٩٨٣م.
- ٧١ دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة محمد ثابت القدي، شركة انتشارات جهان، طهران، ١٩٦٦م.
- ٧٢ دراسات في منهج النقد عن المحدثين، محمد عبي العمري، [ي ن]، [ي ج]، [ي ن]، [ي ن].
- ٧٣ الدر المنثور في التفسير بالماثور، جلال الدين عبد الرحمن جلال السيوطي، [ي ن]، بيروت، ١٤١٤ق / ١٩٩٣م.
- ٧٤ الدرامة في علم مصطلح الحديث، ريس الدين العامي، مشورات مكتبة المعبد، قم، [ي ن].
- ٧٥ درء معارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، إعداد دراسة محمد السيد الحليم، مركز الاهرام، القاهرة، ط ١، ١٤٠٩ق / ١٩٨٨م.
- ٧٦ دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، محمد بن محمد أبو شهبة دارالنواء، السعودية، ط ٢، ١٤٠٧ق / ١٩٨٧م.
- ٧٧ الدلالة العقلية في القرآن ومكانتها في تقرير مسائل العقيدة، دار الفهرس، الأردن، ١٤٢٠ق / ٢٠٠٠م.
- ٧٨ الدريعة إلى تصانيف الشيعة، أع بررگ الطهراني مؤسسه اسماعيليين، ط ٣، [ي ج]، ١٤٠٨ق.
- ٧٩ ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، محمد بن جمال الدين مكّي اندملي (الشهيد الأول) (٧٣٤هـ - ٧٨٦هـ)، تحقيق ونشر مؤسسة دار البيت (ع) لإحياء التراث، ط ١، ١٤١٩ق.
- ٨٠ رسائل السيد المرتضى، أبو القاسم علي بن حسين الملقب بعلم الهدى، أعد د السيد مهدي الرجائي، نشر دار القرآن الكريم، ١٤٠٥ق.

- ٨١ رسالة حول رؤية الله، جعفر السبحاني، مؤسسه الإمام الصادق، ط ١، [بي ج]، ١٤٣٤ق
- ٨٢ الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤ق)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية بيروت، [بي نا].
- ٨٣ الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، زين الدين الحبيبي العاملي (٩١١ - ٩٦٥ق)، مكتب الإعلام الإسلامي، ط ٩، [بي ج]، ١٤١٦ق
- ٨٤ روضة المتقي، محمد بن محمد بن أبي المفضل، بياض هجري إسلامي، [بي ج]، [بي نا].
- ٨٥ السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى، أبو جعفر محمد بن منصور بن إدريس الجعفي (٥٩٨ق) مؤسسه النشر الإسلامي، قم، ١٤١٠ق.
- ٨٦ سبحة لأحاديث الضعيف والموضوع وأثرها السيئ في الأمة، ناصر لائلي، مكتبة التعارف، الرياض، ط ٥، ١٤١٢ق، ١٩٩٢م.
- ٨٧ سبحة مؤلفات الشيخ المفيد، محمد بن محمد بن اسمعيل العكبري (٣٣٦ - ٤١٣ق) دار معهد بيروت، ط ٢، ١٤١٤ق، ١٩٩٣م.
- ٨٨ مسند ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد هروي (٢٠٦ - ٢٧٠ق)، دار الفكر، ٤١٥ و ١٩٩٥م.
- ٨٩ سمر الدارقطني على س عم الدارقطني (٣٨٥ق)، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ٤١٧ و ١٩٩٦م.
- ٩٠ السمر الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين السهري (٤٥٨ق)، دار الفكر بيروت ط ١، ٤١٦ و ١٩٩٦م.
- ٩١ سمر السائي شرح الخافظ حلال الدين، حلال الدين السهري صط ووثق صدق حنين المطار، دار الفكر بيروت ط ١، ١٣٤٨ق، ١٩٣٠م.
- ٩٢ مسند أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢ - ٢٧٥ق) دار إحياء التراث العربي بيروت، [بي نا].
- ٩٣ السنة ومكانها في الشريعة الإسلامية، مصطفى السباعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢١ق، ٢٠٠٠م.
- ٩٤ شرح الأصول الخمسة، عبد جبار بن أحمد القاصي دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٢٢ق، ٢٠٠١م.
- ٩٥ شرح النونية في علم النور، س ابن أبي عمير بن أحمد العاملي (٩٦٥ق)، تحقيق عبد الحسين محمد علي البهبهاني طهران ط ١، ١٤٠٢ق، ٩٨٢م.
- ٩٦ شرح نهج البلاغة، عبد الله بن محمد بن هبة الله بن أبي الجليل، تحقيق محمد و الفصير إبراهيم دار إحياء التراث العربي، بيروت ط ٢، ١٣٨٥ق، ١٩٦٥م.

- ٩٧ شرح بهج البلاغة، محمد عبده [بي نا]، [بي نا]، [بي نا].
- ٩٨ صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ - ٢٥٦ق)، دار حياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٠ق.
- ٩٩ صحيح الكافي، محمد باقر لمهوتي، [بي نا]، بيروت، ط ١، ١٤٠١ق / ١٩٨١م.
- ١٠٠ صحيح مسلم بشرح النووي، يحيى بن النووي شافعي (٦٣١ - ٦٧٦ق)، دار الفهم، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ق / ١٩٨٧م.
- ١٠١ الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ، جعفر العامري، دار سيرة، بيروت، [بي نا].
- ١٠٢ طاهرة التأوير وصلتها باللعنة، أحمد عبد العزير، دار المعرفة بجامعة، [بي نا]، ١٩٩٨م.
- ١٠٣ العدة في أصول الفقه، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق محمد رضا الأنصاري، ط ١، [بي نا]، ١٤١٧ق.
- ١٠٤ علل الشرائع، أبو جعفر محمد بن عيسى بن بابويه القمي، مصدوق (ت ٣٨١ق)، مكتبة المدوري، قم، [بي نا].
- ١٠٥ علم أصول الفقه في ثوبه الحديد، محمد جواد مفسنة، دار التيار الحديث، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨ق / ١٩٨٨م.
- ١٠٦ علوم الحديث ومصطلحه، صحي إصباح، مشهورات الشريف الرضي، قم، ط ٥، ١٩٨٤م.
- ١٠٧ القند في الكتاب والبينة والأدب، عبد الحسين أحمد الأميني الحلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٥، ١٤٠٣ق / ١٩٨٣م.
- ١٠٨ فتاوى اللجنة الدائمة، ابن عبد العزيز وحرره، مكتبة بعيكان، الرياض، ط ٢، ١٤١٤ق.
- ١٠٩ فتح الباري في شرح صحيح البخاري، أحمد بن عيسى بن حجر عسقلاني، صحيح عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٨ق / ١٩٩٧م.
- ١١٠ الفوائد المكية في الأسرار المالكية والملكية، محي الدين بن عيسى بن عربي (ت ٦٣٨ق)، دار حياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٨ق / ١٩٩٨م.
- ١١١ فرائد الأصول مرتضى الأنصاري (١٣٤ - ١٢٨١ق)، (الرسائل)، دار الاعتصام، [بي نا]، [بي نا].
- ١١٢ الفردوس الأعلى، محمد حسين كاشف الغطاء، تعليق محمد علي القاسبي، مشهورات مكتبة فيروز آبادي، قم، ط ٣، ١٤٠٢ق / ١٩٨٢م.
- ١٣ الفصول المهمة، عبد الحسين شرف الدين العاملي، تحقيق حسين الرضي، مؤسسة لبلاغ، ط ١، ١٤٢٣ق / ٢٠٠٣م.
- ١٤ في فلسفة العلوم، إبراهيم مصطفى إبراهيم، دار الورد، الاسكندرية، ط ١، [بي نا].
- ١١٥ الفروع والطب الحديث، صادق عبد الرضا عبي، دار المنور، بيروت، ط ١، ١٤٠١ق، ١٩٩١م.

- ١١٦ قضية التأويل في القرآن الكريم بين العلامة والمحدثين، إبراهيم بن حسن بن سالم، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ / ٩٩٣ م.
- ١١٧ الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب الكوفي، (ب ٣٢٩ق)، تصحيح و تعليق علي أكبر العادري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط ٣، ١٣٨٨ق.
- ١١٨ الكافي في التاريخ، عز الدين علي بن أبي بكر الشيباني بن الأثير، مؤسسة التراث العربي، بيروت، ط ٤، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- ١١٩ الكشف عن حقائق عوامن اسرائيل وعبور الأقاويل في وجوه التأويل أبو القاسم حارثه محمود الرمضاني (ب ٥٣٨ق)، دار الكتاب العربي، بيروت، [بي تا].
- ١٢٠ كشف لأسرار عن أصول فخر الاسلام البرودي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد النحاري (ب ٧٣٠ق)، دار الكتب العلمية، [بي جا]، [بي تا].
- ١٢١ كشف الحفاه ومريل الإنسان عن ما اشتهر من الأحاديث على النسب الناس إسماعيل بن العجلوني (ت ١١٦٢ق)، مؤسسة الرسالة، [بي جا]، ط ١، ١٤١٦ق / ١٩٩٦م.
- ١٢٢ الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن حطاب العددي تحقيق أحمد عمر هاشم دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦ق / ١٩٨٦م.
- ١٢٣ كيف نتعامل مع النسبة النبوية، يوسف القرصاوي، نشر دار حسان، طهران، [بي تا].
- ١٢٤ كيف نتعامل مع القرآن، يوسف القرصاوي، مؤسسة برسانه، بيروت، ط ١، ١٤٢٣ق ٢٠٠١م.
- ١٢٥ نسان العربي، أسد مطور (ت ١١١ق)، دار حياء، نشر التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ق / ١٩٨٨م.
- ١٢٦ اللؤلؤ المرصوع في ما لا أصل له أو بأصله موضوع، أبو المحاسن محمد خليل نقاشي، طرابلس، تحقيق نور أحمد رمزي، دار النشر الإسلامية، ط ١، [بي جا]، ١٤١٥ق / ١٩٩٤م.
- ١٢٧ مباحث الأصول، السيد كاظم الحائري، نشر براب السيد محمد باقر الصدر، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ط ١، ١٤٠٧ق.
- ١٢٨ مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، مشهورات ناصر حسيني، طهران، ط ٢، [بي تا].
- ١٢٩ مجمع الروايات وجميع الفوائد نور الدين علي بن أبي بكر البهشمي (ت ٨٠٧ق)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٢ق / ١٩٨٢م.
- ١٣٠ المحاسن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت ٢٧٤ق)، تحقيق مهدي الرجائي، المجمع العلمي لأهل البيت، قم، ط ٢، ١٤١٦ق.
- ١٣١ المدخل إلى علم التاريخ، عبد الرحمن الشيخ المكتبة العربية للمعارف الحجر [بي تا].
- ١٣٢ مساند الأفهام في شرح شرائع الإسلام، زين الدين علي بن أبي النعمان (ت ٢٧٤ق)، (ت ٩٦٦ق)، المطبعة الحيدرية، [بي تا].

١٣٣. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ق)، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤١٨ق / ١٩٩٨م.
١٣٤. المستصفى من علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ق)، منشورات دار الذخائر، قم، ط ٢، ١٩٨٩م.
١٣٥. مسند الإمام الهادي، جمع وترتيب: عزيز الله العطاردي، دار الصفوة، بيروت، ط ٢، ١٤١٣ق / ١٩٩٣م.
١٣٦. المسند الجامع، تحقيق وترتيب: بشار عواد وآخرون، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٣ق / ١٩٩٣م.
١٣٧. مسند أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ق)، دار الفكر، [بيجا]، [بيروت].
١٣٨. مصباح الأصول، محمد سرور الواعظ الحسيني، تقارير آية الله السيد الخوئي، مكتبة الداوري، قم، ط ٥، ١٤١٧ق.
١٣٩. المصنوع في معرفة الموضوع (الموضوعات الصغرى)، علي القاري الهروي (ت ١٠١٤ق)، تحقيق: عبد الفتاح أبو رغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٤ق / ١٩٩٤م.
١٤٠. المعارف الطبية في ضوء الكتاب والسنة، أحمد شوقي إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣ق / ٢٠٠٢م.
١٤١. المعجم الإحصائي لألفاظ القرآن الكريم، محمود روحاني، منشورات الاستانة الرضوية، مشهد، ط ٢، ١٤١٤ق / ١٩٩٤م.
١٤٢. المعجم الشامل للمصطلحات الفلسفية في العربية والانجليزية والفرنسية، فاروق محمود عيد المعطي، دار الكتب الإسلامية، بيروت، ١٤١٣ق / ١٩٩٣م.
١٤٣. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، [بيروت].
١٤٤. المعجم الوسيط، مصطفى إبراهيم وآخرون، دار الدعوة، استانبول، ط ٤، [بيروت].
١٤٥. معجم رجال الحديث وتنصيل طبقات الرواة، السيد أبو القاسم الخوئي، مدينة العلم، قم، ط ٥، [بيروت].
١٤٦. مقباس الهداية، عبد الله العامقاني (ت ١٣٥١ق)، تحقيق: محمد رضا المامقاني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤١١ق.
١٤٧. مقدمة ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرورزي (ت ٦٤٣ق)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦ق / ١٩٩٥م.
١٤٨. المقنعة، أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد (ت ٤١٣ق)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ٢، ١٤١٠ق.
١٤٩. مكارم الأخلاق، أبو نصر الحسن بن الفضل الطبرسي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ١، ١٣٩٢ق / ١٩٧٢م.

١٥٠. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قسيم الجوزية (ت ٧٥١ق)، تحقيق: أحمد عبد الشافي، [بي جا]، [بي تا].
١٥١. المنار، محمد رشيد رضا، (تفسير القرآن الحكيم)، منشورات الكتب العلمية، [بي جا]، ط ١، ١٤٢٠ق / ١٩٩٩م.
١٥٢. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، جمال الدين أبو الفرج الجوزي (ت ٥٩٧ق)، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ق / ٢٠٠٠م.
١٥٣. منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، جمال الدين الحسن بن زين الدين العاملي (ت ١٠١١ق)، تعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، [بي جا]، ١٤٠٦ق.
١٥٤. المنطق، محمد رضا المظفر، دار التعارف، بيروت، ١٤٠٠ق / ١٩٨٠م.
١٥٥. منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، عثمان بن علي حسن، مكتبة الرشد، ط ٣، [بي جا]، ١٤١٥ق / ١٩٩٥م.
١٥٦. منهج البحث التاريخي، حسن عثمان، دار التعارف، ط ٤، [بي جا]، [بي تا].
١٥٧. منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، محمد مصطفى الأعظمي، المملكة العربية السعودية، مكتبة الكوثر، ط ٣، ١٤١٠ق / ١٩٩٠م.
١٥٨. منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، صلاح الدين بن أحمد الأدلي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣ق / ١٩٨٣م.
١٥٩. الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ق)، دار الكتب العلمية، بيروت، [بي تا].
١٦٠. الموسوعة العلمية الشاملة، أحمد شفيق، يوسف سليمان خير الله الخطيب، مكتبة لبنان، ط ١، بيروت، ١٩٩٨م.
١٦١. موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب، جبار جهامي، مكتبة لبنان، ط ١، [بي جا]، ١٩٩٨م.
١٦٢. الموضوعات، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧ق)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ - ١٤١٥ق / ١٩٩٥م.
١٦٣. الموضوعات في الآثار والأخبار، هاشم معروف الحسني، [بي]، [بي جا]، [بي تا].
١٦٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ق)، تحقيق: علي محمد معروض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦ق / ١٩٩٥م.
١٦٥. ميزان الحكمة، محمدي الري شهري، مكتب الاعلام الإسلامي، قم، ١٤٠٣ق.
١٦٦. الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣ق / ١٩٧٣م.
١٦٧. نصوص ومصطلحات فلسفية، عبد المنعم الحفني، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ٣، ٢٠٠٠م.
١٦٨. نقد المنقول المحك المميز بين المردود والمقبول، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، دار انشر القادري، بيروت، ط ١، ١٤١١ق / ١٩٩٠م.

١٦٩. نور الثقلين، عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي، مؤسسة إسماعيليان، قم، ط ٤، [بي تا].
١٧٠. نهاية الدراية، حسن الصدر (ت ١٣٥٤ق)، تحقيق: ماجد الغرياني، نشر مشعر، [بي جا]، [بي تا].
١٧١. النهاية في غريب الحديث والآثار، مجد الدين أبو السعادات محمد بن الأثير الجزري، (ت ٦٠٦ق)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٤١٨ق / ١٩٩٧م.
١٧٢. نهج البلاغة، صبحي الصالح، مركز البحوث الإسلامية، قم، ١٣٩٥ق.
١٧٣. الوافي، محمد حسين الفيض الكاشاني، منشورات مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام، اصفهان، ط ٢، ١٤١٢ق.
١٧٤. الوجيز في أصول التشريع الإسلامي، محمد حسن هبش، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط ١، ١٤٢١ق / ٢٠٠٠م.
١٧٥. الوجيزة في الدراية، محمد بهاء الدين العاملي (ت ١٠٣٠ق)، منشورات المكتبة الإسلامية الكبرى، قم، ١٣٩٦ق.

### المصادر الفارسية

١٧٦. پژوهشی در تاریخ حدیث شیعه، مجید معارف، مؤسسه فرهنگی وهنری ضریح، طهران، ط ١، ١٣٧٤ش.
١٧٧. چيستی علم، آلن اف جالمرز، ترجمه: سعید زبیا کلام، منشورات علمی وفرهنگی، طهران، ط ١، ١٣٧٨ش.
١٧٨. حدیث ودوايه (٢) (جزوه درسی)، مرکز جهانی علوم اسلامی.
١٧٩. درآمدی بر تفسیر علمی قرآن، محمد علی رضائی اصفهانی، منشورات أسوه، [بی جا]، ط ١، ١٣٧٥ش.
١٨٠. روشهای تأویل قرآن، (معناشناسی و روش شناسی تأویل در سه حوزه روایی، باطنی و اصولی) محمد کاظم شاکر، بوستان کتاب (انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه)، قم، ١٣٧٦ش.
١٨١. علم الحدیث ودرایة الحدیث، کاظم مدیر شانه چی، دفتر تبلیغات اسلامی، قم، ط ٣، ١٣٧٧ش.
١٨٢. مرزبان وحی وخرده جمع من المحققین، دفتر تبلیغات اسلامی، قم، ١٣٨١ش.
١٨٣. نقد و بررسی روشهای تشخیص حدیث موضوع (رسالة دکتورا في مؤسسة دار الحدیث).

**Principles of critiquing the text of Ḥadith**  
*Mabāni naqd matn al-Ḥadith*  
By: Qāsim al-Baidāni

published by  
The International Center for Islamic studies publications  
June 2006



التوزيع: شارع بهار، قرب هتل الزهراء (س)  
مكتبة المركز العالمي للدراسات الإسلامية  
WWW.eshraaq.com ٧٧٤٩٨٧٥ فاكس:  
E-mail: public-relations@Qomicis.com

